



تروي أحد القصص أن أختاً ضاجع أختها فقالت له: «إن عضوك أكبر من عضو أبيك»، فرد قائلاً: «نعم... هكذا قالت أمك». وهي تختصر السلوك الشاذ بالاجترار على المحارم.

تحرم مجتمعاتنا وأدياننا الاتصال بالأقارب ووضع الدين والقانون حدوداً صارمة لمحاربة هذه النزعة الحيوانية التي تنم عن الميل إلى المحارم^(١). وما يهمنا في هذا الفصل -شرحاً وتعليقاً- هو الشكل الخامس من أشكال الانحرافات الجنسية، وهي شكل التحرش الجنسي.

(١) الانحرافات الجنسية، ص ١٢٠.

التحرش الجنسي لغة واصطلاحاً

١- تعريف التحرش الجنسي لغة واصطلاحاً:

أ- التحرش لغة: التحرش من الحرش، والتحرّيش بمعنى إغراؤك الإنسان والأسد ليقع بقرنه، وحرّش بينهم: أفسد وأغرى بعضهم ببعض، وقال الجوهري: التحريش الإغراء بين القوم وكذلك بين الكلاب، وفي الحديث النبوي الشريف أن النبي ﷺ نهى عن التحريش بين البهائم وهو الإغراء وتهيج بعضها على بعض كما يفعل بين الجمال والكلاب والذئب وغيرها، وقيل الحرش أن تهيج في جحره فإذا خرج قريباً منك هدمت عليه بقية الجحر تقول من أحرشت الضب، وحرّش الضب يحرشه حرّشاً صادّه، وحرّش المرأة حرّشاً جامعها مستقلة على قفاها^(١).

(١) لسان العرب: لابن منظور - دار صادر - بيروت - ط ١ - حرف الشين - باب حرش - ج ٦، ص ٢٧٩، مختار الصحاح: للرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥، ١٩٥٥، باب الحاء، ج ١، ص ١٦٧، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للفارابي (المتوفى ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - ط ٤ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - باب حرش - ج ٣، ص ١٠٠١، مقاييس اللغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى ٣٩٥هـ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب - ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، باب حرش، ج ٢، ص ٣٠.



وجاء في المعجم الوجيز: حرشه حَرْشًا: خدشه، وحرش الدابة: حك ظهرها بعضا أو نحوها لتسرع، وحرش الصيد هيجه ليصيده، والشئ الحرش الخشن، وحرش بينهم: أفسد بينهم، وطحرش به أي تعرض له ليهيجه أو يثيره^(١).

الجنسي^(٢): الجنس الضرب من كل شيء، والجمع أجناس وجنوس، والجنس أعم من النوع ومنه المُجانسة والتجنيس ويقال هذا يُجانس هذا أي يشاكله وفلان يُجانس البهائم ولا يُجانس الناس إذا لم يكن له تمييز ولا عقل^(٣)، وجاء في المعجم الوسيط: الجنس هو اتصال شهواني بين الذكر والأنثى^(٤) فهو

(١) المعجم الوجيز: معجم اللغة العربية: دار التحرير للطبع والنشر- مطابع شركة الإعلانات الشرقية- القاهرة، ١٩٨٩م- ص ١٤٤، ١٤٥، المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار- دار الدعوة- باب الحاء- ج١، ص ١٦٦.

(٢) الجنس في اللغة الفرنسية هو مجموعة الممارسات أو السلوكيات أو الأحاسيس التي تستساغ من المكونات الخاصة والوظائف المميزة لكلا الجنسين وتختلف من العضو الذكري إلى العضو الأنثوي. أ/ لقاط مصطفى: جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري والقانون المقارن، مذكرة لنيل الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ٢٠١٣م، ص ١٤، ١٥.

(٣) لسان العرب لابن منظور: باب جنس، ج٦، ص ٤٣.

(٤) المعجم الوسيط، باب الجيم، ج١، ص ١٤٠.

كل فعل يسعى لتحقيق رغبة جنسية، ومن هذه المعاني يتضح أن لفظ التحرش الجنسي يقصد به: الإغواء والإغراء والإثارة والخديعة والاحتكاك والخشونة والتهيج والتحريض والإفساد^(١) وفي لسان الحال: المضايقات والابتزازات الجنسية أو بالأحرى المراودة عن النفس، وكلها معان مرفوضة دينياً وأخلاقياً في التعامل بين الرجال والنساء^(٢)، فالذي يقوم بالتحرش الجنسي هو في الحقيقة يشابه البهائم ولا يشابه عقلاء الناس إذ إن البهائم توافق من يكون أمامها وقت ثوران شهواتها، والمتحرش أيضاً قد تجرد من التمييز والعقل إذ أن أصحاب العقول السليمة تنفر من هذا الفعل.

ب- تعريف التحرش الجنسي مركباً (اصطلاحاً):

عُرف التحرش الجنسي بتعريفات عدة، فمن ذلك:

(١) قيل: إن الإغراء والتحريض لهما معنًى واحداً فكلمة «حرض» تودّي نفس المعنى لكلمة «أغرى» والتحريض لغة الحث على الشيء فهو التحفيز والتحريك والدفع، والتحريض على ارتكاب الجريمة هو الإيعاز بها أو حمل الشخص أو محاولة حمله على ارتكابها. د/ السيد عتيق: جريمة التحرش الجنسي، دراسة جنائية مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٢١، د/ محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، منشورات الحلبي، بيروت لبنان، ١٩٩٨م، ط ١، ج ١، ص ٨٦١.

(٢) د/ محمد رأفت عثمان، مقال بجريدة الأهرام اليومية- بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٩م.

التعريف الأول: (عمل فاضح غير علني يرتكب في حضور امرأة من شأنه خدش حيائها)^(١).

ويؤخذ على هذا التعريف:

- ١ - قصر التحرش على العمل غير العلني، فإذا وقع من المتحرش عمل علني خادش للحياء، فإنه لا يندرج ضمن التحرش بناءً على هذا التعريف.
- ٢ - قصر التحرش على المرأة فقط، دون الذكر صغيراً كان أو كبيراً، مع العلم بأن التحرش كما يقع على الأنثى فهو يقع على الذكر، بل إن بعض حالات التحرش تقع من الأنثى على الذكر، أو من ذكرٍ على ذكر.
- ٣ - قوله: من شأنه خدش حيائها، لو عبر بقوله: يخدش الحياء لكان أولى؛ لأنه لا يحتكم إلى حياء المرأة، وإنما يحتكم في ذلك إلى الدين والعرف فيما يخدش الحياء، فقد يقول شخص لامرأة كلمة هي في عرف الناس تخدش الحياء، ولكنها لم تخدش حياءها، لأنها قد تربت تربية غير إسلامية، أو أنها عاشت في بلاد الغرب فترة من الزمن واعتادت على مثل

(١) معجم القانون، لجنة تضم نخبة من رجال القانون منهم: د/ عبد الحميد بدوي، أ. د/

عبد الرزاق بن أحمد السنهوري وآخرون ٢٤٠.

هذه العبارات فلم تخذش حيائها، فالعبرة بعرف الناس لا بعرف شخص واحد فقط^(١).

التعريف الثاني: (إيذاء الإنسان على المستوى النفسي والجسدي من خلال العلاقات الجنسية أو الكلمات الجنسية ويكون بعدم إرادة الإنسان أو بإرادته تحت الضغط كالحالة بين الطالبة وأستاذها وبين الموظفة ورئيسها عندما يضغط طرف ما على الطرف الآخر يكون شكلاً موافقاً ولكن في الحقيقة هو مضطر للموافقة)^(٢).

ويؤخذ على هذا التعريف:

١ - اقتصر في تمثيله على التحرش على الأنثى فقط، مما يوحي بأن التحرش لا يقع إلا على الأنثى، دون الذكر مع العلم بأن التحرش كما يقع على الأنثى فهو يقع على الذكر، كما تقدم بيانه في التعريف السابق.

(١) أحكام التحرش الجنسي، دراسة مقارنة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية، عبد العزيز بن سعدون بن رميان، جامعة الإمام محمد بن سعود، المعهد العالي للقضاء، قسم السياسة الشرعية ١٤٣٢-١٤٣٣هـ، ص ٢٦.

(٢) الاعتداء الصامت على المرأة، د/ هشام بحري ١٤٥.

٢- يفترض في التعريف أن يتسم بالشمول في الدلالة على ما سيق لأجله والإيجاز الخالي عن الإسهاب وحشد الأمثلة، ولذا كان هذا التعريف أقرب إلى الشرح منه للحد^(١).

التعريف الثالث: (السلوك الذي يتم عندما تتعرض أو تخضع الموظفة أو العاملة أو الخادمة أو الطالبة لسلوك له طابع جنسي لا ترغب فيه ولا ترحب به)^(٢).
ويؤخذ على هذا التعريف:

- ١- أنه أطال في ذكر بعض الأوصاف كقوله: الموظفة أو العاملة أو الخادمة أو الطالبة ولو اقتصر على ذكر وصف واحد وهو: المرأة، لكان أولى، إضافة إلى اختصار التعريف، وعدم تطويله.
- ٢- أخرج بما تقدم من أوصاف: ربة المنزل، فلو أن التحرش وقع عليها فلا شك في كونه تحرشاً.
- ٣- اقتصر في وقوع التحرش على الأنثى فقط، ولم يتطرق إلى احتمال وقوعه على الذكر أيضاً كما تقدم بيانه في التعريف الأول^(٣).

(١) أحكام التحرش الجنسي، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) سبل مكافحة الجريمة، د/ عبد الرحمن العيسوي، ص ٢٠٠.

(٣) أحكام التحرش الجنسي، ص ٢٨.

التعريف الرابع: (السوك القولي أو الفعلي الصادر من الذكر ضد الأنثى أو العكس وينطوي على الإثارة الجنسية بأي شكل من الأشكال دون رغبة الآخر الذي يقبل أو يرفض ذلك التصرف أو السلوك والذي يشكل في ذات الوقت خرقاً للأخلاق العامة والآداب)^(١).

ويؤخذ على هذا التعريف:

أنه خلا من ذكر تحرش الذكر بالذكر، أو الأنثى بالأنثى.

(١) التحرش الجنسي، د/ محمد علي قطب ٣٤.



تعريف التحرش الجنسي في القوانين الوضعية

التعريف الخامس: تعريف القانون الفرنسي، ففي المادة (٢٢٢-٣٣) عرف التحرش بأنه: (الفعل الذي يقع من خلال التعسف في استعمال السلطة باستخدام الأوامر والتهديدات أو الإكراه بغرض الحصول على منفعة أو امتيازات أو مزايا ذات طبيعة جنسية)^(١).

ويؤخذ على هذا التعريف أنه:

- ١- قصر التحرش على الفعل، وأهمّل القول، وفرق بين الفعل والقول.
- ٢- قصر التحرش على ما يقع في استعمال السلطة، ولم يتطرق للتحرش الذي يقع بين الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء أو غير ذلك، وقد يكون بواسطة الخداع ونحوه^(٢).

التعريف السادس: ورد تعريف التحرش في مشروع قانون العمل الجديد لحماية العاملين من التحرش في أوروبا الذي أقره الاتحاد الأوروبي، وتم التصديق عليه في عام ٢٠٠٤م، وأصبح نافذاً في عام ٢٠٠٥م وهو: (سلوك غير مرغوب

(١) جريمة التحرش الجنسي، د/ السيد عتيق، ٣٢.

(٢) أحكام التحرش الجنسي، ص ٢٩.

فيه، مرتبط بالجنس، يهدف أو يؤدي إلى الإضرار بكرامة الشخص، وخلق بيئة ترهيبية أو عدائية أو عدوانية مزعجة أو أحدها^(١).

ويؤخذ على هذا التعريف:

قوله: سلوك غير مرغوب فيه، فيه خلل، وذلك أن التحرش قد يقع من شخص لآخر ويكون هذا السلوك بالنسبة للطرف الآخر مرغوبًا فيه، والأولى حذف كلمة: غير مرغوب فيه^(٢).

ويمكن تعريف التحرش الجنسي بأنه:

كل ما يصدر من شخص لآخر، دالًا على الرغبة في فعل الجنس المحرم، ويشكل تجاوزًا للدين والأخلاق العامة والأنظمة.

شرح التعريف:

١- كل ما يصدر: ليشمل الإشارة والقول والفعل والكتابة وإصدار الأصوات ونحوها.

٢- من شخص لآخر: ليشمل الذكر مع الذكر، والذكر مع الأنثى، والأنثى مع الأنثى، والأنثى مع الذكر، صغيرًا كان أو كبيرًا.

(١) التحرش بالمرأة، رجاء محمد خير، ص ١٩.

(٢) أحكام التحرش الجنسي، ص ٢٩.



٣- دالاً على الرغبة في فعل الجنس المحرم: ليشمل مقدمات الزنى أو الاغتصاب أو اللواط أو السحاق، من إشارة أو قول أو فعل أو كتابة أو صوتٍ محرم.

٤- ويشكل تجاوزاً للدين والأخلاق العامة والأنظمة: فعل الجنس المحرم يصدق عليه أنه تجاوز للدين وللأخلاق العامة والأنظمة، وبذلك يصلح أن يكون هذا التعريف للدول التي لا تحكم الشريعة، فما كان عندها تجاوز للأنظمة فهو تحرش.

والتحرش الجنسي، يعد جريمة كغيره من الجرائم، والجريمة هي: (كل فعل يعود بالضرر على الفرد والمجتمع، ويعاقب عليه القانون، بعقوبة بدنية شائنة)^(١). والجريمة تستوجب الجزاء نظراً لتوفر استغلال الطرف الضعيف في علاقات القوة التي تربط بني الطرف القوي (المتحرش أو الجاني) وبين الطرف الضعيف (المتحرش به أو المجني عليه) تحت التعسف الذي يقع من خلال الضغوط والإغراءات والخداع للحصول على ميزة جنسية^(٢).

(١) معجم المصطلحات القانونية، د/ أحمد بن زكي بدوي ص ٧٥.

(٢) الإجرام الجنسي، نسرين عبد الحميد نبيه.



مفهوم التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي

يعد لفظ التحرش الجنسي من الألفاظ المستحدثة غير المعهودة عند سلفنا، ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن معروفاً إذ لا يخلو مجتمع من المجتمعات قديماً أو حديثاً من أناس يتحرشون بالمغازلة والمرادة، وما فعلته امرأة العزيز مع سيدنا يوسف عليه السلام ما هو إلا من صنف التحرش الجنسي، والمتأمل بتدبر آيات الله عز وجل يجد مفهوم التحرش الجنسي بكافة صورة وأشكاله ومعانيه واضحاً وجلياً، وهو مرادف للمرادة في القرآن الكريم، وذلك من خلال قصة سيدنا يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما راودته امرأة العزيز وهو في بيتها قال تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

ومفهوم المرادة يعني الإرادة والطلب برفق ولين، والرود والرياد طلب الكلاء، وقيل هي من رويد، يقال فلان يمشي رويداً: أي برفق، فالمرادة الرفق في الطلب، ويقال في الرجل: راودها عن نفسها، والمرأة روادته عن نفسه، وقيل هي مأخوذة من الرود أي: الرفق والتأني يقال أوردني أي أمهلني^(١)، وتقول رَاوَدَ فلان

(١) تفسير القرطبي، للإمام/ محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، أبو عبد الله، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥ هـ ج ٩، ص ١٦٢، ١٦٣.

جاريته عن نفسها وراودته هي عن نفسه إذا حاول كل واحد من صاحبه الوطء والجماع، ورادته على كذا مُراودةً وروادًا أي أردته^(١).

وقيل أيضًا في مفهوم المراودة: «كأن المعنى خادعته عن نفسه أي فعلت ما يفعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده يحتال أن يغلبه عليه ويأخذه منه وهو عبارة عن التحمل لمواقفته إياها^(٢)، وعندما قالت امرأة العزيز لسيدنا يوسف عليه السلام ﴿هَيْتَ لَكَ﴾، فهي قصدت بذلك أن تدعوه بها إلى نفسها وهي كلمة حث وإقبال على الأشياء^(٣)، أي: هلم وبادر وزيادة، والمراودة تقتضي تكرار المحاولة والنفس هنا كناية عن غرض المواقعة فقد راودته على أن يسلم إليها إرادته.

ومن ثم يمكن القول بأن التحرش الجنسي هو المراودة غير المشروعة بعقد أو ملك يمين، وهو بهذا الوصف جريمة تستحق العقوبة التعزيرية لكونه تصرفاً يذهب معاني الفضيلة وذريعة إلى ارتكاب جريمة الزنا، وهذا يتبين من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة رود، ج٣، ص ١٨٧.

(٢) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، المتوفى: ٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ط٣، ج٢، ص ٤٥٥.

(٣) تفسير القرطبي، ج٩، ص ١٦٥.

[يوسف: ٢٤] إنه من عبادنا المخلصين، وأن السوء هو جناية اليد والفحشاء هو الزنا^(١)، والسوء مقدمات الفاحشة من القبلة والنظر بالشهوة والفحشاء هو الزنا، وقيل: أيضًا بأن السوء الشهوة والفحشاء المباشرة وقيل: السوء الثناء القبيح^(٢)، وأيًا كان الأمر فإن التحرش الجنسي داخل فيه وهو من مقدمات الفاحشة وهو من السوء يقينًا، ويتأذى به المجني عليه ولا يرضى به لأنه من المستفزات الجنسية الخادشة للحياء والخلق والدين مثلما وقع على سيدنا يوسف عليه السلام.

(١) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للإمام الرازي، ٦٠٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ط ٣، ج ١٢، ص ٢٢٨.

(٢) فتح البيان في مقاصد القرآن: للإمام/ أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي المتوفى ١٣٠٧هـ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ج ٦، ص ٣١٥.

تاريخ استخدام مصطلح التحرش في العصر الحديث

مصطلح التحرش الجنسي لم يكن معروفاً من قبل ولكنه لفظ دخيل على العربية وهو ترجمة للتعبير الإنجليزي Sexual ha-rassment^(١):

إذن فمصطلح التحرش الجنسي ليس مصطلحاً محلياً فحسب بل هو مصطلح عالمي، ويُرجح البعض ظهور هذا المصطلح عام ١٩٧٥ م على يد ثمانية من الناشطات، حينما أُرِدن في أثناء اجتماعهن لتبادل الأفكار حول الكتابة على الملصقات عن المضايقات الجنسية اللاتي يتعرضن لها أثناء العمل، فوردت أمامهن خيارات عديدة لوضعها على الملصقات مثل: التخويف الجنسي، والإكراه الجنسي، والاستغلال الجنسي، لكن جميع هذه المصطلحات ظهرت غير كافية لتوضيح المضايقات المستمرة الظاهرة والخفية اللاتي يتعرضن لها، فظهر مصطلح التحرش الجنسي فوافقن عليه.

وقامت هؤلاء النشاطات بتأسيس معهد السيدات العاملات، وفي نفس الوقت ظهر التحالف ضد الإكراه الجنسي الذي تأسس عام ١٩٧٦ م على يد الناشطات الغربيات، وهن: فريدا كلين Freada klein، ولين ورلي Lynn Wehrli، وإليزابيث كوهين Elizabeth.

(١) ينظر: التحرش الجنسي خطر يواجه طفلك، د/ سميحة محمود غريب، ص ١٣.

ويرى البعض أن هذا المصطلح ظهر عام ١٩٧٣ م في تقرير الدكتورة: ماري روي (Mary Rowe) الذي رفعته لرئيسها المباشر في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عن الأشكال المختلفة لقضايا عدم المساواة بين الجنسين^(١).

(١) ينظر: التحرش الجنسي وجرائم العرض، د/ هشام عبد الحميد فرج، ١٩، وشرح قانون العقوبات، القسم الخاص، د/ سامح السيد جاد، ص ١١٥.

أسباب التحرش الجنسي

التحدث عن أسباب التحرش الجنسي يجعلنا نبحث في جوانب عديدة وكثيرة كون هذا الفعل هو ظاهرة اجتماعية قبل أن يصبح فعلاً يجرمه القانون، وإن انتشار هذه الظاهرة وتضخمها في المجتمع مرده إلى وجود عوامل اجتماعية متعددة ومتشابكة هي التي أدت إلى انتشاره بهذا الشكل في المجتمع بمختلف قطاعاته، وهو السبب الذي أدى إلى تنامي الأصوات بضرورة مواجهة هذه الظاهرة اجتماعياً وقانونياً من خلال التنصيص عليها ومعاقبة مرتكبيها، ولمواجهة هذه الظاهرة يقتضي البحث في أسبابها لمعرفة كيفية محاربتها، وعند البحث في أسبابها نجد أن للتحرش الجنسي أسباباً عديدة تتنوع وتختلف باختلاف مجالات الحياة، فمنها ما هو اقتصادي واجتماعي وتربوي ونفسي وقانوني وديني، وهو ما سوف أتناوله من خلال ثلاثة مطالب نخصص المطلب الأول للحديث عن أسباب التحرش الجنسي الاقتصادي والاجتماعية، والمطلب الثاني عن أسباب التحرش الجنسي التربوية والنفسية، بينما نخصص المطلب الثالث للأسباب القانونية والدينية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للتحرش الجنسي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية للتحرش الجنسي:

يوجد العديد من الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى زيادة التحرش وتمثل

في:

١- تدهور الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة: فسوء الحالة الاقتصادية وانتشار معدلات البطالة بين الشباب وارتفاع الفقر، الأمر الذي يحول دون القدرة على الزواج مما يدفع البعض من الشباب في ظل هذه الظروف إلى إشباع الغرائز الجنسية في شكل غير شرعي^(١).

٢- زيادة عدد السكان وازدحام السكن ووسائل المواصلات والشوارع وضعف الخدمات: يمثل إحباطات للفرد في عدم تحقيق ذاته والنجاح فيها بتوفير السكن والعمل المناسب له، الأمر الذي يخلق بيئة مشجعة على ممارسة هذا السلوك، ولكن هذه الأسباب في الأغلب لا تعد سبباً للتحرش الجنسي لأن أغلب المتحرشين ذوو وظائف ومستوى تعليمي عالٍ وأغلبهم متزوجون، فكيف تؤدي بهم هذه الظروف إلى التحرش الجنسي^(٢).

(١) أ/ محمود عودة، علي ليلة: تاريخ مصر الاجتماعي - دار الحريري للنشر - القاهرة - ٢٠٠٠م - ص ٢٨١، أ/ أحمد محمد عبد اللطيف عاشور، سمر عبد المعطي نجم، لبنى غريب عبد العليم: التحرش الجنسي أسبابه، تداعياته، آليات المواجهة دراسة حالة المجتمع المصري - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م، ص ٣٥.

(٢) أ/ بن حليلة حسينة، جريمة التحرش في التشريع الجزائري - مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماجستير - جامعة محمد بو ضياف - ٢٠١٤ / ٢٠١٥م، ص ٣٨.



ثانياً: الأسباب الاجتماعية للتحرش الجنسي:

يوجد العديد من الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى زيادة التحرش تتمثل في:

١- أسباب ترجع إلى ثقافة المجتمع: دائماً يلقي المجتمع وخاصة العربي اللوم على المرأة ويعتبرها المذنبة حتى ولو لم تكن اقترفت أي ذنب ويعتبرها هي التي دفعت الرجل للتحرش بها نظراً لسلوكها، ولذلك فإن المرأة تجنح إلى الصمت عندما تتعرض لهذه التحرشات الجنسية حتى لا تصبح منبوذة اجتماعياً، فضلاً عن وجود عادات وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي إلى تصغير وتضييل الأنثى ودورها، وفي المقابل تكبير دور الذكر حيث يعطي الحق دائماً للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ أنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنثى^(١)، كما أن التفكك المجتمعي أو غياب فكرة المسؤولية والواجب

(١) د/ رشاد علي عبدالعزيز موسى، تساؤلات حول التحرش الجنسي والاغتصاب الجنسي والعطر الجاذبية الجنسية- مطبعة وهبة حسان- القاهرة ٢٠٠٩- ط١، ص ٥٢، د/ أسماء جميل راشد: الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي- أطروحة مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة علم الاجتماع- ٢٠٠٦/٢٠٠٧- ص ٣١ وما بعدها.

الاجتماعي تجاه أفراد المجتمع بعضهم البعض حيث نجد أن هذه السلوكيات أصبحت تمارس أمام الجميع وبدون رد فعل وخاصة في المدن^(١).

٢- أسباب ترجع إلى وسائل الإعلام (القنوات الفضائية والمواقع الإباحية):

يعد تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال من العوامل الهامة في انتشار ظاهرة التحرش الجنسي؛ وذلك لما تتيحه هذه الوسائل من حرية في التعامل مع الأشخاص عبر بقاع العالم المختلفة، والتعرف على أشخاص آخرين من ثقافات وديانات مختلفة يجعلهم يتأثرون بهم، وما تبثه القنوات الفضائية من صور ومواد إباحية باستغلال جسد المرأة على الفضائيات المختلفة بصورة كبيرة قد تدعو في كثير من الأحيان إلى الإثارة، بالإضافة إلى أن للغزو الثقافي الغربي عبر الأفلام والمسلسلات التي اجتاحت البيوت يعد سبباً وجيهاً للتحرش الجنسي خاصة بين المحارم^(٢).

(١) د/ رانيا محمود الكيلاني: التحرش الجنسي بالمرأة واختلال منظومة القيم في المجتمع المصري- المجلة العربية لعلم الاجتماع- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب- جامعة القاهرة- ٢٠١٤م- العدد ١٣- ص ٤٤، أ/ راضية ويس: آثار صدمة الاغتصاب على المرأة- رسالة ماجستير- جامعة منتوري- قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم علم النفس- الجزائر- ص ٢٤.

(٢) أ/ بن حليلة حسينة: مرجع سابق، ص ٣٩.



وإننا حين نتكلم عن التحرش الجنسي الموجود في القنوات الفضائية لا نقصد به فعل الزنا أو الاغتصاب أو اللواط أو السحاق فقط بل يشمل ما هو أعم من ذلك كتبادل القبلات بين الرجل والمرأة أو العكس أو العناق بين الجنسين أو أن ترى مشهداً لامرأة شبه عارية أو أن تتلوى ببدنها أمام الناظرين أو أن يكون سياق الكلام فاحشاً أو أن ترى بعض الإيماءات بالوجه أو العين أو اليد أو غير ذلك^(١)، ولقد قامت بعض القنوات الفضائية ومواقع الشبكة العالمية (الانترنت) بإيجاد نوع جديد من أنواع التجارة ألا وهو تجارة الجنس فتقوم تلك القنوات والمواقع بعرض صور للنساء مع الرجال أو الأطفال وهم في أوضاع جنسية مختلفة مما يشكل اعتداء على الدين والأخلاق والآداب.

فأصبح المجتمع يتقبل أن يرى رجلاً يحتضن امرأة لأنه يمثل دور أبيها، وصار البعض لا ينكر وجود رجل وامرأة في وضع زوجين يخلوان ببعضٍ وينامان على سرير واحد على مرأى من الجميع، والبعض الآخر لا ينكر على من تظهر حاسرة الرأس كاشفة الشعر والرقبة والذراعين والساقين^(٢) تلك المناظر التي تثير الشهوات قد تكون الدافع لفعل التحرش الجنسي.

(١) خالد أبو صالح: حصاد الفضائيات - مدار الوطن للنشر - الرياض - ١٤٢٥هـ - ط ١ - ص ١٥.

(٢) أ/ طيبة اليحيى: بصمات على ولدي - دار الوطن - الرياض - ١٤١٩هـ - ط ٤ - ص ١٠.

٣- أسباب ترجع إلى الأسرة: من عدم وجود تنشئة سليمة وما تعلمه لأبنائها من عادات اجتماعية وثقافية منذ الصغر، أو أن أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تُولد لديه العنف وتجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية تائهة وغير واثقة مما يؤدي إلى جبر هذا الضعف في المستقبل بالعنف بحيث يستقوى على الأضعف منه وهو المرأة^(١)، كما أن التفكك الأسري يؤدي إلى نشأة الأطفال تنشئة غير سليمة منحرفة وغير أخلاقية مما يجعل الطفل منذ البداية غير قادر على التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي^(٢).

بالإضافة إلى اختلاط الشباب الذكور والإناث في المؤسسات التعليمية (المدارس، الجامعات، المعاهد...)، فضلاً عن الصفوف أو الطوابير حيث يغفل بعض المدرسين في المدارس أو المسؤولين إلى دفع الشباب من الذكور والإناث لرص الصفوف في المدارس أو الطوابير عند المطعم أو المقصف أو في بعض المصالح الحكومية بقصد تقليل المسافة وهم لا يعلمون أن هناك من يستفيد من هذا الوضع فيكتشف حساً جديداً يستحسنه ويداوم عليه^(٣).

(١) د/ إكرام مختاري، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢) طلعت رضوان، مرجع سابق، ص ٦.

(٣) المرجع السابق.

٤- أسباب ترجع إلى الرجل: وهو ما يتعلق بعوامل التنشئة الاجتماعية للرجال في علاقتهم بالنساء والتعامل معهن، وأيضًا نظرة بعض الرجال إلى النساء على أنها مصدر للمتعة بالإضافة إلى نقص الوازع الديني عند الرجال^(١).

٥- أسباب ترجع إلى المرأة: قد تلعب المرأة أحيانًا دورًا مهمًا في التحرش بها بسبب ارتدائها الملابس الفاضحة والضيقة فعدم تقيدها باللباس الشرعي هو السبب وراء إثارة الرجال ومن ثم قيامهم بالتحرش، أو بسبب سلوكيات بعض النساء كطريقة كلامهن وتعاملهن اللطيف جدًا مع الرجال، الأمر الذي قد يعتبره البعض بمثابة دعوة منهن فيقومون بالتحرش ظنًا منهم أنهم يستجبن لهذه الدعوة^(٢)، أو بسبب تقبلها للتحرش والتسامح والخضوع أو السكوت عليه مما يجعل الآخر يتمادى أكثر، وغالبًا ما يكون هذا السبب مفعلاً عندما لا تجد المرأة من تلجأ إليه ومن يقوم بحمايتها، كما أن ضعف المرأة نفسها في المطالبة بحقوقها الإنسانية والعمل لتفعيل وتنامي دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي^(٣)، كما أن الضحية قد تخجل لما تتعرض له من لوم واستنكار اجتماعي

(١) أ/ أحمد محمد عبد اللطيف عاشور وآخرون: مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) د/ هبة عبد العزيز: التحرش الجنسي بالمرأة - مكتبة مدبولي - القاهرة - ٢٠٠٩م - ط ١ - ص ٧٥-٧٦.

(٣) د/ عبد الرحيم صدقي: الظاهرة الإجرامية - دار الثقافة العربية - القاهرة ١٩٨٩، ص ١٥٧.

من الآخرين، أو تشعر بالعار فلا تتقبل فكرة كونها ضحية أو تظن أنه كان يتوجب عليها وقف الاعتداء، كما أنها قد تقلل من شأن الحادثة كأن تقول لنفسها «ليست بمشكلة كبيرة إني حساسة أكثر من اللازم أو أنني أبالغ في العفة والاحتشام» كما قد تسمع هذه العبارات من الآخرين^(١).

(١) أ/ إكرام مختاري: مرجع سابق - ص ٢٥٣-٢٥٤.



المطلب الثاني

الأسباب التربوية والنفسية للتحرش الجنسي

أولاً: الأسباب التربوية للتحرش الجنسي:

يوجد العديد من الأسباب التربوية التي أدت إلى زيادة التحرش تتمثل في:

١- تجاهل الصغير عند ممارسة الحق الزوجي: الكثير من الأزواج يقع في مفهوم خاطئ وهو ادعاء أن الصغير لا يفهم في حين أن هذه التصرفات تجعل لدى الأبناء الرغبة في التقليد عند أول فرصة تسنح لهذا المتفرج^(١).

٢- السلوكيات الخاطئة بين المحارم: كالتقبيل الزائد عن الحد سواء كان بين الزوجين أو من الأب أو الأم للطفل بصورة مبالغ فيها يتعود هذا الأخير على هذا الحنان، فإذا فقد طلبة فيكون عرضة للتحرش وفريسة سهلة عند غياب الأب أو الأم، كذلك ارتداء الملابس غير لائقة أمام الأبناء^(٢).

٣- ضعف التربية الجنسية: يوجد الغالبية العظمى من الآباء والأمهات لا يعملون على تربية أبنائهم جنسياً، ويعود ذلك إما إلى عدم معرفة الوالدين

(١) أ/ طلعت رضوان: ندوة حول جريمة التحرش - مجلة الزهور - ٢٠٠٩ - ص ٧.

(٢) أ/ أحمد محمد عبد اللطيف عاشور وآخرون، مرج سابق، ص ٣٥.

بأهمية هذا الأمر، وإما لعدم إتقانهم كيفية التربية الجنسية لصغارهم، وإما لأنهم لا يرون في أطفالهم الكثير من البراءة^(١).

ثانياً: الأسباب النفسية للتحرش الجنسي:

هناك ثلاثة عناصر تشكل ظاهرة التحرش، تتمثل في الرجل والمرأة والمكان، وتحليل كل عنصر منها يساعد في الحكم الصحيح على القضية بشكل محايد غير متحيز لعنصر على حساب عنصر آخر، وفي تحديد من المسؤول، ف فيما يتعلق بالمتحرش فهو إنسان لكنه قد يوصف بأحد الاحتمالات التالية: إما أن يكون شخصاً عادياً والظروف هي التي دفعته إلى ذلك، وإما أن تكون شخصيته تتلذذ بتعذيب الآخرين ولا تستمتع إلا إذا كان هناك قدر من العنف يقع على الطرف الآخر، وقد يكون ذا شخصية هستيرية استعراضية أو شخصية تحكمية تتلذذ فقط بالاحتكاك بالنساء في الأماكن المزدحمة، وإن كانت قدرته على إتيان الفعل ضعيفة، وهناك من يرى أن نقص الحنان والعاطفة لدى الجاني هو السبب الذي يقف وراء التحرش بمعنى افتقاده للعاطفة التي حرم منها ربما في الصغر، الأمر الذي يجعله يقوم بالتحرش لإشباع رغبته^(٢).

(١) أ/ بن حليلة حسينة/ مرجع سابق - ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.



أما المكان فيلعب دورًا مهمًا في قضية التحرش وبخاصة إذا كان مُظلمًا أو بعيدًا أو غير مأهول، فإذا وجدت المرأة أو الفتاة في مثل هذه الأماكن تكون هي المسؤولة عما يحدث لها، لذلك يجب على كل فتاة وامرأة أن تبعد نفسها عن مواطن الشبهات، وأن تحتاط في خروجها وتنقلاتها والأماكن التي تذهب إليها والأشخاص الذين تتعامل معهم^(١).

(١) د/ حاتم آدم: ندوة حول جريمة التحرش - مجلة الزهور - ٢٠٠٩ - ص ١٥.



المطلب الثالث

الأسباب القانونية والدينية للتحرش الجنسي

أولاً: الأسباب القانونية للتحرش الجنسي:

هناك العديد من هذه الأسباب والتي تساهم في تشجيع ظاهرة التحرش منها:

١ - غياب أو نقص الحماية القانونية للمتحرش بهم من خلال نصوص زجرية رادعة: تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار جريمة التحرش الجنسي في المجتمعات ويبدو سلوكاً عادياً عند البعض فيتجذر في المجتمع ويتفحل فيه حتى يصعب القضاء عليه بعد ذلك بسهولة، لذا فإن سن قانون يجرم التحرش الجنسي يعد عملاً وقائياً ومحاولة لمنع تحوله إلى جرائم أخرى أكثر خطورة، وبالتالي يجب وضع قوانين وتشريعات، وإجراءات وآليات لكشفه والحد منه، ومعاقبة مرتكبيه بل إن ذلك من الأمور الضرورية في أي مجتمع^(١).

٢ - عدم التواجد الأمني المعني بحماية الشارع: وتوفير سبل الأمان للمواطنين وأقلها حرية التنقل والحركة والحق في الخصوصية مما يؤكد ضرورة وجود نص قانوني يساهم في تدعيم مبادئ الحماية والأمان.

٣ - إجحام أغلب ضحايا التحرش الجنسي عن التقدم بشكوى: وذلك يرجع

(١) د/ رشاد علي عبد العزيز موسى: مرجع سابق، ص ٥٢.



إلى صعوبة إثبات التهمة لأن الحصول على دليل مادي صعب في ظل ما يتخذه الجاني من احتراز، فضلاً على أن هذه الجريمة تحدث غالباً في عزلة مما يجعل الضحية تخسر القضية نفسياً قبل أن تخسرها قضائياً^(١)، وإلى جانب هذا يفضل المناخ الاجتماعي العام أن لا تلجأ المرأة إلى القضاء وإلا يتم عرض هذه الأمور بشكل صريح بحيث يعتبر أن مجرد شهادتها أمام القضاء والإدلاء بما حدث هو في حد ذاته نوع من الإيذاء المضاعف^(٢).

ثانياً: الأسباب الدينية للتحرش الجنسي:

هناك العديد من هذه الأسباب والتي تساهم في تشجيع ظاهرة التحرش منها:

١ - ضعف الوازع الديني بين الناس: حيث أصبحت بعض القيم خرقاً بالية وموروثات قديمة في المجتمع^(٣)، وذلك عند كثيرين من المعاصرين ولكنه ليس صحيحاً فهناك بعد كبير عن الدين وآدابه وتعاليمه يحل محله ما يقتضيه طابع العصر من اللهث وراء ماديات الحياة واستغلالها من وجوها المشروعة وغير المشروعة بحسبانها في نظر البعض وسيلة

(١) أ/ لقاء مصطفى: مرجع سابق - ص ٣٨-٣٩.

(٢) د/ رشاد علي عبد العزيز موسى - مرجع سابق - ص ٥٤.

(٣) د/ محمد علي قطب: مرجع سابق - ص ٣٠.

إشباع الحاجات المتنامية المعلن عنها بوسائل الإعلام المختلفة، فضلاً عن استيراد ثقافة غير المسلمين وتبنيها سواء وافقت الشرع أم خالفته والانبهار بما وصلت إليه الدول المتقدمة من إباحية ومجون، وترسم أخلاق أهلها ومبادئ سلوكهم والتأسي بهم فيها بحسبان ذلك وفق ما يرى البعض هو سبب تقدمهم ورقيقهم وقد جر هذا وما زال على المسلمين الشر كله^(١).

فمن استحضر قول الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ [الأحزاب: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وإلى غير ذلك من الآيات وراقب الله وتيقن باطلاع الحق - سبحانه وتعالى - عليه ظاهراً وباطناً انتج له خشية الله تعالى وامتناعاً عن المعاصي، وقد قيل: من راقب الله في خواطره عصمه في حركات جوارحه^(٢)، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]، فالحرمت هنا تعم كل حرمة مما يجب احترامه وحفظه من الحقوق

(١) د/ عبد الفتاح محمود إدريس: التحرش بالنساء من منظور إسلامي - مجلة البحوث الإسلامية - مصر - ٢٠١٥ - العدد ٢ - ص ١١.

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لابن القيم، المتوفى: ٧٥١هـ، تحقيق/ محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، ط ٣، ج ٢، ص ٦٥.



والأشخاص والأزمنة والأماكن وتعظيمها: توفيتها حقها وحفظها من الإضاعة^(١).

٢- النظر بشهوة لمن يحرم النظر إليها: تدعو الشريعة الإسلامية إلى غض البصر وعدم النظر إلى ما حرم الله فإطلاق البصر إلى ما حرم الله تعالى يورث عمى القلب وضعف البصيرة والوقوع في الرذيلة وفساد المجتمع وغير ذلك من المفاسد، وقد ورد للعلماء أقوال في تحريم النظر بشهوة لمن يحرم النظر إليها^(٢)، وأن الواجب على كل من المرأة والرجل غض

(١) مدارج السالكين، ج ٢، ص ٧٣.

(٢) قال الحنفية: «ولا ينظر إلى الحرة الأجنبية إلا إلى الوجه والكفين إن لم يخف الشهوة» الاختيار لتعليل المختار: للإمام/ عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي - تحقيق/ عبد اللطيف محمد عبدالرحمن - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ٣، ج ٤، ص ١٦٦. وقال المالكية: «غض البصر أي: كسر العين عن النظر إلى جمع المحارم، أي: المحرمات كالنظر للأجنبية والأمرد على وجه التلذذ». كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني: للإمام/ أبي الحسن علي بن أحمد العدوي المالكي - تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاي - دار الفكر بيروت - ١٤١٢ هـ - ج ٢، ص ٥٣٦.

وقال الشافعية: «يحرم النظر إلى الأجنبية ولو كانت شوهاء، أي: قبيحة المنظر أو العجوزة ولو مع أمن الفتنة إذ ما من ساقطة إلا ولها لاقطة» إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: للإمام/ أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي المشهور بالبكري، المتوفى ١٣١٠ هـ، دار الفكر - ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م، ط ١، ج ٣، ص ٣٠٠.

البص عما حرم الله بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣٠) وقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣٠-٣١] فبدأ الله تعالى بالأمر بغض البصر ثم اتبعه بحفظ الفرج، وذلك لأن البصر الباب الأكبر إلى القلب وطريق الفساد واتباع خطوات الشيطان الداعية للفاحشة، والنظر بشهوة لمن لا يجوز الاستمتاع بالنظر إليها هو بداية الفتنة والمدخل للوقوع بالجريمة، وقال ﷺ لعلي رضي الله عنه: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإن لك

وقال الحنابلة: «ونظر المرأة للمرأة ونظر الرجل للرجل ولو أمردًا إلى ما عدا ما بين السرة والركبة، ولا يجوز إلى أحد ممن ذكرنا بشهوة أوم مع خوف من ثورانها ولمس كنظر أولى». كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات: للإمام/ عبد الرحمن ابن عبد الله البعلي الحنفي - تحقيق/ محمد بن ناصر العجمي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ج ٢، ص ٥٨٠، دقائق أولى النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: للإمام/ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) عالم الكتب - ١٤١٤هـ ١٩٩٣م - ط ١ - ج ٢،



الأولى وليست لك الأخيرة»^(١). ومعنى: لا تتبع النظرة النظرة أي: لا تجعل نظرتك إلى الأجنبية تابعة لنظرتك الأولى التي تقع بغتة، وليست لك النظرة الأخرى، لأنها تكون عن قصد واختيار فتأثم بها أو تعاقب^(٢).

قال ابن القيم: «والنظر أصل عامة الحوادث التي تصيب الإنسان فالنظرة تولد خطرة ثم تولد الخطرة فكرة ثم تولد الفكرة شهوة ثم تولد الشهوة إرادة ثم تقوى فتصير عزيمة جازمة فيقع الفعل ولا بد ما لم يمنع منه مانع وفي هذا قيل: الصبر على غض البصر أيسر من الصبر على ألم ما بعده»^(٣).

٣- المخاطبة بين الجنسين عند الخوف من المحذور: للعلماء في تحريم رفع النساء أصواتهن عند مخاطبة الرجال الأجانب أو تليينها أقوال نصوا

(١) أخرجه الترمذي في سننه للإمام / محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي - تحقيق / أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث العربي - بيروت - أبو داود السجستاني الأزدي - تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - باب فيما يؤمر به من غض البصر - رقم ٢١٤٩، ج ١، ص ٦٥٢.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: للإمام / أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - باب النظر إلى المرأة قبل التزويج - ج ٢٠، ص ١١٩.

(٣) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن القيم، المتوفى ٧٥١هـ، دار المعرفة - المغرب - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - ط ١ - ج ١ - ص ١٥٣.

عليها في كتبهم^(١)، وقد دل على حرمة المخاطبة بين الجنسين قول الله

(١) قال الحنفية: «ولا نجيز لهن رفع أصواتهن ولا تمطيظها ولا تلينها وتقطيعها لما في ذلك من استمالة الرجال إليهن وتحريك الشهوات منهم ومن لم يجز أن تؤذن المرأة» رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين: للإمام/ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ) - دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - ط ٢، ج ١، ص ٤٠٦.

وقال المالكية: «وحرّم التلذذ بسماع صوت أجنبية ليست زوجة ولا أمة ومنهما جائز» بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير: للإمام/ أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالك (المتوفى: ١٢٤١هـ) - دار المعارف - د٤، ص ٧٤٣.

وقال الشافعية: «ويسن السلام للنساء مع بعضهن وغيرهن لا مع الرجال الأجانب أفرادًا وجمعًا فيحرم السلام عليهم من الشابة ابتداءً وردًا خوف الفتنة ويكرهان أي ابتداء السلام ورده عليها نعم لا يكره سلام الجمع الكثير من الرجال عليها إن لم يخف فتنة» أسنى المطالب في شرح روض الطالب: ط ١، ج ٤، ص ١٨٤.

وقال الحنابلة: «وصوت الأجنبية ليس بعورة ويحرم تلذذ بسماعه أي صوت المرأة غير زوجة وسرية، ولو كان صوتها بقراءة لأنه يدعو إلى الفتنة بها». شرح منتهى الإرادات: للإمام البهوتي، عالم الكتب - ١٤١٤هـ ١٩٩٣م - ط ١، ج ٢، ص ٦٢٧، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: للإمام/ مصطفى السيوطي الرحيباني (١١٦٥هـ - ١٢٤٣) المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م - ج ٥، ص ٢٢.



تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال ابن كثير: هذه آداب أمر الله بها نساء النبي ﷺ، ونساء الأمة تبع لهن في ذلك^(١)، وتحريم خضوع المرأة بالقول عند مخاطبة الرجال هو لخشية أن يكون ذلك وسيلة للحرام والوسائل لها أحكام المقاصد، وبمثل هذه التوجيهات سد الشارع باب التحرش، ومن السنة قوله ﷺ: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة فالعينان زناهما النظر والأذنان زناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج ويكذبه»^(٢)، وجه الاستدلال أن ابن آدم قدر عليه نصيب من الزنا فمنهم من يكون زناه حقيقياً بإدخال الفرج في الفرج الحرام، ومنهم من يكون زناه مجازاً بالنظر الحرام ونحو ذلك من المذكورات، فكلها أنواع من الزنا المجازي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه، أي: إما أن يحقق الزنا بالفرج

(١) تفسير القرآن العظيم، ج ٦، ص ٣٦٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، للإمام / أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري - دارا لجبل بيروت، دارا لأفاق الجديدة، بيروت، باب قُدر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره - رقم ٦٩٢٥، ج ٨، ص ٥٢.

أو لا يحققه بأن لا يولج^(١)، وقد تم إطلاق لفظ الزنا على كل هذه الأمور لأنها تعتبر من مقدماته ولا يتم في الغالب إلا بعد استعمال هذه الأعضاء في تحصيله فتكون بدايته غالباً بالتحرش^(٢).

٤- الخلوة بالمرأة الأجنبية: اتفق الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)،

(١) الديباج على صحيح مسلم: للإمام/ الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩هـ-٩١١هـ)، حقق أصله وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري- دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م- الطبعة الأولى- ج٦، ص ٢٠.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: للإمام/ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨-٦٥٦)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بدوي، محمود إبراهيم بزال- دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دارا لكلم الطيب، دمشق بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ط١، ج٦، ص ٦٧٤.

(٣) قال الحنفية: «تحرم الخلوة بالأجنبية وإن كان معها غيرها من النساء» البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للإمام/ زين الدين ابن نجيم الحنفي ٩٢٦/ ٩٧٠هـ، دار المعرفة- ج٢، ص ٣٣٩.

(٤) قال المالكية: «وأما الخلوة بالأجنبية فممنوعة مطلقاً؛ لأن النفس مجبولة على الميل إليها» حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للإمام/ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ) دار الفكر، ج٣، ص ٤٣٥.



والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، على تحريم الخلوة بالأجنبية لما فيه من الافتتان بها، ولما يجر ذلك من مفسد قد توقع بالمحذور، وقد يكون الأمر أسهل على من يريد التحرش نظرًا لعدم وجود أحد بهذه الخلوة، وقد نهى الشارع عن أن يخلو الرجل بامرأة ليست بمحرم له سواء أمنت الفتنة أم لم تؤمن وسواء وجدت العدالة أم لم توجد، ومما يدل على ذلك قول عليه السلام: «ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كانا لثما الشيطان»^(٣)، والمعنى

(١) قال الشافعية: «يؤخذ منه حرمة الخلوة بالأمرد وإن تعدد ولكن المعتمد أن النظر إلى الأمرد الحسن إنما يحرم إذا كان بشهوة أو عند خوف الفتنة وأن الخلوة به كالنظر فلا تحرم إلا حيث يحرم النظر بخلاف الخلوة بالأجنبية تحرم مطلقاً لأنها مظنة الفتنة بخلاف الأمرد فلا تجوز مداواتها أو تعليمها إلا بحضرة محرم ونحوه». حاشية العبادي على الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: للإمام/ أحمد بن قاسم العبادي، زكريا الأنصاري- المطبعة الميمنية- ج ٤، ص ٣٦٥.

(٢) قال الحنابلة: «الخلوة بالأجنبية حرام» شرح منتهى الإيرادات للبهوتي، ج ٣، ص ٢٠٦.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الفتن- باب ما جاء في لزوم الجماعة- رقم ٢١٦٥، ج ٤، ص ٤٦٥، والمستدرك على الصحيحين: للإمام/ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا- كتاب العلم- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ط ١- ج ١- ص ١٩٧.

يكون الشيطان معهما يهيج شهوة كل منهما حتى يلقيهما في الزنا^(١)،
وقوله ﷺ: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة
إلا مع ذي محرم»^(٢)، والحديث عام في المتجالات^(٣)، وغيرهن وفي
الشيوخ وغيرهم، وبالجمل فبالخلوة بالأجنبية حرام بالاتفاق وعلى كل
الحالات^(٤).

٥- مس جسد من لا يحل مس جسده، مس جسد المرأة الأجنبية يعتبر من

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للإمام/ علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور
الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) دار الفكر بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ،
٢٠٠٢م، ط ١، باب النظر، رقم ٣١١٨، ج ٥، ص ٢٠٥٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب سفر المرأة مع محرم، رقم ٣٣٣٦، ج ٤، ص ١٠٤.

(٣) المتجالة: هي العجوز الفانية التي لا إرب للرجال فيها، الموسوعة الفقهية: وزارة
الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، مطابع دار الصفوة مصر، ط ١، ج ٢٩، ص ٢٩٤.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج ٥، ص ٥٠٠.

الوسائل والطرق الداعية للفتنة بها، وقد نص الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) على حرمة اللمس وإن اختلفوا في الصور

(١) قال الحنفية: «ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفيها- أي الأجنبية - وإن كان يأمن الشهوة، لقيام المحرم وانعدام الضرورة والبلوى بخلاف النظر لأن فيه بلوى... وهذا إذا كانت شابة تشتهى، أما إذا كانت عجوزًا لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ولمس يدها لانعدام خوف الفتنة». الهداية في شرح بداية المبتدى: للإمام/ علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ) تحقيق/ طلال يوسف- دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ج ٤، ص ٣٦٨.

(٢) قال المالكية: «يجوز للمرأة أن ترى من الأجنبي الوجه والأطراف، ولا يجوز لها لمس ذلك، وكذلك لا يجوز له وضع يده في وجهها، بخلاف المحرم فإنه كما يجوز النظر للوجه والأطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لذة». بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ١، ص ٢٩٠.

(٣) قال الشافعية: «ويحرم مس وجه الأجنبية بل يحرم مس ظهر أمه وابنته ومز ساقها إياه منه وإن لم يحرم نظر ذلك هذا إذا مس ذلك بلا حاجة ولا شفقة وإلا جاز المس أيضًا». أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ج ٣، ص ١١٣.

(٤) قال الحنابلة: «ولا تجوز مصافحة المرأة الأجنبية الشابة لأنها شر من النظر أما العجوز فللرجل مصافحتها على ما ذكره في الفصول والرعاية، وأطلق في رواية ابن منصور تكره مصافحة النساء». كشاف القناع عن متن الإقناع: للإمام/ منصور بن يونس بن صلاح الدين

المستثناة من ذلك، وقد دل على التحريم أقوال النبي ﷺ في السنة النبوية منها قوله ﷺ: «لأن يطعن في رأس رجل بمخيطة من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له»^(١)، وهذا العذاب بمجرد المس فما بالك إن كان فوق ذلك كقبلة ومباشرة^(٢)، وقوله ﷺ: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد»^(٣)، ومعنى لا يفضي أي لا تصل بشرة أحدهما إلى بشرة الآخر في ثوب واحد في

ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) دار الكتب العلمية - ج ٢، ص ١٥٤.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: للإمام / سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي - مكتبة العلوم والحكم - الموصل - ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م، ط ٢، ج ٢٠، ص ٢١١، صحيح الجامع الصغير وزياداته: الإمام أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني: (المتوفى: ١٤٢٠هـ) - المكتب الإسلامي - ج ٢، ص ٩٠٠.

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير: للإمام / زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف ابن تاج العارفين - مكتبة الإمام الشافعي الرياض - ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ط ٢، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: باب تحريم النظر إلى العورات، رقم ٧٩٤، ج ١، ص ١٨٣.



المضجع لخوف ظهور فاحشة بينهما^(١).

وفي الحقيقة وواقع الأمر التحرش الجنسي ظاهرة اجتماعية متعددة الأسباب والعوامل بحيث لا يمكننا أن نلقي اللوم على سبب واحد من هذه الأسباب بل هي نتيجة تشابك أسباب مختلفة فيها ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وتربوي ونفسي وأيضاً قانوني وديني إلى غير ذلك من الأسباب والعوامل، وأن جميع هذه الأسباب والطرق هي وسائل قد تؤدي لأمر خطير، لذا كان تحريم الشريعة الإسلامية ومن بعدها القانون للتحرش فيه حفظ لكرامة الإنسان وحقوقه، وحماية للمجتمع من التبذل والانحطاط الأخلاقي الذي يهوي به إلى مراتب الرذيلة وبالنهاية لأسوأ العواقب في الدارين^(٢).

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: رقم ٣١٠٠، ج ٥، ص ٢٠٥١.

(٢) انظر: جريمة التحرش الجنسي في القانون الجنائي والفقهاء الإسلاميين، د. أنيس حسيب السيد المحلاوي، أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الشريعة والقانون، دمنهور - جامعة الأزهر، ص ٣١٨ وما بعدها.

صور التحرش الجنسي

لا شك في أن معرفة صور التحرش الجنسي وأشكاله أمر ضروري إذ يعد الخطوة الأولى في منع حدوثه، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن التحرش الجنسي له صور وأشكال متعددة ومتباينة، يختلف صورة أو شكل فعل التحرش باختلاف الفاعل لذا سوف أتناول أشهرها فيما يلي:

أولاً: التحرش اللفظي:

يأتي اللفظ بمعنى لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظاً رميته، ولفظت بالكلام وتلفظت به أي تكلمت به^(١)، وهو عبارة عن ألفاظ أو عبارات تشير إلى دلالات جنسية سوء أكانت صريحة أو كناية بأي طريق من طرق الاتصال^(٢)، ويكون التحرش اللفظي عن طريق أشكال وصور متعددة منها التعليقات والدعابات والفكاهات الجنسية^(٣)، ويتحقق في حالة تفوه الجاني بتعليقات بذيئة أو عبارات الغزل، ويكون في صورة التعرض للطرف الآخر بعبارات تحمل في ظاهرها معنى الإعجاب والتودد إلى الضحية وطلب مصادقته، إلا أنها تكون في صورة عبارات

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: باب لفظ، ج ٣، ص ١١٧٩.

(٢) أ/ مريم بنت عيسى بن حامد العيسى: أثر القرائن الطبية الحديثة في إثبات التحرش الجنسي - مجلة دار الإفتاء المصرية - مصر - ٢٠١٤م - العدد ١٩، ص ٨٥.

(٣) د/ السيد حسن البساطي السيد جاد الله: مرجع سابق - ص ٤٧٠.

تخدش الحياء وتصدر من شخص عديم الخلق وتسبب كثير من الأذى والمضايقات للطرف الآخر، وكذلك عبارات المدح للجسد المبالغ فيه لغرض جنسي، والمعاكسة عن طريق وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية فتشمل المعاكسات الهاتفية^(١)، وإرسال الرسائل على الهواتف الذكية والرسائل الإلكترونية عبر كل وسائل التواصل الحديثة تتضمن عبارات أو قصص ذات المحتوى الجنسي^(٢)، والقذف بقصد التحرش^(٣)، والسؤال عن الخبرات الجنسية للطرف الآخر وإصدار تعليقات جنسية حول ملابس أو جسم أو شكل أحدهم

(١) المعاكسات الهاتفية أصبحت معروفة في جميع بلاد العرب وهي تعني غالباً المضايقة عن طريق الكلام والرسائل النصية ووسائل الوسائط المختلفة إلى المتحرش به.

(٢) د/ حنان بن مزبان: أشكال التحرش الجنسي بالمرأة العاملة الجزائرية والإجراءات للحد من الظاهرة- مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية- مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع- الجزائر- ٢٠١٥م، العدد ٣٠، ص ٢٤٨.

(٣) القذف لغة: الرمي بالشيء. لسان العرب: مادة قذف، ج ٩، ص ٢٧٦، وفي الاصطلاح: الرمي بالزنا في معرض التعبير. حاشية البجيرمي على شرح المنهج: للإمام/ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)- مطبعة الحلبي- ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠م، ج ٤، ص ٢١٥.

والعبارات الخادشة للحياء وإصدار أصوات وهمسات ذات طبيعة جنسية^(١).

ويعد التحرش اللفظي شكلاً من أشكال العنف ضد الضحية، ولا يرتبط بالعنف الجسدي بشكل خاص لكنه يرتبط بموضوع الجنس، ويعمل على إعادة إنتاج نفسه في أشكال سلوكية مرضية كالمزاح والنكتة^(٢)، وتقع الجريمة على الضحية سواء كانت بالغة أو غير ذلك ولكن في حالة صغير سنّها يجب أن تكون ممن يدركن دلالة القول أو الفعل حتى يمكن القول بأن حيائها قد خدش^(٣).

ثانياً: التحرش غير اللفظي:

وهو عبارة عن مضايقة الآخرين بشكل مباشر عن طريق بعض الإشارات والإيماءات والحركات غير الكلام يتعرض بها جنسياً للمجني عليه، تتمثل في إتيان الجاني تلميحات غير لفظية تنم عن قصده وما يحمله من نوايا تجاه الضحية كالنظرات الفاحصة للجسد، والابتسامات وتقديم حركات ذات إيماءات

(١) دليل التوعية حول التحرش الجنسي بالفتيات والمراهقات للعاملين والاجتماعيين والتربويين - لبنان - بدون سنة نشر، ص ٤.

(٢) أ/ عبد الصمد الديالمي: الجنسية في المجتمع العربي المصري - المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - يناير ٢٠٠٤م - العدد ٢٩ - ص ١٣٩.

(٣) أ/ عزة كريم، مرجع سابق، ص ٥٤٦.



جنسية^(١) كتتحريك الرأس لبيان الإعجاب بمحل النظر من الضحية أو لبيان قصده من النظر بهذه الطريقة، القيام بتعابير وإيماءات بالوجه كالغمز بالعين، والبصبة حيث يعمد الجاني في هذه الصورة إلى إيصال رسالة إعجاب للضحية عن طريق العينين تأتي في مراحل جس النبض أو الاختبار، فإذا لاقت قبولاً بأن بادله الطرف الآخر نفس التصرف أو حتى ما يفيد الارتياح يبدأ معها مرحلة أخرى متقدمة، أو التصفير في وجهها، أو الحركات الجنسية باستعمال اليد كتتحريك الجاني أصابعه بإشارات معينة يباغت بها الضحية أو الجسد كلحس الشفتين.

عرض صور أو ملصقات أو أفلام جنسية على الضحية لتحريك غريزته الجنسية وتعمد الجاني أن يوصل له استعداداته للفاحشة، الاقتراب أكثر من اللازم للتضييق على الطرف الآخر أو إجباره على التلفظ بألفاظ خلية^(٢)، مطاردة الجاني للضحية في الطريق وتقديمه لها ورقة تحمل اسمه أو رقم هاتفه أو عنوانه البريدي أو يقوم بإلقاء وردة عليها أثناء سيرها للتعبير عن إرادته في تواصل الضحية معه أو إرسال رسائل عن طريق التليفون المحمول بها عبارات الإغواء والإثارة، إيقاف

(١) أ/ رقية الخياري: التحرش الجنسي في المغرب - دراسة سوسيولوجية وقانونية - دار الفتك المغرب - بدون سنة - ص ٣٢.

(٢) د/ مهند بن حمد بن منصور الشعيبي: تجريم التحرش الجنسي وعقوبته - رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العدالة الجنائية - جامعة نايف للعلوم الأمنية - كلية الدراسات العليا - الرياض - ٢٠٠٩م، ص ٧٢-٧٣.

الجاني لسيارته بجانب الضحية لتركب معه بحجة إيصالها لمنزلها وبغرض مناف للحياء^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن السلوكيات اللفظية وغير اللفظية تصبح تحرشاً في حالة عدم الترحيب بها من قبل الضحية لأن الترحيب بها يعني أننا إزاء علاقة أخرى لها أحكام أخرى لا تندرج تحت فئة التحرش الجنسي، وأن هذه السلوكيات تسبب الأذى للمتحرش به ويهدد استقراره وشعوره بحسن الحال.

ثالثاً: التحرش الجسدي:

هو عبارة عن التعمد في إيذاء الغير ومضايقتهم بواسطة العنف أو بالاتصال البدني^(٢)، ويكون بصدور فعل يقوم به المتحرش يحمل دلالات جنسية سواء كانت صريحة أو كناية، وقد يكون هذا الفعل بجسد المتحرش أو جسد المتحرش به أو أشياء أخرى^(٣).

(١) د/ محمد جبر السيد عبد الله جميل: مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧.

(٢) د/ جعفر عبد الله جاه الرسول، جريمة التحرش الجنسي وعقوبتها في الفقه الإسلامي والقانون- دراسة تطبيقية -رسالة ماجستير- جامعة أم درمان الإسلامية- كلية الشريعة والقانون- السودان، ٢٠١٦، ص ٤٦.

(٣) أ/ مريم بنت عيسى بن حامد العيسى: مرجع سابق، ص ٨٥.



ومن أشكال التحرش الجسدي:

الملامسة الجسدية المتعمدة من الجاني: فقد يصل الأمر أن تدفعه شهوته إلى تتبع الضحية لتحقيق هدف في نفسه كالإمساك ببعض أجزاء جسده كتطويق ثدي الضحية أو احتضانها أو تقبيلها أو الإمساك بيدها أو وضع يده على العضو التناسلي لها، أو قرصها في عجزها أو فخذها أو نزع جزء من ملابسها باستغلال بعض المواقف كالزحام في الشوارع والأسواق والمواصلات العامة ومنافذ تقديم الخدمات للاقتراب من الطرف الآخر والاحتكاك به وبالأخص الأماكن الحساسة من جسده^(١).

الاستعراض الجنسي: وهو صورة قبيحة حيث يحاول الجاني إثارة الضحية بتعمد استعراض الأعضاء الجنسية من جسده على مرأة منه بالكشف عن أعضائه التناسلية أو الإشارة إليها في حضوره أو إكراه الضحية على التعري أو استعراض بعض أعضاء الجسم خاصة الجنسية مع المداعبة أو الملاطفة^(٢).

رابعاً: التحرش المساوماتي والتحرش بالتخويف:

التحرش المساوماتي: يعرف أيضاً بالمقايضة أو إعطاء شيء مقابل شيء آخر

(١) د. حسيب، ص ٣٠٧.

(٢) د/ محمد جبر السيد عبد الله جميل: مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧، د/ السيد حسن البساطي جاد الله: مرجع سابق، ص ٤٧٠، دليل التوعية حول التحرش الجنسي مرجع سابق، ص ٥، د/ شبل إسماعيل عطية: مرجع سابق، ص ٩٤١.

ويعد هذا المبدأ تمثيلاً لاستغلال السلطة من أجل فرض هيمنة جنسية على شخص أضعف أو أقل قوة، ويكون مرتكباً من طرف الرئيس في العمل بترغيب وإغراء مرؤوسيه في الاستسلام لسلوك جنسي مقابل امتيازات في العمل مثل: الترقية، الحصول على علاوة، أو ترقية، التحول إلى مصالح أفضل، الحفاظ على منصب العمل بعدم الفصل من الوظيفة، وذلك يعني أن احتفاظ الضحية بوظيفتها قد يتوقف على السلوك الجنسي غير المرغوب فيه من جانبها^(١).

التحرش بالتخويف: يكون بنفس الطلبات الجنسية السابقة ولكن ينعلم فيه التراضي المتبادل بين الجاني والضحية مقابل المنفعة الوظيفية فيلجأ فيها إلى تخويفه بزوال مصلحة أو تفويت فرصة إن لم ينته عن امتناعه^(٢).

أنواع المتحرشين والحذر منهم

صنف (Dceich) وآخرون (١٩٩٠) المتحرشين إلى نوعين رئيسيين

وهما:

١- المتحرش العام: وهو الذي يشتهر بالسلوكيات الجنسية والإغوائية

الصارخة تجاه مرؤوسيه وطلابه وزملائه، أي إن تصرفاته تكون واضحة

(١) د/ نوال علي الشهري، د/ وحيد بن أحمد الهندي: المرأة والتحرش الجنسي في بيئة

العمل، دراسة استطلاعية على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، المجلة

العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مجلد ٢٢، عدد ٣، ٢٠١٥م، ص ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) د/ حنان بن مزبان: مرجع سابق، ص ٢٤٩.



ومعلومة للمحيطين به.

٢- المتحرش الخاص: وهو الذي يتمتع بضبط النفس ويظهر بصورة محترمة أمام الناس، ولكنه عندما يفرد بالضحية تتغير سلوكياته بالكامل.

صنف (Langelan) (١٩٩٣) المتحرشين إلى ثلاثة أنواع وهم:

١- المتحرش المفترس: وهو الذي يحصل على الإثارة الجنسية من إهانة الآخرين سلوكيات هذا المتحرش تتضمن الابتزاز الجنسي، وقد يتحرش بالضحية لمجرد رؤية رد فعل الضحية، ولكن إذا لم تقاوم الضحية هذا المتحرش قد يتمادى ليصل إلى اغتصاب الضحية.

٢- المتحرش المهيم: هو أكثر الأنواع شيوعاً. هذا المتحرش يمارس التحرش لأنه يعزز الأنا لديه.

٣- المتحرش الاستراتيجي أو الإرهابي: وهو الذي يهدف للحفاظ على امتياز في وظيفة معينة أو موقع معين، على سبيل المثال يتحرش الرجل بالنساء الذين يلتحقون بمهنة معينة مقتصرة على الرجال وذلك لإرهابهن ومنعهن من الدخول في هذه الوظيفة ومنع منافسة الرجال عليها^(١).

(١) نقلاً عن: التحرش الجنسي وجرائم العرض، د. هشام عبد الحميد فرج، مصر، سلسلة

الدكتور هشام، الكتاب الحادي عشر، ص ٣٤.

أشكال سلوكيات ودوافع التحرش

تتعدد سلوكيات التحرش على نطاق واسع، ولكن هذا لا يعني أن كل متحرش يقوم بسلوك معين من هذه السلوكيات دون السلوكيات الأخرى، بل عادة يقوم المتحرش بأكثر من سلوك من هذه السلوكيات، ويمكن تقسيم المتحرشين طبقاً لسلوكيات ودوافع التحرش إلى:

١- **تحرش السلطة:** وهو ما يسمى التحرش بمقابل. أي يطلب المتحرش من الضحية أي سلوك جنسي مقابل الحصول على وظيفة أو البقاء في الوظيفة أو الترقي، وذلك من خلال سلطته التي تسمح له بالاختيار من بين مرؤوسيه أو المتقدمين للوظيفة أو تقييم الموظفين، هذا التحرش هو شكل من أشكال سوء استخدام السلطة وعادة تكون توابعه خطيرة سواء على العمل أو المجني عليها، فمن ناحية العمل فقد يعطي بعض المناصب العليا أو الامتيازات لمن لا تستحق (وهي المجني عليها التي تخضع لطلبات المتحرش) على حساب مصلحة العمل، ومن ناحية المجني عليها فقد يؤدي إلى فصلها من العمل في حالة رفضها الانصياع لرغبات المتحرش.

٢- **تحرش السلوك الأبوي:** حيث يحاول المتحرش خلق علاقة مع الضحية كناصر أمين لها وهو يخفي رغباته ومقاصده الجنسية بإظهار اهتمامه الشخصي أو المهني أو الأكاديمي بالضحية. عادة يركز المتحرش على



المجنني عليها التي تعاني من مشاكل شخصية أو أسرية خاصة أو التي تمر بفترة حرجة في حياتها. يقوم بتجميع معلومات كثيرة عن المجنني عليها مثل اهتماماتها الشخصية، ونقاط ضعفها التي يمكن أن ينفذ إليها من خلالها، وخبرتها الجنسية السابقة. بعد تجميع ودراسة المجنني عليها يقوم المتحرش بوضع خطته وفقاً لاحتياجات المجنني عليها. في هذه الحالة يكون الوصول إلى عقل وقلب المجنني عليها سهلاً ميسوراً لأنه يلبي احتياجات المجنني عليها في هذه المرحلة الحرجة أو طبقاً لنوعية المشاكل الشخصية التي تقابلها. عندما يسيطر المتحرش على عقل وقلب المجنني عليها يبدأ في سلوكيات التحرش بالمجنني عليها ويبرر ذلك لنفسه بأنه يزيد من خبرتها الجنسية.

٣- المتحرش الكوميدي: هو المتحرش الذي يرتكب أفعال التحرش على سبيل الضحك والتسلية. في دراسة أجراها الاتحاد الأمريكي للسيدات الجامعيات عام ٢٠٠٦م أظهرت أن ٥٩٪ من المتحرشين كانوا من نوع المتحرش الكوميدي، وأن ١٧٪ من هؤلاء قرروا أن هذا التحرش كان بغرض الخروج مع المجنني عليها في موعد غرامي. عادة تنشأ هذه السلوكيات بين الطلاب في المدارس الإعدادية وتستمر في المرحلة الثانوية والجامعية، وغالباً تصل إلى أماكن العمل.

٤- المتحرش غير الكفاء: هو المتحرش الذي يعيش في عزلة اجتماعية

ولا يستطيع أن يقيم علاقات اجتماعية جيدة مع المحيطين به، ولذلك يرغب في إقامة علاقات صداقة حميمة وجذب انتباه المجني عليها التي لا تبادله أي مشاعر أو عاطفة. هذا الشخص يفتقد كل المهارات التي يستطيع أن يبني بها علاقات مع الآخرين، ولكنه عندما يبدأ سلوك التحرش بالمجني عليها يعتقد أن المجني عليها ستكون في غاية السعادة والرضا لمجرد أنه يهتم بها. إذا رفضت المجني عليها هذا التحرش فهو عادة يفكر في الانتقام منها.

٥- المتحرش المغوي المفكر: عادة يكون هذا المتحرش أستاذًا جامعيًا أو مدرسًا ثانويًا يدرس للطلبة علم النفس أو علم الاجتماع أو الفلسفة أو دراسات حول المرأة، ويطلب من الطالبات إجراء بعض البحوث حول موضوعات يستطيع من خلالها معرفة ميولهن وخبراتهم وعاداتهن الجنسية، ثم يستغل هذه المعلومات ويوظفها للتحرش بالطالبات، أي أن هذا النوع من المتحرشين يوجد داخل الجامعات أو المدارس الثانوية.

٦- المتحرش المغازل: هو المتحرش الذي يتحرش بالنساء تحرشًا لفظيًا فقط، وسلوك تحرشه هو المدح والإطراء الشديد الذي يكون في غير محله (سواء من حيث الأسلوب أو التوقيت) ويضايق المجني عليها بشدة لأنه يركز على الإطراء على جسدها ومظهرها. عادة تحب



السيدات الرجل الجتلمان الذي يبدي إعجابه بجمالها أو أناقتها، ولكن سلوك هذا المتحرش يكون مرفوضاً لأنه يطري فقط على نواحي جنسية في الجسد ويصاحبه عادة نظرات خبيثة للجسد تفهم منها المرأة رغبته غير البريئة. معاكسات الشوارع عادة تقع تحت هذا النوع.

٧- المتحرش المزعج البغيض: هو متحرش ليس خبيثاً، وهو يبذل المستحيل من أجل جذب انتباه المجني عليها والحصول على موعد غرامي للخروج معها. لكنه لا يستسلم لرفض المجني عليها ذلك حيث يطاردها حتى بعد رفضها المستمر له، ولا يكل ولا يمل حيث يرى ضرورة إخضاع المجني عليها له، ولكنه ليس خبيثاً أو ضاراً بالمجني عليها ولا يفكر في الانتقام منها لرفضها.

٨- المتحرش المتسلسل: وهو الشخص الذي يعاني غالباً من اضطرابات نفسية خطيرة ويصعب التعرف عليها لأنه يبني بعناية صورة إيجابية لنفسه لدى الآخرين لدرجة لا يتصورون معها أن يحدث لهم أي ضرر أو اعتداء من هذا الشخص. وهذا المتحرش يخطط بعناية ليقترّب من الضحية ويهجم عليها في خصوصية، أي في مكان بمعزل عن الآخرين. عادة يحدث دمار وإصابات شديدة للعديد من المجني عليهن قبل أن يتم القبض عليه.

٩- المتحرش المتحسس في الظلام: وهو الشخص الذي يتجول في الظلام

ليتحين الفرصة للبحث عن فريسة، فإذا وجدها فإنها يبدأ بملاسة جسد الضحية ثم يتطور إلى الأسوأ من ذلك.

١٠- المتحرش متحين الفرصة: وهو الشخص الذي يستغل الظروف الطبيعية أو الفرص القليلة التي تتاح له بتواجده منفردًا مع المجني عليها ليتحرش بها. هذه الفرصة التي يبحث عنها هذا المتحرش قد تكون تواجده بمفرده مع المجني عليها في المصعد، أو تواجدهما في مكان العمل بمفردهما، أو حتى التحرك في مكان ضيق لا يسمح بمروره إلا بالالتصاق بجسد المجني عليها. عادة يبادر بتقبيل أو احتضان المجني عليها. إذا رفضت المجني عليها هذا التحرش وواجهته به أمام الآخرين فإنه عادة ينكر هذا السلوك، أو يقول إنها هي التي كانت مرحبة ومستمتعة به، أو يقول إنها هي التي كانت في حاجة إليه لأنها مطلقة أو غير متزوجة.

١١- المتحرش المنتقم: من المجني عليها وهو الشخص الذي يستخدم التحرش الجنسي كنوع من الانتقام على بعض الأفعال مثل عدم مبادلة المجني عليها الاهتمام به مما يشعره بالعجز فيتحرش بها حتى يطمئن على قدراته، ويضع الضحية في مكانها ووضعها المناسب الذي يراه هو «أي وضع دوني بالنسبة له وهو ما يستوجب طبقًا لهذا الوضع أن تستجيب وترحب بالتحرش لأنه أتى ممن هو أفضل منها». الانتقام قد يشمل إرسال رسائل تهديد سواء على البريد الإلكتروني أو على الهاتف

المحمول، ولكنه غالبًا يتجه إلى عقاب وظيفي بحرمان المجني عليها من الترقية أو التعيين في منصب تستحقه أو النزول بدرجاتها في تقييم الأداء الوظيفي أو الدراسي.

١٢- **تحرش الصديق الحميم:** حيث يقترب هذا الشخص من مرؤوسيه أو طلابه ويتعامل معهم كأصدقاء على قدم المساواة معه فيحكي لهم تجاربه ومشاكله الخاصة ليكسب تعاطفهم ويحصل على إعجابهم ويدعوهم ليحكوا له تجاربهم ليشعر بأهميته ومدى الثقة به. لكن سرعان ما تتحول هذه العلاقة إلى علاقة صداقة حميمة لا إرادية لا يستطيع أن يتخلص أو يتحرر منها ثم تصبح علاقة سيطرة على الطرف الآخر ويكون التحرش الجنسي جزءًا من هذه السيطرة.

١٣- **تحرش الظروف الصعبة:** حيث يعاني المتحرش من مشاكل نفسية أو ظروف شخصية صعبة مثل بعض الأمراض النفسية أو العضوية، أو مشاكل زوجية، أو الطلاق. لذلك يبدأ سلوكيات التحرش هروبًا من تلك المشاكل أو الظروف. عادة يتوقف هذا الشخص عن التحرش عند تحسن هذه الظروف أو انتهاء هذه المشاكل.

١٤- **تحرش المطاردة:** ويشمل المراقبة المستمرة والتتبع والاتصال بالمجني عليها. أحيانًا تكون المطاردة بدافع اعتقاد المتحرش بالحب أو الهوس الجنسي أو الغضب أو العداوة.

١٥ - التحرش غير المقصود: وهي الأقوال أو الأفعال التي يأتي بها شخص دون أن يقصد التحرش بالمجني عليها أو دون أن يدري أنها تتأذى أو تشعر بعدم الارتياح من هذه الأقوال أو الأفعال^(١).

أشكال سلوكيات التحرش الجنسي:

- النكات الجنسية.
- الضغط على المجني عليها للخروج في موعد غرامي.
- الخطابات، والمحادثات والرسائل الهاتفية ذات الطبيعة الجنسية.
- الإيماءات والنظرات التي تحمل معني جنسيا.
- الملامسة المتعمدة لجسد المجني عليها أو قرصها في أي موضع من جسدها.
- طلب المعاشرة الجنسية من المجني عليها.
- الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب.
- إطلاق الشائعات عن سلوك جنسي شائن للمجني عليها.
- شد ملابس المجني عليها وتعريه أي موضع من جسدها.

(١) انظر: التحرش الجنسي وجرائم العرض، د. هشام عبد الحميد فرج، مطابع دار الوثائق،

- إرغامها أو إجبارها على مشاهدة صور جنسية فاضحة.
- تقبيل المجني عليها عنوة.
- التلصص على المجني عليها في دورة المياة أو أثناء قيامها بارتداء ملابس العمل.
- التعري بإظهار العضو الذكري أمام المجني عليها^(١).

التمييز بين التحرش الجنسي والاغتصاب

للتمييز بين جريمة التحرش الجنسي وجريمة الاغتصاب يجب تعريف الاغتصاب أولاً حتى يتمكن من إيجاد أوجه التمييز بينهما، ويُعرف الاغتصاب بأنه: «اتصال بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها بذلك»^(٢)، فالاغتصاب باعتباره الواقعة لأنثى بغير رضاها هو أجسم أشكال التصرف المتضمن عدواناً على العرض، ويطلق على لفظ الاغتصاب في القانون الواقعة، ويقصد بالواقع، اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً جنسياً طبيعياً، يفترض فيه أنه غير

(١) التحرش الجنسي، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، د. محمود محمود مصطفى، ١٩٨٤، ص ٢٣٤، وما بعدها، الموجز في شرح قانون العقوبات الخاص، دار النهضة العربية ١٩٩٣، ص ٤٤٧.

مشروع^(١).

ويتحقق ذلك بإيلاج الرجل عضو تذكيره في المكان المعد له من المرأة أي فرجها، وأن يكون الجاني قادرًا على الإيلاج، وأن يكون عضو المرأة صالحًا له وإلا كان الفعل هتك عرض أو شروعًا في الاغتصاب، وأن يقع الاغتصاب من رجل على امرأة حية^(٢)، فإذا اتحد جنس الجاني والمجني عليه كما لو كان الاتصال الجنسي من رجل على رجل أو من امرأة على امرأة نكون هنا بصدد لواط أو سحاق^(٣)، وأن يكون الاتصال الجنسي غير مشروع فلا تعد الواقعة اغتصابًا إلا إذا كانت غير مشروعة فالزوج الذي يواقع زوجته كرهًا لا يرتكب اغتصابًا لأنه يملك إتيانها شرعًا ولو بغير رضاها^(٤)، وأن يكون الوقاع دون رضا المرأة إذ أن رضا المرأة لا يجعل من الفعل جريمة ما لم يكن الفاعل متزوجًا وارتكب الوقاع

(١) د. أحمد حسني طه: شرح قانون العقوبات القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص، مطبعة النور، بتفهننا الأشرف، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ص ٢٢٩.

(٢) القسم الخاص في قانون العقوبات، العدوان على أمن الدولة الداخلي والعدوان على الناس في أشخاصهم وأموالهم، د. رمسيس بهنام، منشأة المعارف، ١٩٨٢ - ص ٣٧٦.

(٣) د/ حسنين عبيد: الوجيز في قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار النهضة العربية - ١٩٩٧م، ص ١٧٠.

(٤) د/ محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص ٤٥٠.

مع غير زوجه إذ يعد مرتكباً لجريمة زنا^(١).

أوجه الاتفاق والاختلاف بين جريمتي التحرش الجنسي والاغتصاب:

أولاً: أوجه الاتفاق:

١ - أن كلا من الجريمتين تحدث دون رضا الضحية^(٢)، وذلك بخلاف الزنا.

٢ - أن كلا من الجريمتين تشدد فيه العقوبة عند توافر صفة لدى الجاني^(٣).

ثانياً: أوجه الاختلاف:

(١) د/ محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص ٤٥٢، د/ محمد سعيد نمور: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص - الجرائم الواقعة على الأشخاص - دار الثقافة - ١٤٣٢ هـ، ط ٤، ج ١، ص ٢٠١.

(٢) بأن يتم ارتكاب الجريمة معها وإرادتها إما مكرهة وإما مغيبة.

(٣) تعني أن له صلة بالمجني عليه ويكفي توافر صفة واحدة مما نص عليها القانون، كما إذا كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم، أو تعدد الفاعلون للجريمة أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحاً.

١- الاغتصاب لا يقع إلا على الأنثى بخلاف التحرش فيقع على الذكر والأنثى.

٢- الاغتصاب لا يتم إلا بالمواقعة بخلاف التحرش الجنسي يقع عن طريق إتيان أمور أو إيهاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية....

٣- الاغتصاب يتم عن طريق العنف بخلاف التحرش لا يشترط فيه العنف^(١).

التمييز بين التحرش الجنسي وهتك العرض:

أولاً تعريف هتك العرض حتى نتمكن من إيجاد أوجه التمييز بينه وبين التحرش الجنسي، ويُعرف هتك العرض بأنه: «الإخلال العمدي الجسيم بحياء المجني عليه بفعل يرتكب على جسمه ويمس في الغالب عورة فيه»^(٢)، ويتحقق ذلك عن طريق المساس بجسم المجني عليه والإخلال الجسيم بالحياء كما إذا لامس الجاني بعضو تذكيره أو بأصبعه دبر المجني عليه أو أدخل يده تحت ثياب

(١) د. حسيب، ص ٣١١.

(٢) د/ أحمد حسني طه: مرجع سابق، ص ٢٤٢.

فتاة لمس موضع عفتها أو لامس بأصابعه ثديها أو بطنها»^(١).

أوجه الاتفاق والاختلاف بين جريمتي التحرش الجنسي وهتك العرض:

أولاً: أوجه الاتفاق:

١- من حيث الجاني: يمكن أن تقع كل من الجريمتين من ذكر على ذكر ومن أنثى على ذكر ومن ذكر على أنثى ومن أنثى على أنثى، بخلاف جريمة الاغتصاب لا يتصور وقوعها إلا من ذكر على أنثى.

٢- من حيث المجني عليه: أن محل الجريمة في كل من الجريمتين هو الإنسان بغض النظر عن جنسه وسنه، بخلاف جريمة الاغتصاب فهي الأنثى التي تعدت مرحلة الرضاع.

٣- من حيث طبيعة الفعل المكون للجريمة في كل من الجريمتين يتحقق بكل فعل دون المواقعة بخلاف الاغتصاب لا يتم إلا بالوقاع (المباشرة الجنسية)^(٢).

ثانياً: أوجه الاختلاف:

تقوم جريمة التحرش الجنسي عن طريق إتيان الجاني أموراً أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في

(١) د/ محمود نجيب حسني: مرجع سابق، ص ٤٦٤.

(٢) د. حسيب، ص ٣١٣.

ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية... إلخ بقصد حصوله من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، بينما الفعل الذي يقوم به هتك العرض يتميز بمساسه بجسم المجني عليه فإن استطال الفعل إلى مواضع تعتبر من العورات التي يحرص الناس على سترها فتكون الجريمة هتك عرض، فالفكرة الأساسية فيه أنه يمس حصانة الجسم في جانبه العرضي أو بمعنى أكثر شمولاً أنه يخترق حميمة الجسد^(١).

التمييز بين التحرش الجنسي والفعل الفاضح المخل بالحياء :

ويعرف الفعل الفاضح المخل بالحياء بأنه: «كل عمل مادي أو حركة أو إشارة من شأنها خدش حياء الغير»^(٢)، والفعل الفاضح المخل بالحياء يتحقق سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه، فلا يكفي لقيامه مجرد كلام يقال أو صور تعرض مهما كان ما تتضمنه من المساس بالحياء، والأفعال التي من شأنها أن تخدش الحياء هي كل سلوك تتولد عنه حمرة الوجه

(١) العنف ضد المرأة دراسة تطبيقية على «الاغتصاب والتحرش الجنسي»، د/ مجدي محمد السيد جمعة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، ٢٠١٤م، المجلد ٢٣، العدد ٨٩، ص ١٣٨.

(٢) د/ عمر السعيد رمضان: مرجع سابق، ص ٣٤٨، د/ حسن المرصفاوي: مرجع سابق، ص ٦٦٧، د/ حسنين عبيد: مرجع سابق، ص ١٨٧، د/ عبد المهيمن بكر: مرجع سابق، ص ٧٠٩.

خجلاً، ويترتب عليه خدش حياء العين أو الأذن ككشف إنسان سوأته أو إحدى عوراته أو أفعال التمازج الجنسي طبيعية أو غير طبيعية^(١)، ولذلك قضى بأن مداعبة امرأة واحتضانها من الخلف في الطريق العام يعد فعلاً فاضحاً علناً، ويظهر أن الفعل حصل برضاء المرأة وإلا كان جنائية هتك عرض بالنظر لجسامة الفعل أو لمساسه بما يعتبر عورة.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين التحرش الجنسي والفعل الفاضح المخل بالحياء:

أولاً: أوجه الاتفاق:

- ١- أنهما ينطويان على سلوك عمدي يمس عاطفة الحياء لدى الغير.
- ٢- أنهما قد يقعان على الأنثى والذكر وليس على الأنثى فقط مثل الاغتصاب.
- ٣- أنهما لا يشترطان الوقاع (المباشرة الجنسية) مثلما يقتضيه تحقق الاغتصاب والزنا، بل يشملان الأفعال الماسة بالعرض فيما عدا الوقاع.

(١) د/ أحمد حسني طه: مرجع سابق، ص ٢٦٣، ٢٦٢، د/ شاوش سارة: جريمة الاغتصاب في القانون الجزائري، مذكرة مكملّة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ص ٣٤.

٤- أن أفعالهما قد تكون علانية أو في الخفاء^(١).

٥- لا يشترط فيهما العنف دائماً إذ تقوم الجريمة ولو ارتكب الفعل بدون
عنف.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

١- يشترط في جريمة التحرش الجنسي عدم رضا الضحية، بينما في جريمة
الفعل الفاضح المخل بالحياء يمكن أن يكون برضا الضحية وبقصد
منها.

٢- يشترط في التحرش أن يكون من شخص نحو شخص غيره بينما في
الفاعل الفاضح المخل بالحياء قد يكون من شخص على غيره أو على
نفسه^(٢).

التمييز بين التحرش الجنسي والزنا:

يعرف الزنا لغة: بأنه إتيان الرجل المرأة من غير عقد شرعي، يقال: زنى

(١) د/ مقدم حسين، سديرة محمد: التحرش الجنسي في قانون العقوبات الجزائري دراسة
مقارنة، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء- الجزائر، الدفعة الخامسة عشر
٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٢) أ/ بن حليلة حسينية: مرجع سابق، ص ٣٢.

بالمراة فهو زان والجمع زناة، وهي زانية والجمع زوان^(١).

وفي الاصطلاح: لم تتفق كلمة الفقهاء على تعريف موحد لما يعد زنا يستوجب الحد، والمرجع في ذلك اختلافهم في الأركان والعناصر والشروط الواجب توافرها حتى يصح وصف الفعل بأنه زنا، فعرف الحنفية الزنا بأنه: وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك^(٢)، وعند المالكية: وطء مكلف فرج آدمي لا مئلك له فيه باتفاق وتعمدا^(٣)، وعند الشافعية: إيلاج الحشفة

(١) المعجم الوسيط: باب الزاي، ج ١، ص ٤٠٣.

(٢) شرح فتح القدير: للإمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (المتوفي سنة ٦٨١هـ)، دار الفكر، بيروت، ج ٥، ص ٢٤٧، د/ حامد بن حمد بن متعب العبادي: العقوبة التعزيرية لجريمة الزنا في الفقه الإسلامي - بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العدالة الجنائية - كلية الدراسات العليا - جامعة نايف للعلوم الأمنية - ٢٠٠٣م، ص ٢٣.

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: للإمام/ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ط ٣، ج ٦، ص ٢٩١، شرح الزرقاني على مختصر خليلي: للإمام عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري المتوفى: ١٠٩٩هـ، ضبطه وصححه، عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ط ١، ج ٨، ص ١٢٧، ١٢٨.

أو قدرها من ذكر ولو أشل وملفوفاً بخرقة وغير منتشر في فرج محرم مشتتهى طبعاً لا شبهة فيه^(١)، وعند الحنابلة: فعل الفاحشة في قبل أو دبر^(٢)، ومع هذا الاختلاف الظاهري بين الفقهاء حول تعريف الزنا إلا أنهم متفقون في أن الزنا هو الوطء المحرم المتعمد.

ويعرف الزنا في القانون الوضعي بأنه: ارتكاب الوطء غير المشروع من شخص متزوج مع توافر القصد الجنائي مع امرأه أو رجل برضاها حال قيام الزوجية فعلاً أو حكماً^(٣).

وتتمثل أهم الفوارق بين جريمة الزنا وجريمة التحرش الجنسي فيما يلي:

١ - جريمة الزنا لا تتم إلا برضا الطرفين فلا يشترط فيها العنف المادي أو المعنوي، وإنما تتطلب فقط أن يكون أحد الطرفين زوجاً، وإن انعدام الرضا نكون أمام جريمة اغتصاب، بينما جريمة التحرش الجنسي يشترط

(١) أسنى المطالب في شرح روض الطالب: للإمام/ زكريا بن محمد الأنصاري زين الدين السنيكي، تحقيق: د/ محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٠م، ج ٤، ص ١٢٥.

(٢) المبدع في شرح المقنع: للإمام/ إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق ٨١٦هـ - ٨٨٤هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ، ج ٩، ص ٦٠.

(٣) د/ أحمد حافظ نور: جريمة الزنا في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٤٥.

فيها عدم رضا الضحية، وقد تتطلب استخدام العنف المعنوي كالتهديد مثلاً^(١).

٢- جريمة الزنا لا تكتمل إلا بالوقاع بمعنى الإيلاج ودخول العضو التناسلي الذكري في العضو التناسلي الأنثوي، بينما التحرش الجنسي يتم عن طريق إتيان الجاني أموراً أو إichاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية... إلخ بقصد حصوله من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية^(٢).

٣- جريمة الزنا لا يمكن تصورها بين شخصين من نفس الجنس بل بين ذكر وأنثى، وإذا حدثت بين شخصين من نفس الجنس فإنها تأخذ وصفاً آخر مثل: (اللواط بين ذكرين والسحاق بين أنثيين)، بينما جريمة التحرش الجنسي يمكن أن تحدث بين شخصين من نفس الجنس (لأن غايتها تحقيق جنسية دون الاكتراث إلى جنس الضحية).

(١) أ/ بن حليلة حسينية: مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) د. حبيب، ص ٣١٧.

أركان جريمة التحرش الجنسي بين القانون الجنائي والفقه الإسلامي

أولاً: القانون الجنائي:

وتتكون هذه الجريمة من ركنين: الركن المادي والركن المعنوي.

الركن المادي:

لا جريمة بغير ركن مادي ويتمثل في المظهر الخارجي للإرادة الإجرامية، فتوافر هذا الركن هو شرط البدء في البحث عن توافر الجريمة من عدمه، فهو أمر يقتضيه مبدأ (ألا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، إذ بغير الركن المادي لا يجوز أن يتدخل الشارع بالعقاب^(١).

فالركن المادي للجريمة هو ماديتها، أي: ما يدخل في كيائها وتكون له طبيعة مادية متلمسة الحواس^(٢)، فهو الواقعة أي الظواهر الخارجية المادية التي يعاقب عليها القانون لمخالفتها أحكامه^(٣)، فالواقعة هي مجموعة العناصر المادية اللازمة لتكوين الجريمة، فكل جريمة لابد لها من ماديات تتجسد فيها الإرادة الإجرامية

(١) د. محمد عيد الغريب، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول سنة ١٩٩٤، ص ٤٥٨.

(٢) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٩، ص ٢٧١.

(٣) د. يسر أنور علي، شرح قانون العقوبات، النظرية العامة، ١٩٩٨، ص ٢٣٦.

لمرتكبها^(١)، والركن المادي جوهره السلوك فلا يمكن لجريمة أن تقع بغير فعل أو ترك، حيث إن المقنن لا يعاقب على النوايا المجردة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أوامر القانون ونواهيه لا تنتهك بمجرد الرغبة في التمرد عليها، وإنما تنتهك فحسب حين يسلك الشخص مسلكاً يخالف ما يأمره القانون به أو ينهاه عنه، وفي بعض الجرائم لا يكفي المقنن بالسلوك وحده، بل يشترط لتجريمه أن يفضى إلى نتيجة معينة، كما هو الشأن في جريمة القتل، والنتيجة بطبيعتها ترتبط بالسلوك الذي أفضى إليها برباط السببية، فإذا انتفت هذه العلاقة زال عنها وصف النتيجة^(٢)، وعناصر الركن المادي ثلاثة: الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما، فوجود النتيجة الإجرامية يكون في العادة شرطاً أساسياً لتدخل القانون الجنائي، ويلزم فضلاً عن ذلك أن توجد رابطة سببية بين السلوك الإنساني وبين النتيجة التي يجرمها القانون الجنائي^(٣).

فالجريمة لا تقوم إلا إذا كانت النتيجة بناء على النشاط الإجرامي، ويحقق

(١) د. فتوح الشاذلي، د. علي القهوجي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧، ص ٢٨٥.

(٢) د. عوض محمد، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦، ص ٥٤.

(٣) د. عبد الأحمد جمال الدين، د. جميل عبد الباقي الصغير، المبادئ الرئيسية في القانون الجنائي، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٢٠٩.

هذا التلازم القانوني بين النشاط الإجرامي والنتيجة رباطاً مادياً بينهما لقيام الإسناد المادي للجريمة وهو ما يعبر عنه بعلاقة السببية^(١).

وقد يسبق الركن المادي في هذه الجريمة شرط مفترض.

ويتمثل هذا الشرط المفترض في جريمة التحرش الجنسي في وجود فاعل يستفيد من وضع السلطة على المجني عليها، ونعني بالسلطة السلطة «الوظيفية» فقط وليس السلطة الطبيعية أو الواقعية كما هو الحال في الجرائم الجنسية الأخرى، فالجريمة يمكن أن يكون فاعلها مدرّساً، رجل بوليس، أو عضواً في أجهزة خدمية، مدير مركز، وبالتالي فهي لا تقوم في الإطار العائلي أو شبه العائلي، حيث لا يوجد سلطة وظيفية، وأن جنس الفاعل لا يشترط أن يختلف عن جنس المجني عليه^(٢).

الركن المادي في جريمة التحرش الجنسي:

يتمثل الركن المادي في المساس الخطير بهدوء الشخص المجني عليه فالتصرف لا يمكن تجريمه إلا إذا كان الاعتداء على هدوء الغير قد تجسد بالفعل.

(١) القانون الجنائي الدستوري، د. أحمد فتحي سرور، دار الشروق، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١، ص ١٨٦.

(٢) انظر: جريمة التحرش الجنسي، دراسة جنائية مقارنة. د. السيد عتيق، أستاذ القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٧٥-٧٦.



١- الإزعاج الجنسي:

يقصد بالإزعاج الجنسي، استخدام أوامر وتهديدات أو إكراه هدفها الحصول على مزايا وفوائد ذات طبيعة جنسية، فهذه الأفعال هي صور السلوك الإجرامي التي لا تقع جريمة التحرش الجنسي إلا بها، فلا يتصور قيام للجريمة دون أن تكون مصحوبة بأوامر أو تهديدات أو إجبارات، فلا يقوم الركن المادي بأفعال الإغراء مهما كانت درجتها، وينحصر الإغراء في نظرات منحطة أو أسئلة مبتذلة، أو أحاديث جنسية، في حين إن التحرش ينشأ بوجود اتصال جسدي بالمجني عليها، مع افتراض أن الاتصال البدني لم يتعد حدًا معينًا من الجسامة وإلا تحول إلى اعتداء جنسي أو اغتصاب، فكل أنواع الاحتكاك الجسدي هي أفعال ذات طبيعة جسدية ولا يتطلب أن تصل هذه الأفعال إلى إقامة علاقة كاملة، وكذلك لا تشكل جريمة جميع أشكال الإغراء الخالية من الرقة والذوق التي لا ترتبط باستغلال النفوذ الذي يظهر من خلاله ممارسات الصلاحيات التوجيهية أو التأديبية لعلاقة السلطة بين الجاني والمجني عليها، ويستبعد من هذه الأفعال المواقف التي تشكل الإزعاج الجنسي الإنجلوسكسوني مثل امتداح المظهر وأعمال المجاملة الصرفة (تقديم زهور) ويتوافر الركن المادي طالما أمكن تكييف الفعل بأنه خطير، مثل تهديد بتقديم شكوى أو مذكرة استبعاد بالنسبة للمتحرش، والإزعاج الجنسي يستبعد أي اتصال بدني للفاعلين الذي إذا تم فإنه يحول الفعل إلى اعتداء جنسي بل حتى اغتصاب، والإجبار هو الإكراه الأدبي (المعنوي) فهو

يعني التهديد، لأن الشعور بالإكراه لا يمكن أن يدخل ضمن الإكراه المستوجب للعقاب رغم أنه صادر عن حالة قلق انفعالي طالما لم ينتج هذا الشعور عن علاقة سلطة، وأن ربط التشغيل بتصرف معين ليس تهديدًا بيد أنه يخضع لفكرة الضغط والحصول على مزايا ذات طابع جنسي يفترض تلميحا لتصرفات ذات معنى جنسي^(١).

وقد فسرت محكمة النقض الفرنسية التحرش الجنسي تفسيرًا واسعًا حيث قضت أن التحرش الجنسي هو كل تهديد، أو إشارة أو عبارات مستخدمة تعبر عن معنى جنسي.

والتحرش لا يكون معاقبًا عليه إلا إذا كان التجاوز في السلطة نتيجة أوامر أو تهديدات أو إجبارات، فالمشرع الفرنسي توسع في قائمة القرائن التي تميز تجاوز السلطة فإذا لم توجد هذه الأفعال فلا تحرش لانعدام السلطة، لذلك قضت محكمة (Douai) في ١٠/٩/١٩٩٧ بالبراءة في واقعة تحرش جنسي، وكذلك محكمة استئناف فرساي في ٢٩/١١/١٩٩٦، فالأحاديث المخلة بالحياء في حق الأجراء التي يجريها صاحب العمل كل يوم لا يمكن تكييفها بأنها تحرش جنسي. والتحرش الجنسي لا بد أن يصحبه أفعال تهديدات أو إجبارات، وفي واقعة عرضت على محكمة (Lyon) الدائرة الرابعة في ٢٦/١١/١٩٩٨ تتلخص في أنه في ٢٧/٧/١٩٩٦ قام السيد A.C رئيس ومدير شركة L.M والتي كان

(١) السيد عتيق، ص ٧٦-٧٨.

نشاطها الغزل والنسيج بتوجيه مكاتبة لنائب الجمهورية عرض فيه أنه اضطر لفصل رئيس عمال المصنع السيد M.C الذي كان يقوم بالتحرش الجنسي على أجيرات المشروع، وتبين من التحقيق أن رئيس العمال المذكور قام بالتحرش بثلاث عاملات، وبالنسبة للأولى كان يقوم بتصريحات مبتذلة وعرض عليها أن تصحبه إلى منزلها لإعطائها حمامًا وأن يضعها على سريرها وأن المتهم كان دائمًا يقوم بتلميحات جنسية والتصقق بها، وقرصها في بطنها وذراعها وأنها كانت بعقد بمدة محددة وأن المتهم أظهر لها أن وظيفتها مهددة إذا رفضت الاستجابة إلى رغبته، وكان قد صرح لها «لا تنسى أنني الرئيس وأن لي كلمتي لدى المدير، وأنتك يجب أن تكوني لطيفة مع المدير». ونفى المتهم التهمة بقوله أن أفعاله لم تعد المداعة ولا تشكل جريمة التحرش الجنسي، بيد أن المحكمة أدانته عن جريمة التحرش بالنسبة للمتهمة الأولى وقالت المحكمة أنه كان له سلطة عليها وأنه تجاوز سلطته بالتعبير عن إراداته في الحصول على مزايا جنسية منها، وأنه احتضنها ودغدغها وقرصها في بطنها، وحيث أن التحرش الواقع منه كان يصحبه تهديدات وإجبارات حيث صرح للمجني عليها «لا تنسي بأني الرئيس». وأنه ذكرها بأنها إذا صرحت بما قاله لها فإن وظيفتها ستكون مهددة لأنه الرئيس وكل شيء يتوقف عليه، وأن التهديد كان مؤثرًا حيث إن المجني عليها بعقد محدد المدة، فهي محل ضغط معنوي وتجاوز السلطة، ودون اللجوء إلى الإجبارات أو التهديدات، فإن المجني عليها قد عذبت معنويًا لكسر إمكانيات مقاومتها النفسية والحصول على مزايا ذات

طابع جنسي، وبرأته المحكمة من تهمة التحرش الجنسي للأجيرة الثالثة التي ذكرت أنه تحرش بها ولم تتمسك بالتهديدات والإجبارات، فالأعمال التي قالت أنه قام بها لم تكن مقترنة بتهديدات أو إجبارات حيث إنها لم تذكر التهديدات والإجبارات^(١).

وقضت محكمة فرساي ببراءة رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات من جريمة التحرش بإحدى العاملات، ذلك بالرغم من قيامه بكتابة خطابات وقصائد غرامية لها حيث قررت المحكمة أن الرئيس لم يقيم باستخدام سلطاته بقصد الحصول على منفعة جنسية، وقد اعتبرت المحكمة أن هذه الخطابات والقصائد تعبر عن المشاعر الشخصية للمسئول ولا تنطوي على أي ألفاظ من شأنها أن تشكل تهديداً أو وعيداً أو إكراهاً ومن ثم فهي لا تؤثر على الحياة الوظيفية للعامل^(٢).

١ - النتيجة:

النتيجة هي الأثر الخارجي للسلوك والذي يبقى عليه المشرع في النموذج التشريعي للجريمة^(٣)، للنتيجة مدلولان، الأول مادي وذلك باعتبارها مجرد

(١) السيد عتيق، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٠.

(٢) السيد عتيق، ص ٨١.

(٣) د. مأمون سلامة، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ١٣٧.

ظاهرة مادية، فالنتيجة باعتبارها ظاهرة مادية هي التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك، فالتغيير من وضع إلى وضع هو النتيجة في مدلولها المادي، أما المدلول الثاني فهو المدلول القانوني، فالنتيجة كفكرة قانونية هي العدوان الذي ينال مصلحة أو حقاً قدر المشرع جدارته بالحماية الجنائية، وواضح الاختلاف بين مدلولي النتيجة فبينما يفترض المدلول المادي مجموعة من الآثار المادية تكتفي بالملاحظة الحسية لإدراكها، ويفترض المدلول القانوني تكييفاً قانونياً ويتطلب الرجوع إلى نصوص القانون لتحديد أمرين: هل أسبغ الشارع الجنائي حمايته على المصلحة أو الحق الذي تحققت بالنسبة له آثار السلوك؟ وهل توصف هذه الآثار بأنها اعتداء عليه في المعنى القانوني؟

بيد أنه بين المدلولين صلة وثيقة، ولذلك لم يكن التسليم بأحدهما مقتضياً إنكار الآخر. فالمدلول القانوني للنتيجة هو في الحقيقة تكييف قانوني لمدلولها المادي وفي تعبير آخر فإن القول بوجود اعتداء على حق يحميه القانون هو تكييف قانوني للآثار المادية التي أنتجها السلوك الإجرامي، ويعني ذلك أن المدلول القانوني يقوم على أساس من المدلول المادي ويعد هذا الأخير الموضوع الذي ينصب عليه الأول^(١).

ويحدد المدلول القانوني للنتيجة نطاق مدلولها المادي، فالآثار التي تترتب على السلوك الإجرامي عديدة ومتنوعة وهي تتابع متلاحقة طبقاً لقوانين السببية،

(١) د. محمود نجيب حسني، القسم العام، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٢.

ولكن القانون لا تعنيه كل هذه الآثار وإنما يعنيه بعضها الذي يتمثل فيه الاعتداء على مصلحة أو حق، والمدلول القانوني للنتيجة هو الوسيلة إلى عزل الآثار غير ذات الأهمية القانونية عن تلك التي يجعلها القانون موضع اهتمامه^(١).

والنتيجة على خلاف السلوك لا تعتبر من العناصر الأساسية في كل جريمة وإنما هي لازمة في بعض الجرائم والمنظم وحده هو الذي يحدد لكل جريمة عناصرها، فقد يكتفي أحياناً بالسلوك وحده وقد يشترط في بعض الأحيان نتيجة معينة^(٢)، فإذا كانت جريمة التحرش الجنسي من الجرائم الشكلية التي يقال عنها جرائم السلوك البحت أو النشاط^(٣)، وفيها يجرم القانون الفعل أو الامتناع بغض النظر عن تحقيق نتائج منه أو عدم تحقيقها^(٤)، فالقانون الفرنسي لا يتطلب فيها تحقق نتيجة معينة كأثر للسلوك الإجرامي فاكتمل بالسلوك دون تطلب تحقق نتيجة معينة كأثر لها السلوك، فالقانون نظر لهذه الجريمة كجريمة شكلية لأنه يهدف إلى

(١) نفس المرجع، ص ٢٨٢.

(٢) د. عوض محمد، قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) د. محمود نجيب حسني، القسم العام، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(٤) د. مأمون سلامة، القسم العام، مرجع سابق، ص ١٣٨.



توفير حماية أكثر للحرية الجنسية^(١)، وأن العبارة الواردة في المادة ٣٣/٢٢٢ وهي: «الحصول على مزايا ذات طابع جنسي» لا يمكن أن يكون المقصود بها النتيجة الإجرامية في هذه الجريمة، لأن هذه هي المصلحة المحمية أو علة التجريم وهو ما يعبر به النتيجة القانونية التي لا تقوم النتيجة بها، فالمفهوم المادي للنتيجة هو المفهوم الصحيح والوحيد للعنصر الثاني من عناصر الركن المادي، أما المفهوم القانوني للنتيجة فمجاله ركن عدم المشروعية^(٢).

علاقة السببية:

إذا كان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها، ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، فلا يكفي لإكمال الركن المادي أن يصدر عن الشخص سلوك حظره المشرع وأن تعقب هذا السلوك واقعة لا يرتضيها، وإنما يلزم فضلاً عن ذلك

(١) محكمة استئناف فرساي في ٣١/١/١٩٩٧، عكس ذلك: إذ يشترط تحقق النتيجة الإجرامية، حيث إن التصرف لا يمكن تجريمه إلا إذا كانت المخاطرة في هذه الحالة، الاعتداء على هدوء الغير، قد حصلت بالفعل.

(٢) في هذا المعنى انظر: د. مأمون سلامة، مرجع سابق، ص ١٤١.

أن تقوم بين الأمرين علاقة تجعل الأول سبباً والثاني نتيجة، وهو ما يعرف علاقة السببية، فهذه العلاقة هي التي تحكم الرباط بين السلوك والنتيجة وتجعل منهما كياناً واحداً، واشتراط هذه العلاقة مفهوم بالبداهة، لأنه لا يسوغ عقلاً مساءلة إنسان عن واقعة سيئة أعقبت فعله إلا إذا كان الفعل سبباً في حدوثها^(١)، فجوهر فكرة السببية هو تحديد معيار العلاقة والصلة التي تربط بين واقعيتين فتجعل من السائع القول بأن أحدهما سبب للآخرى^(٢)، وإذا رجعنا إلى جريمة التحرش الجنسي فإننا نجد أن آثار استغلال النفوذ وهي التهديد والإكراه والضغط تجد حدها في مقتضى علاقة أو رابطة السببية بين الضغوط التي يمارسها الجاني على المجني عليها والحصول على امتيازات جنسية، فلولا هذه الضغوط ما حصل على هذه الفوائد والمنافع الجنسية، كالتزام من مثلاً بين فعل التحرش مع القرار الخاص بتوظيف المجني عليها، بيد أن رابطة السببية يجب أن تثبت من خلال عدم وجود مصلحة للشركة في إصدار قرار توظيف لصالح المجني عليها دون رقابة من محكمة النقض على ذلك^(٣).

الركن المعنوي:

(١) د. عوض محمد، القسم العام، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) د. محمود نجيب حسني، القسم العام، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٣) السيد عتيق، ص ٨٤-٨٥.



الجريمة ليست كياناً مادياً خالصاً قوامه الفعل وآثاره، ولكنها كذلك كيان نفسي ويمثل الركن المعنوي الأصول النفسية لماديات الجريمة والسيطرة النفسية عليه^(١)، فلا يكفي لوقوع الجريمة أن يرتكب شخص الفعل المكون للركن المادي كما هو موصوف في نموذجها القانوني، وإنما يلزم أن يكون الشخص قد ارتكب خطأ، ولذا ساد في القانون الجنائي مبدأ أن لا جريمة بدون خطأ^(٢)، فمن المبادئ التي أصبحت راسخة في الوجدان القانوني المعاصر مبدأ أنه لا عقوبة دون خطأ^(٣).

والركن المعنوي في الجريمة أو الإرادة الآثمة هو ذلك الجانب المعنوي أو النفسي الذي يتكون من مجموعة من العناصر الداخلية أو الشخصية ذات المضمون الإنساني والتي ترتبط بالواقعة المادية الإجرامية، فالإثم الجنائي وكما يسمى أيضاً بالإذئاب^(٤)، هو علاقة بين الفرد والواقعة تحدد نسبة كل منهما إلى الآخر، فهو الاتجاه غير المشروع للإدراك والإرادة الحرة نحو الواقعة الإجرامية. وعبارة الإرادة الآثمة أو الركن المعنوي، إنما يقصد بها كافة الصور التي

(١) نفس المرجع، ص ٥٠١.

(٢) د. محمد عيد الغريب، مرجع سابق، ص ٥٩٩.

(٣) د. مأمون سلامة، القسم العام، ص ٢٦٠.

(٤) د. يسر أنور، القسم العام، مرجع سابق، ص ٣١٨.

تتخذها الإرادة في الجريمة من عمد أو خطأ غير عمدي أو تجاوز لقصد الجاني، وبعبارة أخرى فإن الركن المعنوي هو اتجاه معين لإرادة الجاني.

فإذا تعمد الجاني الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون أي إحداث النتيجة المعاقب عليها؛ كان الركن المعنوي هو القصد، أما إذا انصرفت الإرادة إلى النشاط دون النتيجة فالركن المعنوي هو الخطأ^(١)، والقصد هو صورة الركن المعنوي في الجرائم العمدية، ومن ثم فهو يستمد أهميته من أهمية الجرائم العمدية، والقصد الجنائي حالة نفسية لا تدرك بالحس الظاهر بل يستدل عليها من تحري المظاهر الخارجية التي تعبر عن تحققها في شخص الجاني^(٢).

فالقصد الجنائي يمثل صورة الأثم الذي يتخذ فيها موقف المتهم تجاه القيمة الاجتماعية محل الحماية الجنائية مظهر العداء الواضح والصريح^(٣).

وفي جريمة التحرش الجني كما هو الشأن في جرائم التمييز يجب إقامة الدليل على نية المتحرش أو عدم التمييز، بيد أن إثبات توافر النية أمر لا يخلو من الصعوبة على الأخص في الشئون الجنسية، فجميع أفعال التحرش التي تتم بصورة إرادية تتوافر بها جريمة التحرش الجنسي فهي من جرائم القصد الجنائي العام التي

(١) د. محمود مصطفى، القسم العام، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٤١٩.

(٢) د. نبيل مدحت سالم، القصد الجنائي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٩، ص ٣.

(٣) د. أحمد عوض بلال، المذهب الموضوعي وتقلص الركن المعنوي للجريمة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨، ص ٧.

قوامه العلم والإرادة. وتتوافر النية في تجاوز السلطة بالتعبير عن الإرادة في الحصول على مزايا ذات طبيعة جنسية، ويمكن الاستدلال على النية في جريمة التحرش الجنسي في حالة ما إذا اقترن التحرش بالتهديدات أو الإكراهات، كما أن التحرش يجب أن يكون على درجة من الجسامة بحيث يعد قرينة على توافر القصد الجنائي، لذلك قضى بالبراءة من تهمة التحرش تأسيساً على انتفاء القصد الجنائي حيث إن الأفعال المنسوبة صدورها من المتهم لم تكن من الجسامة بما يسمح بتوافر جريمة التحرش، فالأفعال التي يأتيها الفاعل لا بد أن يكون القصد منها الإزعاج وبشكل خطير بهدوء المجني عليه^(١).

(١) د. عمرو إبراهيم الوقاد، الحماية الجنائية لعلاقات العمل، دراسة مقارنة، مجلة حقوق

الفقه الإسلامي

تعرف الجريمة بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير^(١)، والمحظورات هي إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به، وقد وصف المحظورات بأنها شرعية إشارة إلى أنه يجب في الجريمة أن تحظرها الشريعة بأن يكون النص على التحريم سابقاً على ارتكاب الجريمة ولم يحل حائل دون معرفة الجاني له، وأن يكون التحريم سارياً على مكان ارتكاب الجريمة كما يجب أن يكون التحريم سارياً على شخص الجاني مرتكب هذه الجريمة^(٢)، لذلك سوف أتناول في هذا المبحث أركان جريمة التحرش الجنسي وعقوبته في الفقه الإسلامي من خلال مطلبين:

المطلب الأول: أركان جريمة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: عقوبة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي.

أولاً: أركان جريمة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي:

جاء تصوير التحرش الجنسي في القرآن الكريم في صورته الأولية كنوع من المراودة التي وقعت من امرأة العزيز تجاه سيدنا يوسف عليه السلام، وقد عصمه

(١) الأحكام السلطانية، للإمام/ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المتوفى ٤٥٠هـ، دار الحديث، القاهرة، ج ١، ص ٣٢٢.

(٢) د/ إسماعيل محمد رشدي، الجنايات في الشريعة الإسلامية، دار الأنصار، ١٩٨٣، ص ٨٨.



الله تعالى من ذلك قال تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَقَتْ
 الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ
 ٢٣﴾ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ، وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَا بُرْهَنَ رَبِّهِ، كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ
 وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿[يوسف: ٢٣، ٢٤]، والمرادة هنا تعني
 الإرادة والطلب برفق ولين، والمعنى أن امرأة العزيز طلبت من يوسف عليه السلام
 أن يواقعها، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾، أي: هلم وأقبل وتعالى أو تهيات
 لك وتزينت وتحسنت^(١)، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ
 وَالْفَحْشَاءَ﴾ [يوسف: ٢٤]، قيل السوء: الشهوة والفحشاء: المباشرة، وقيل السوء:
 الشاء القبيح والفحشاء: الزنا^(٢)، ففي هذه الآية ذكر شيء من مقدمات الفاحشة من
 قبل امرأة العزيز كالمرادة وتغليق الأبواب مما يدل على الاستعداد للفاحشة،
 والتهيؤ والتجمل ليوسف عليه السلام، وكل هذا يدل على فعل التحرش الجنسي
 من امرأة العزيز ليوسف عليه السلام، وبهذا تكتمل أركان جريمة التحرش الجنسي
 في حق هذه المرأة بتوافر عنصر التعرض للمجني عليه ووسيلة التعرض مع توافر
 القصد الجنائي الخاص وهو الحصول على منفعة ذو طبيعة جنسية، وإذا بلغت

(١) تفسير القرطبي: ج ٩، ص ١٦٢، ١٦٣، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ٣٢٥.

(٢) تفسري القرطبي: ج ٩، ص ١٧٠.

الجريمة هذه المرحلة وجب أن يتوافر لها ركنان أحدهما مادي والآخر معنوي^(١).

أولاً: الركن المادي لجريمة التحرش الجنسي:

الركن المادي هو اقتراف الفعل المكون للجريمة، وفعل التحرش لا بد أن تتوافر له بعض الشروط الواجب توافرها في المتحرش والمتحرش به، حيث يشترط في المتحرش -الجاني- أن يكون بالغاً عاقلاً لأن الصغير والمجنون لا حدود عليهما ولا تعزير لكن الصغير يعزر تأديباً لعدم الأهلية لقول الرسول ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل»^(٢). ويشترط في المتحرش به -المجني عليه- أن يكون حياً وأن يكون من بني البشر دون التفرقة بين ذكر وأنثى، ومن ثم يمكن تحديد عناصر الركن المادي في عنصرين: فعل التعرض وسيلة التعرض^(٣).

العنصر الأول: فعل التعرض:

يتوافر فعل التعرض في واقعة امرأة العزيز تجاه سيدنا يوسف عليه السلام في قيام الجاني -امرأة العزيز- باعتراض المجني عليه -يوسف عليه السلام- في

(١) د. أنيس حسيب، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

(٢) أخرجه أبي داود في سننه: باب في المجنون يسرق أو يصيب، رقم ٤٤٠٣، ج ٢، ص ٥٤٦، والترمذي في سننه: باب من يجب عليه الحد، رقم ١٤٢٣، ج ٤، ص ٣٢.

(٣) د. أنيس حسيب، ص ٣٦٩.

صورة طلب الواقعة حيث اختلت به ووجهت إليه الخطاب مباشرة^(١).

العنصر الثاني: وسيلة التعرض:

اشتملت هذه الواقعة على كافة صور التعرض الثلاثة: التعرض بالقول أو بالإشارة أو بالفعل فاكتملت فيها جميع صور التحرش الجنسي التي يمكن أن يتم بها التعرض من الجاني للمجني عليه وتمثل صور التعرض في التالي:

الصورة الأولى: التعرض بالقول (التحرش اللفظي):

التحرش القولي هو كلمة أو أكثر يتلفظ بها المتحرش تجاه شخص يقصد بها الإغواء أو دفعه لفعل أمرٍ محرم^(٢)، كالغزل والمرادة وقد ورد هذا اللفظ صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، فهي تعرضت له بأقوال ذات طابع جنسي متمثل في المرادة عن النفس بهدف الحصول على منفعة جنسية.

الصورة الثانية: التعرض بالإشارة (التحرش غير اللفظي):

التحرش بالإشارة هي حركات يقوم بها المتحرش تجاه المتحرش به ذكرًا

(١) د. أنيس حسيب، الموضوع السابق.

(٢) أ/ عبد العزيز بن سعدون العبد المنعم: أحكام التحرش الجنسي دراسة مقارنة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، ١٤٣٢، ١٤٣٣هـ، ص ٥٧.

كان أو أنثى بقصد إغوائه أو الإيقاع به على وجه يخالف الدين ويخدش الحياء^(١)، ومنها الغمز بالعين أو الإيماء بيده إلى عورته شريطة أن تكون الإشارة التي يقوم بها المتحرش متعمدة ومخالفة للدين ومخلة بالحياء، وذلك أن الإشارات تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، وقد يعد أهل بلد أن هذه الإشارة تخل بالحياء وقد تكون عند أهل بلد آخرين لا تخل به، فالعبرة ها هنا بالعرف الصحيح والعادات الشائعة المعتمدة عند أهل البلد، وهناك إشارات لا يمكن أن تختلف فيها الأعراف والبلدان في كونها مخلة بالحياء كما لو أشار المتحرش إلى عورته فلا يمكن بحال من الأحوال ألا يعد هذا تحرشاً أو إخلالاً بالحياء^(٢).

كما يأتي التحرش بالإشارات والإيماءات كالنظر والتأمل في جمال المجني عليه كما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وهو ما دفع امرأة العزيز أساساً إلى التحرش بيوسف عليه السلام وغلقت الأبواب وانفردت به وما اقتضاه الحال وأمسك القرآن عن وصفه لنزاهة التعبير القرآني^(٣).

الصورة الثالثة التعرض بالفعل (التحرش الجسدي):

التحرش بالفعل هو حركة يقوم بها المتحرش تجاه شخص يقصد بها الإغواء

(١) نفس المرجع، ص ٥٤.

(٢) د. أنيس حسيب، ص ٣٧٠.

(٣) د. أنيس حسيب، الموضع السابق.



أو دفعه لفعل أمرٍ محرم كالإمساك والاحتكاك والتقرب الجسدي بالمتحرش به وملاحقته ومضايقته وانتهاك خصوصياته لينال منه، وقد صور القرآن الكريم لحظة هروب يوسف عليه السلام لتجنب الوقوع في المعصية في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَبْقَا الْبَابَ وَفَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٥]، أي: تسابقا نحو الباب هو يريد الهرب من أمامها وهي تلاحقه حتى أمسكت بملابسه^(١).

ثانياً: الركن المعنوي لجريمة التحرش الجنسي:

الركن المعنوي هو النية أي نية التحرش أو القصد الجنائي العام الذي يشتمل على عنصرين العلم والإرادة -إرادة الفعل والعلم به- فيجب أن يكون المتحرش عالماً بما يفعل أثناء قيامه بالتحرش، كما يجب أن تتجه إرادته نحو ارتكاب فعل التحرش الجنسي، ومن المتفق عليه أنه لا حد على مكرهة على الزنا لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾، أي: بين لكم الحلال من الحرام وأزيل عنكم اللبس والشك، ﴿مَا﴾ استفهام يتضمن التقرير وتقدير الكلام: وأي شيء لكم في ألا تأكلوا ﴿إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾ يريد من جميع ما حرم كالميتة وغيرها كما تقدم في سورة البقرة وهو استثناء منقطع^(٢)،

(١) د. أنيس حسيب، الموضع السابق.

(٢) تفسير القرطبي: ج ٧، ص ٧٣، وانظر: د. أنيس حسيب، ص ٣٧١.

وقوله ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١)، لأن الإكراه يعتبر شبهة عند القائلين بالشبهة والحدود تدرأ بالشبهات، وأنه لا فرق بين الإكراه بالإجلاء وهو أن يغلبها على نفسها وبين الإكراه بالتهديد، فقد استكرهت امرأة على الزنا في عهد النبي ﷺ فدرأ عنها رسول الله ﷺ الحد وأقامه على الذي أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهراً^(٢).

أما إذا أكره الرجل على الزنا فعليه الحد وهو الرأي المرجوح وحجتهم في ذلك أن المرأة تكره لأن وظيفتها التمكين أما الرجل فلا يكره ما دام ينتشر لأن الانتشار دليل الطوعية، ومقتضى هذا الرأي أنه إذا لم يكن انتشار وثبت الإكراه فلا حد^(٣)، وعند الجمهور لا حد عليه وهو الرأي الراجح وحجتهم في ذلك أن الإكراه يتساوى أمامه الرجل والمرأة فإذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه، ولأن الانتشار قد يكون طبعاً وهو دليل على الفحولية أكثر مما هو دليل على الطوعية، ولأن القول بأن التخويف ينافي الانتشار غير صحيح لأن المكروه يخوف عند ترك الفعل لا عند إتيانه والفعل في ذاته لا يخاف منه، وفضلاً عن ذلك فإن الإكراه شبهة

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه: باب طلاق المكروه والناسي، رقم ٢٠٤٥، ج ١، ص ٦٥٩.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: باب المرأة إذا استكرهت على الزنا، رقم ١٤٥٣، ج ٤، ص ٥٥.

(٣) المغني: للإمام: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥، ط ١، ج ١٠، ص ١٥٥.

والحدود تدرأ عندهم بالشبهات^(١).

القصد الجنائي الخاص:

القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة هو اتجاه إرادة الجاني للحصول على منفعة ذي طبيعة جنسية من المجني عليه، ويتمثل هنا في طلب امرأة العزيز من يوسف عليه السلام مواقعة إياها بقولها إغراءً له: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾، أي: هلم وبادر وفعلت معه فعل المخادع لصاحبه، وهي عبارة عن الإلحاح في الطلب والتحمل في مواقعة إياها^(٢).

الظروف المشددة للتحرش الجنسي في هذه الواقعة:

توافر وصف معين لدى الجاني يعد سبباً لتشديد العقاب عليه في جريمة التحرش الجنسي، وبعض هذه الأوصاف تنطبق على امرأة العزيز التي تمثل الجاني بالنسبة لسيدنا يوسف عليه السلام وهو المجني عليه وتتمثل في:

١ - **العلاقة الأسرية:** كان يوسف عليه السلام وهو المجني عليه تحت ولاية

هذه المرأة وهي الجاني حيث كانت تتولى تربيته وملاحظته قال تعالى:

﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ

(١) شرح فتح القدير: ج ٥، ص ٢٧٣.

(٢) تفسير القرطبي: ج ٩، ص ١٦٥، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، ج ٢،

نَتَّخِذُهُ وَلَدًا ﴿ [يوسف: ٢١].

٢- **استغلال السلطة:** حيث كان يوسف عليه السلام يقيم في بيت امرأة العزيز وهي سيدة المنزل أي: كانت لها سلطة أسرية عليه.

٣- **التهديد:** تعمدت امرأة العزيز أن تحمله رغماً عنه على فعل الفاحشة وهددت بإيداعه السجن إن لم يستجب لرغباتها الجنسية قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، وعلى ذلك يكون مفهوم التحرش الجنسي مرادفاً للمراودة ويشمل الإغواء والاعتداء على الأعراس^(١).

٤- **الملاحقة والتتبع:** وذلك حين أراد يوسف عليه السلام الهروب من أمامها وأسرع للخروج من هذا الموقف فسارعت خلفه قال تعالى: ﴿وَأَسْتَبَقَا أَلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٥]، وعند توافر وصف معين من الأوصاف سالفة الذكر لدى الجاني يعد سبباً لتشديد العقاب عليه في جريمة التحرش الجنسي^(٢).

(١) الشيخ/ عبدا لعزير آل الشيخ/ مفتي المملكة العربية السعودية- مقال بجريدة عكاظ السعودية، العدد ٣٠١٨، بتاريخ ٢٠/١٠/١٤٣٠هـ.

(٢) د. أنيس حسيب، ص ٣٧٣-٣٧٤.

إثبات جريمة التحرش الجنسي^(١) :

إن الحديث عن طرق الإثبات بوجه عام، حديث واسع فضفاض، وقد صنف في ذلك المصنفات، وكتبت فيه رسائل علمية، وما سوف نعرض له في هذا الفصل إنما هو إطلالة سريعة عابرة عن بعض طرق الإثبات، ومن ذلك:

- ١- الإقرار.
- ٢- البيئة.
- ٣- الشهادة.
- ٤- القرائن، وسيأتي الكلام عنهن -بمشيئة الله- وكذلك:
- ٥- اليمين.
- ٦- القضاء بالنكول.
- ٧- قضاء القاضي بعلمه.
- ٨- التلبس.
- ٩- الطب الشرعي.
- ١٠- الخبرة.

وغيرها من طرق الإثبات، ويلاحظ في بعض المجتمعات أن لبعض القيم الثقافية قدرًا من القدسية، فالشرف نفسه له تفسيرات متعددة بتعدد الثقافات، ففي

(١) انظر بتوسع: أحكام التحرش الجنسي، لسعدون، مرجع سابق من ص ١٤٠ إلى آخر المبحث المذكور.

حالة ثبوت خلل في عفة المرأة، فإن النتيجة تكون سيئة ووخيمة، فقد يتم القتل أو الضرب عن أي بادرٍ من بواذر الخروج عن قواعد صيانة العفة والأخلاق، وبيت القصيد هو: أن المتحرش به، والمرأة بالأخص، إن وقعت في شباك التحرش وقعت بين أمرين، إما أن تسكت ولا تخبر أحداً بما تعرضت له، وهذا يقوي جانب المتحرش بها، ولن يقف عند تحرشه الأول فحسب بل سيعاود الكرة مرة بعد مرة. والأمر الآخر أن تخبر أهلها بذلك، فإن ثبت رضاها بالفعل أو لم يثبت، فإن ذلك قد يؤدي بها إلى القتل أو ممارسة ألوان من التعذيب ظناً منهم أنها قد شاركت المتحرش بإرادتها واختيارها^(١).

لذلك كان ولا بد من معرفة كيفية إثبات التحرش الجنسي، وإثبات كونه قاصراً على طرف واحد؛ لكي يسلم الطرف الثاني من الأذى المحقق - في بعض الأحيان - الذي قد يصيبه بأذى، أو يفقده حياته.

(١) العنف الأسري في ظل العولمة، الفريق د. عباس أبو شامة عبد المحمود، اللواء. د.

تعريف الإقرار

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: التعريف اللغوي:

الإقرار في اللغة: القاف والراء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على برد، والآخر على تمكن.

والباب: الإقرار هو: ضد الجحود، وذلك أنه إذا أقر بحق فقد أقره.

والإقرار: الإذعان للحق، والاعتراف به^(١).

وقيل: (إخبار بحق لآخر عليه)^(٢).

الفرع الثاني: التعريف الشرعي:

الإقرار في الشرع: (إظهار لأمر متقدم، وليس بإنشاء)^(٣).

وقيل: (إظهار مكلف مختار، ما عليه لفظاً أو كتابة أو إشارة من أخرس، أو

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون (٧/٥)، والقاموس المحيط، محمد الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة (٤٦٠)، ولسان العرب، محمد بن منظور (٨٢/٥)، مادة، قرر.

(٢) كتاب التعريفات، علي الجرجاني (٣٣).

(٣) المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البجلي (٤١٤)، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، إعداد رضوان مختار (٥١٥/٣).

على موكله أو موليه أو مورثه، بما يمكن صدقه^(١).

الفرع الثالث: التعريف القانوني:

وعند القانونيين: (اعترف المتهم، على نفسه، بالتهمة المسندة إليه)^(٢).

الفرع الرابع: الأدلة على مشروعيته:

دليل مشروعيته: ثبتت حجية الإقرار بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

فمن الكتاب:

١- قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ

أَنفُسَكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ [البقرة: ٨٤].

أي: (أقررت بهذا الميثاق الذي أخذ عليكم وعلى أوائلكم، وأنتم تشهدون

بقلوبكم على هذا)^(٣).

وفي هذا دليل على شرعية الإقرار وقبوله، وشرع من قبلنا شرع لنا، ما لم

(١) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي (٢٣/ ١٩٩).

(٢) من الفقه الجنائي المقارن بين الشريعة والقانون، أحمد موافي (٢٧٨).

(٣) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (١٨/ ٢).

يثبت ما يخالفه في شرعنا، كما هو مقرر في كتب الأصول^(١).

١- قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، إلى قوله

تعالى: ﴿قَالَ أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١].

(ففي هذه الآية دليل على قبول المرء على نفسه؛ لأنها شهادة منه عليها،

وإخبار على وجه تنتفي التهمة عنه، إذ العاقل لا يكذب على نفسه)^(٢).

٢- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ

أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

(فشهادة المرء على نفسه، إقراره بالحقوق عليها)^(٣).

وإذا أقر المتحرش بتهمة التحرش الجنسي، فإنه يؤخذ بإقراره، لأن فيه قطعاً

للنزاع بين الخصوم، وهو فوق الشهادة، لأن التهمة - في الغالب - منتفية عن المقر،

(١) العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين بن الفراء، تحقيق: د/ أحمد بن علي المباركي

(٢/ ٣٩٢)، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،

عبد الله بن أحمد بن قدامة، د/ عبد الكريم بن علي النملة، (٢/ ٥١٧).

(٢) المستجدات في وسائل الإثبات في العبادات، والمعاملات والحقوق والحدود

والجنایات، د/ أيمن بن محمد العمر (٥٥).

(٣) المستجدات في وسائل الإثبات في العبادات والمعاملات والحقوق والحدود

والجنایات، د/ أيمن بن محمد العمر، (٥٥).

ومن النادر أن يقر الإنسان على نفسه بحق ليس عليه، وقد يلحقه منه ضرر دون غيره.

ومن السنة النبوية:

ما رواه أبو هريرة وزيد بن خالد الجهني - رضي الله عنهما - في قصة الرجل الذي ادعى على ابن رجل آخر أنه زنى بامرأته، فقال رسول الله ﷺ: «اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت^(١).

حديث معاذ رضي الله عنه، فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لما أتى معاذ بن مالك النبي ﷺ قال له: «لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت»، قال: لا يا رسول الله قال: «أنكتها؟» لا يكني، قال فعند ذلك أمر برجمه^(٢).

ومن الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على صحة الإقرار^(٣).

ومن المعقول: (فالإقرار إخبار على وجه ينفي عنه التهمة والريبة، فإن العاقل

(١) صحيح البخاري، رقم (٢٧٢٤)، (٣/١٩١)، ومسلم رقم (١٦٩٧) (٣/١٣٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الإجماع، لابن المنذر، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم (٦٤)، والإقناع في مسائل الإجماع،

(٢/٢٥٦)، والمغني لابن قدامه، (٣٠/١٤٢).

لا يكذب على نفسه كذباً يضر بها، ولهذا كان أكد من الشهادة، فإن المدعى عليه إذا اعترف لا تسمع عليه الشهادة، وإنما تسمع إذا أنكر، ولو كذب المدعي بينة لم تسمع، وإن كذب المقر ثم صدقه سمع^(١).

الفرع الخامس: الإقرار في النظام:

جاء في نظام المرافعات الشرعية^(٢)، في المادة الرابعة بعد المائة ما نصه:
(إقرار الخصم عند الاستجواب أو دون استجوابه حجة قاصرة عليه، ويجب أن يكون الإقرار حاصلاً أمام القضاء، أثناء السير في الدعوى، المتعلقة بالواقعة المقر بها).

والإقرار من جهة حصوله عند القاضي ينقسم إلى قسمين:

١- إقرار قضائي، وهو المراد هنا.

٢- إقرار غير قضائي،

(١) المغني، عبد الله بن أحمد بن قدامة، د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو (٢٦٢/٧).

(٢) صدر النظام الحالي للمرافعات الشرعية عام ١٤٢١هـ، وقد صدر أول نظام له عام ١٣٤٦هـ، وهو نظام يتعلق بإجراءات التقاضي في الأموال والأنكحة، ويحتوي على ست وستين ومائتي مادة، وقد صدرت لوائحه التنفيذية بتاريخ ١٤٢٣/٦/٣هـ، ينظر: الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبد الله بن محمد بن حنين، (١/٥).

وبيان ذلك كما يلي:

أولاً: الإقرار القضائي:

تعريفه: (ما يحصل أمام قاضي الدعوى أثناء السير فيها متعلقاً بالواقعة المقر بها)^(١).

شروطه: سيأتي الكلام عنها -بمشيئة الله- في المطلب الثاني.

حجيته: ذكرت المادة الرابعة بعد المائة أن الإقرار القضائي حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى غيره سواء أكان هذا الإقرار بناءً على استجواب الخصم، أو وقع من نفسه دون استجواب^(٢).

ولهذا لو شهد شاهدان للمدعي، ثم أقر المدعى علي، حكم بالإقرار، وبطلت الشهادة^(٣).

(١) اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، الفقرة الأولى من المادة الرابعة بعد المائة.

(٢) الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبد الله بن محمد بن حنين، (١/٥٤٤).

(٣) حاشية الرملي على أسنى المطالب شرح روض الطالب، أحمد الرملي الأنصاري،

(٤/٣٧٨)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٦/٤٨)، والموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة

بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، سعود بن عبد العال العتيبي (١/١٣١).



ومن المقرر عند الفقهاء أن الإقرار حجة قاصرة على المقر^(١).

وقد روي سهل بن سعد رضي الله عنه أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فقال: إنه قد زنا بامرأة وسماها - فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاها فسألها عما قال، فأنكرت فحده وتركها^(٢).

(وإذا كان هذا هو الأصل في حجية الإقرار، إلا أن القاضي قد لا يعمل به، إذا حف به علة تضعف العمل به، أو قامت قرائن تعارضه)^(٣)، يقول ابن القيم:

(١) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الحنفي، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم (٢٤٩/٧)، والمبسوط، للسرخسي (١٨٤/١٧)، والذخيرة، للقرافي (٢٥٧/٩)، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد المغربي، (٢٥١/٧)، الأم، للشافعي، (٢٣٣/٣)، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملی (١٧٣/٧)، والكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي، (٥٦٨/٤)، وحاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، مكتب البحوث والدراسات (٢٢٤/٨).

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، للأرنؤوط، حديث أبي مالك سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، رقم (٢٢٨٧٥)، (٥١٥/٣٧)، وشرح مشكل الآثار، للطحاوي، رقم (٤٩٤١)، (٤٦٠/١٢)، حديث: حسن.

(٣) الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبد الله بن محمد بن حنين (٥٤٥/١).

(ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها أو إقراراً)^(١).

ثانياً: الإقرار غير القضائي:

تعريفه: (ما اختل فيه شرط من شروط الإقرار القضائي)^(٢).

حجته: (لا يكون حجة بنفسه، بل للقاضي طلب إثباته بالبينة الشرعية عند إنكار الخصم له، كما إن له تقدير إعماله، قبولاً ورداً، عند ثبوته لدى القاضي ببينة أو غيرها)^(٣).

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم، (٢٤).

(٢) اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، الفقرة الثانية من المادة الرابعة بعد المائة.

(٣) اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، الفقرة الثالثة من المادة الرابعة بعد المائة.



المطلب الثاني

شروط الإقرار

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: شرط الإقرار العامة في الشرع:

هناك شروط عامة للإقرار، وهناك شروط خاصة بالإقرار لكل حدٍ من الحدود الشرعية كالزنا والقذف وغيرها، وسأذكرها على وجه الإجمال، وهي كما يلي:

شروط المقر:

١- التكليف: وذلك بأن يكون عاقلًا بالغًا، فلا يصح إقرار مجنون ولا صبي، ولا نائم، ويصح من صغير مأذون له بالتجارة، فيصح بقدر ما أذن له فيه^(١).

(١) ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، مكتب البحوث والدراسات (٨/ ٢٢٤)، واللباب في شرح الكتاب، عبد الغني ابن طالب الدمشقي، (٢/ ٧٦)، والذخيرة، للقرافي، (٩/ ٢٥٨)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/ ٢٦٨)، والمقنع، لابن قدامة (٣٠/ ١٤٣)، والشرح الكبير، لابن قدامة (٣٠/ ١٤٤)، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (٣٠/ ١٤٥)، وحاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، ابن قاسم (٧/ ٦٣١)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/ ٧١٧).

فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعلى المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر»^(١).

الاختيار، بأن يكون المقر غير مكره، وصدر عنه الإقرار بإراداته واختياره، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٢)، ولغيرها من الأدلة^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (واختلف العلماء - رحمه الله

(١) سنن أبي داود، رقم (٤٣٩٨)، (٤/ ١٣٩)، وقال عنه الألباني: حديث صحيح.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حيان التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حديث رقم (٧٢١٩)، (١٦/ ٢٠٢)، وقال عند الأرنؤوط، إسناده صحيح على شرط البخاري.

(٣) ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، مكتب البحوث والدراسات (٨/ ٣٣٩)، والذخيرة، للقرافي، (١٠/ ٣٨٦)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/ ٢٦٨)، والمقنع، لابن قدامة (٣٠/ ١٤٣)، والشرح الكبير، لابن قدامة (٣٠/ ١٤٤)، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (٣٠/ ١٤٥)، وحاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، ابن قاسم (٧/ ٦٣١)، شرح منتهى الإرادات، دقاق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/ ٧١٧).



تعالى - إذا أقر حال الامتحان بالحبس أو الضرب: هل يسوغ ذلك؟ فمنهم من قال: يؤخذ بذلك الإقرار إذا ظهر صدقه، مثل: أن يخرج السرقة بعينها، ولو رجع عن ذلك بعد الضرب لم يقبل، بل يؤخذ به.

ومنهم من قال: لا بد من إقرار آخر بعد الضرب، وإذا رجع عن الإقرار لم يؤخذ به.

وأما مقدار الرب، فإذا كان الضرب على ترك واجب، مثل: أن يضرب حتى يؤدي الواجب، فهذا لا يتقدر، بل يضرب يومًا، فإن فعل الواجب وإلا ضرب يومًا آخر، لكن لا يزيد كل مرة على التعزيز عند من يقدر أعلاه^(١).

٣- أن يكون المقر غير محجور عليه، ويقبل إقرار المحجور عليه للسفه في كل ما لا يعد محجورًا عليه فيه شرعًا، فلا يصح إقرار بمال من سفيه، ويصح بحد ونكاح ونحوهما مما لا يكون محجورًا عليه فيه، كما لا يصح إقرار بمال من محجور عليه لفلس في ماله، لأن حقوق الغرماء تعلق به^(٢).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وابنه: محمد (٣٥/٤٠٤).

(٢) ينظر: المبسوط، للسرخسي (١٨/٢٥)، والذخيرة، للقرافي، (٩/٢٥٩)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/٢٧١)، والمقنع، لابن قدامة (٣٠/١٤٣)،

٤- ألا يكون المقر متهمًا في إقراره، كما لو أقر بمال لوارث حال إقراره، فصار عند الموت غير وارث، كمن أقر لأخيه، فولد له ابن، أو قام به مانع، لم يلزم إقراره، لاقتران التهمة به حين وجوده^(١).

شروط المقر له:

شرط واحد وهو: أن يكون المقر له موجودًا حقيقة أو حكمًا.
مثال المقر له الموجود حقيقة: أن يقر لأحمد بعشرين ألف ريال، أو أن يقر لجهة معلومة كوقف، فيقر بأن هذا البيت الذي أسكنه وقف على الأيتام.

والشرح الكبير، لابن قدامة (٣٠/١٤٤)، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (٣٠/١٤٥)، وحاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، ابن قاسم (٧/٦٣١)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/٧٢٤).

(١) ينظر: المبسوط، للسرخسي (١٧/١٩٥)، والذخيرة، للقرافي، (٩/٢٦٠)، واللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الدمشقي، (٢/٨٤)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/٢٧١)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/٧٢٣) والفقه الميسر (قسم القضاء). أ. د: عبد الله بن محمد المطلق، وآخرون (١٣٩).

ومثال الموجود حكمًا: أن يقر لحمل^(١).

الفرع الثاني: شروط الإقرار الخاصة في الشرع:

١- ألا يكون الإقرار واقعًا على محالٍ حسًا أو عقلاً أو شرعًا.

مثال الإقرار بالمحال عقلاً: إقراره ببنوة من هو أكبر منه.

مثال الإقرار بالمحال شرعًا: أن يقر لأحد الورثة بإرث أكثر من نصيبه

الشرعي^(٢).

٢- أن يكون الإقرار منجزًا: فإن قال: إن جاء زيد فأنا مقر لك بعشرة آلاف

(١) ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، مكتب البحوث والدراسات (٨/ ٢٥٥)، والمبسوط، للسرخسي، (١٧/ ١٩٧)، واللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الدمشقي، (٢/ ٨٣)، والذخيرة، للقرافي، (٩/ ٢٦٦)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/ ٢٧٤)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/ ٧٢٧)، وكتاب الفروع، لابن مفلح، (١١/ ٤١٤).

(٢) اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الدمشقي، (٢/ ٨٦)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/ ٢٦٨)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/ ٧٢٣).

ريال، لم يصح؛ لأن الإقرار إظهار للحق، وليس إنشاء^(١).

٣- أن يكون الإقرار بصيغة الجزم واليقين، وضده التردد، ومثاله: لعلي اقترضت منك عشرين ألف ريال، أو أظن، أو أحسب، أو يجوز، أو عسى^(٢).

٤- أن يكون الإقرار من المقر نفسه، أو من وكيله فيما وكل فيه^(٣).

(١) ينظر: المبسوط، للسرخسي (١٧/١٩١)، والذخيرة، للقرافي، (٩/٢٧١)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/٢٧٩)، والفروع لابن مفلح، (١١/٤٢٥)، وشرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/٧٣٧).

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء، للسمرقندي (٦/١٩٩)، والذخيرة للقرافي، (٩/٢٧٠)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/٢٧٧)، وكتاب الفروع، لابن مفلح (١١/٤٢٣)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/٧٣٥).

(٣) ينظر: المبسوط، للسرخسي (٤/٢٢٥)، والذخيرة، للقرافي، (٩/٢٦٨)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/٢٧٠)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/٧١٧).



- ٥- أن يتم الإقرار أمام قاضي الدعوى^(١).
- ٦- أن يكون الإقرار في مجلس القضاء^(٢).
- ٧- أن يحصل الإقرار أثناء السير في الدعوى^(٣).
- ٨- أن يكون الإقرار متعلقًا بالواقعة المقر بها^(٤).
- ٩- أن يكون الإقرار واضحًا وصريحًا، بحيث يخلو من كل لبس وغموض وشبهة، فإن قال: له عليّ مالٌ عظيمٌ أو كثيرٌ أو جليلٌ، لم يقبل حتى يفسره،

(١) ينظر: المبسوط، للسرخسي (٦٠/١٦)، والذخيرة، للقرافي، (٣٨٦/١٠)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٢٧٥/٦)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٥٠٠/٦).

(٢) ينظر: المبسوط، للسرخسي (٦٠/١٦)، والذخيرة، للقرافي، (٣٨٦/١٠)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٢٧٥/٦)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٢٨٩/٥).

(٣) ينظر: المبسوط، للسرخسي (٤٦/٧)، والذخيرة، للقرافي، (٣٨٦/١٠)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٥٢٢/٦).

(٤) ينظر: المبسوط، للسرخسي (١٦٧/٦)، والذخيرة، للقرافي، (٣٨٦/١٠)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٢٨٨/٣)، ومنتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، محمد بن أحمد الفتوح، (٢٩٥/٥).

ولو بأقل متمول^(١).

الفرع الثالث: شروط الإقرار في النظام:

جاء في نظام المرافعات الشرعية السعودي:

(يشترط في صحة الإقرار أن يكون المقر: عاقلاً، بالغاً، مختاراً، غير محجور عليه، ويقبل إقرار المحجور عليه للسفه في كلما لا يعد محجوراً عليه فيه شرعاً)^(٢).

والمراد بـ: (ويقبل إقرار المحجور عليه للسفه في كلما لا يعد محجوراً عليه فيه شرعاً)، أي: (لا يصح إقرار بمال سيه، ويصح بحد، ونكاح، ونحوهما، مما لا يكون محجوراً عليه فيه، كما لا يصح إقرار بمال من محجور عليه لفلس في ماله،

(١) ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام ابي حنيفة النعمان، مكتب البحوث والدراسات (٨/ ٢٢٧)، واللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الدمشقي، (٢/ ٧٦)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد (٤/ ١٧٨٧)، والذخيرة، للقرافي، (٩/ ٢٦٨)، ومغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب (٣/ ٢٨٣)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/ ٧٥٨).

(٢) نظام المرافعات الشرعية السعودي، المادة الخامسة بعد المائة.

لأن حقوق الغرماء تعلقت به^(١).

الفرع الرابع: الرجوع عن الإقرار في الشريعة:

إن كان الرجوع عن الإقرار يتعلق بحق من حقوق الله تعالى التي تدرأ بالشبهات كالرجوع عن الإقرار بالزنا -مثلاً- فيجوز للمقر الرجوع، سواء ادعى الإكراه أو عدمه، أما إن كان المقر قد أقر بحق لآدمي ثم رجع عن الإقرار فلا يصح منه الرجوع.

الفرع الخامس: الرجوع عن الإقرار في النظام:

عند التأمل في الأنظمة نجد أنها لا تتحدث عن التفاصيل والجزئيات وعند ذلك فيكون المرجع في العمل بالرجوع عن الإقرار إلى الشريعة الإسلامية، وهذا ما تقدم بيانه في الفرع السابق.

(١) الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبد الله بن محمد بن حنين

البينة

تعريفها وبيان المراد منها

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: التعريف اللغوي:

البينة في اللغة: الباء والياء والنون أصل واحد وهو: بعد الشيء وانكشافه، وبان الشيء وأبان إذا اتضح وانكشف، وفلان أبين من فلان، أي: أوضح كلامًا منه، والبيان الإفصاح مع ذكاء، وقيل: إيضاح ما كان مستورًا قبله، والبين الفصيح، استبان الشيء: ظهر، التبين: الإيضاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]. أي: ظاهرة متبينة، وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عندما احتج آدم وموسى -عليهما الصلاة والسلام- عند ربهما، وقال آدم لموسى -عليهما الصلاة والسلام-: «أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء...»^(١). الحديث.

والشاهد: قوله: تبيان كل شيء، أي: كشفه وإيضاحه.

والتبين: الثبوت في الأمر، والتأني فيه^(٢).

(١) صحيح مسلم، حديث رقم (٢٦٥٢)، (٤/٢٠٤).

(٢) معجم مقاييس اللغة: (٣٢٧/١)، القاموس المحيط للفيروزآبادي، (١١٨٢)، لسان

العرب، لابن منظور (٦٢/١٣)، وكتب التعريفات، للجرجاني (٤٧) مادة بَيَّن.

الفرع الثاني: التعريف الشرعي: والبيئة عند بعض الفقهاء: (العلامة الواضحة، كالشاهد)^(١).

والبيئة عند ابن القيم -رحمه الله تعالى-: (اسم لكل ما يبين الحق، ويظهره)^(٢).

الفرع الثالث: التعريف القانوني:

والبيئة عند القانونيين هي: (إقامة الدليل، بالطرق التي حددها القانون، على وجود واقعة قانونية، ترتيب آثارها عليها)^(٣).

الفرع الرابع: علاقة البيئة بالتحرش الجنسي:

إذا قامت البيئة لدى القاضي على وجود جريمة التحرش، وكانت البيئة قوية كالشهادة -مثلاً- ولم يكن لهذه البيئة معارض، فللقاضي أن يحكم بها، وسيأتي الكلام عليها في المطلب التالي.

(١) الإقناع لطالب الانتفاع، (٤/٤٧٥)، ومنتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح والزيادات، (٥/٣٢٤).

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم (١١).

(٣) معجم المصطلحات القانونية، د/ أحمد زكي (١٨٨)، والمعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، د/ محمود أبو زيد (٤٢١)، ومن الفقه الجنائي المقارن بين الشريعة والقانون، أحمد موافي (٢٧١).

المطلب الثاني: الشهادة

وفيه ستة فروع:

الفرع الأول: الشهادة في اللغة: الشين والهاء والذال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه، ومن ذلك الشهادة، يجمل الأصول التي ذكرناها من الحضور والعلم والإعلام، يقال: شهد يشهد شهادة.

والشهيد: القتل في سبيل الله، سمي بذلك؛ لأن ملائكة الرحمة تشهده، أي: تحضره؛ أو لأن الله تعالى وملائكته شهود له بالجنة؛ أو لأنه ممن يستشهد يوم القيامة على الأمم الخالية، أو لسقوطه على الشاهدة: أي: الأرض؛ أو لأنه حي عند ربه حاضر؛ أو لأنه يشهد ملكوت الله وملكه.

وشاهدها: عاينه، وامرأة مشهد. حاضرة البعل.

وشهد فلان عند القاضي، إذا بين وأعلم لمن الحق وعلى من هو، والشهادة: خبر قاطع، وأصل الشهادة: الإخبار بما شاهده.

وخير الشهود هو: الذي يأتي بالشهادة وصاحب الحق لا يعلم أن له معه شهادة^(١).

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٣/٢٢١)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، (٢٩٢)، ولسان العرب لابن منظور (٣/٢٣٨) مادة: شهد.

وقيل: (إخبار عن عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي بحق للغير على آخر)^(١).

الفرع الثاني: التعريف الشرعي:

الشهادة في الشرع: (تحمل الشهادة وأدائها)^(٢).

الفرع الثالث: التعريف القانوني:

الشهادة عند القانونيين: (سرد الشخص أمام سلطة معينة الوقائع التي رآها أو سمع بها ويكون ذلك غالباً بعد حلف اليمين)^(٣).

الفرع الرابع: الأدلة على مشروعيتها:

(ولقد شرع الله الشهادة، وجعلها طريقاً من الطرق التي يحفظ الناس بها حقوقهم، ويعتمد القضاة عليها في إصدار أحكامهم، فلقد شرع الشهادة رفقا بالعبادة ودفعاً للحرص عنهم، وإذا الحاجة ماسة إليها في مختلف المجالات سواء في المسائل المدنية أو المسائل الجنائية لصيانة الحقوق وردها إلى أصحابها)^(٤).

(١) كتاب التعريفات للجرجاني، (١٢٩).

(٢) المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البجلي (٤٠٦)، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، يوسف حسن عبد الهادي (٨١٤ / ٣).

(٣) معجم المصطلحات القانونية، د/ أحمد زكي بدوي (٢٢٤).

(٤) النظريات العامة للإثبات في المواد الجنائية، د/ هلالى عبد الله أحمد (٢٠٣).

الأدلة على مشروعية الشهادة:

فمن الكتاب:

- ١- قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].
- ٢- قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] ثم قال: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
- ٣- قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].
- ٤- قال تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦].
- ٥- قال تعالى: ﴿فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ١٥].
- ٦- قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

فهذه الآيات الكريمة، تنص صراحة على الأمر بالإشهاد على الحقوق والمعاملات، بل جعلت كتم الشهادة من الإثم والمعصية لله عز وجل، وهذا الأمر يدل على مشروعيته، مما يدل على اعتبارها طريقاً من طرق فصل الخصومات، وحل المنازعات، وإثبات الحقوق أمام القضاء^(١).

(١) ينظر: المستجدات في وسائل الإثبات في العبادات والمعاملات والحقوق والحدود والجنايات، د/ أيمن المديفر، (٦٢).

والتحرش الجنسي كذلك، فمن رأى شخصاً يتحرش بآخر لم يجز له كتمان الشهادة ما لم يترتب عليه ضرر، وشهادة الشهود معتبرة إذا خليت من الموانع، وتكون حجة على الخصم في فصلاً لخصومة، وإثبات الحقوق.

ومن السنة:

١- عن الأشعث بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاختصمنا إلى النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «شاهدك أو يمينه»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ جعل الشاهد في حق المدعي، مما يدل على اعتبار الشهادة طريقاً من طرق إثبات الحقوق، وفصل النزاع عند القضاء، وكذلك التحرش الجنسي، فإذا أتى المدعي بشهود يثبت فيها وقوع التحرش الجنسي، ولم يوجد معارض أو مناقص للشهادة، اعتبرت الشهادة، وحكم القاضي بها.

٢- عن علقمة بن وائل عن أبيه قال: جاء رجل من حضر موت ورجل من كنده إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرض لم كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي، في يدي أزرعها، ليس له فيها حق، فقال رسول الله ﷺ للحضرمي: «ألك بينة؟» قال: لا، قال: «فلك يمينه»، قال: رسول الله ﷺ عن الرجل فاجر لا يبالي على

(١) صحيح البخاري، (٢٥١٥)، (٣/١٤٣).

ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء، فقال: «ليس لك منه إلا ذلك»، فانطلق ليحلف، فقال رسول الله ﷺ لما أدبر: «أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلمًا ليلقين الله وهو عنه معرض»^(١).

وجه الدلالة: أن الحضرمي لما ادعى ملكية الأرض التي في يد الكندي، طلب منه النبي ﷺ أن يحضر بينة تثبت دعواه، وهم الشهود الذين يشهدون بصدق ما ادعى به من ملكية الأرض، فكان ذلك دليلًا صريحًا على اعتبار الشهادة دليلًا يستند إليه في الإثبات القضائي، وفي فصل المنازعات، وكذلك التحرش الجنسي فإذا أتى المدعي بشهود يثبت فيه التحرش الجنسي، ولم يوجد معارض أو مناقض للشهادة، اعتبرت الشهادة، حكم القاضي به.

ومن الإجماع:

فقد أجمع العلماء على قبول الشهادة في الجملة لما تقدم من الأدلة^(٢)، ولدعاء الحاجة إليها، لحصولا لتجاعد، وقد قيل: القضاء جمر فنحه عنك بعودين، يعني: الشاهدين، وإنما الخصم داء، والشهود شفاء، فأفرغ الشفاء على

(١) صحيح مسلم، (١٣٩)، (١/١٢٣).

(٢) الإجماع، محمد بن المنذر، (٦٣)، والإقناع في مسائل الإجماع، على محمد القطان (١٣٦/٢).



الفرع الخامس: شروط قبول الشهادة في الشريعة:

اختلف أهل المذاهب الأربعة في شروط قبول الشهادة عددًا، وتفاوتوا في تعدادها؛ ولذا سأذكر أهم الشروط التي ذكرها بعض فقهاء الحنابلة، وهي كما يلي:

١- البلوغ، فلا تقبل شهادة الصبيان، وقيل: تقبل ممن هو في حال العدالة، وقيل: لا تقبل إلا في الجراح، إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحال التي تجارحوا عليها؛ لأن الظاهر صدقهم وضبطهم، فإن تفرقوا لم تقبل شهادتهم؛ لأنه يحتمل أن يلقنوا.

٢- العقل، والمراد هنا: وقت التحمل؛ (لأن تحمل الشهادة عبارة عن فهم الحادثة وضبطها ولا يحصل ذلك إلا بآلة الفهم والضبط وهي العقل)^(٢).

فلا تقبل شهادة معتوه ولا مجنون، إلا من يخنق في بعض الأحيان، إذا شهد في إفاقته.

٣- سلامة الحواس، فلا بد أن يكون الشاهد ناطقًا بصيرًا سميعًا، فلا تقبل

(١) شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للبهوتي (٦/ ٦٣٥).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، فصل في شرائط ركن الشهادة (٩/ ٤٠٢٣).

شهادة الأخرس، وقيل: تقبل إذا فهمت إشارته.

٤- الإسلام، لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والكافر لا نقبله، فلا تقبل شهادة كافر، إلا أهل الكتاب في الوصية في السفر، إذا لم يوجد غيرهم، وحضر الموصي الموت، ويحلفهم الحاكم بعد العصر.

٥- أن يكون ممن يحفظ، فلا تقبل شهادة مغفل، ولا معروف بكثرة الغلط والنسيان.

٦- العدالة، قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، ولقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. فأمر بالتوقف عن نبأ الفاسق، والشهادة نبأ، فيجب التوقف عنها.

والعدالة هي: استواء احواله في دينه، واعتدال أقواله وأفعاله، ويعتبر لها شيئان:

أ-الصلاح في الدين بأداء الفرائض، واجتناب المحارم، فلا يرتكب كبيرة، ولا يدمن على صغيرة.

ب-استعمال المروءة، وهي: فعل ما يجمله ويزينه، وترك ما يدنسه



ويشينه^(١).

الفرع السادس: ضوابط سماع الشهادة في النظام:

ورد في نظام الإجراءات الجزائية في مواد متنوعة كيفية سماع الشهود، وذلك

كما يلي:

١- (على المحقق أن يستمع إلى أقوال الشهود الذين يطلب منهم الخصوم

سماع أقوالهم ما لم ير عدم الفائدة من سماعها، وله أن يستمع إلى أقوال

من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تؤدي إلى إثبات

الجريمة وظروفها وإسنادها إلى المتهم أو براءته منها)^(٢).

٢- (على المحقق أن ثبت في المحضر البيانات الكاملة عن كل شاهد،

تشمل اسم الشاهد ولقبه وسنه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته وصلته

بالمتهم والمجني عليه والمدعي بالحق الخاص)^(٣).

٣- (تدون تلك البيانات وشهادة الشهود وإجراءات سماعها في المحضر من

(١) ينظر: المقنع، لابن قدامة، والشرح الكبير، لابن قدامة، والإنصاف في معرفة الراجح من

الخلاف، للمرداوي، (٢٩ / ٣٢١)، والمغني لابن قدامة، (١٤٥ / ١٤).

(٢) المادة (٩٥) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٣) المادة (٩٦) من نظام الإجراءات الجزائية.

غير تعديل أو شطب أو كشط^(١)، أو تحشير^(٢)، أو إضافة، ولا يعتمد شيء من ذلك إلا إذا صدق عليه المحقق والكاتب والشاهد^(٣).

- ٤- (يضع كل من المحقق والكاتب إمضاءه على الشهادة، وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليها، فإن امتنع عن وضع إمضاءه أو بصمته، أو لم يستطع، يثبت، ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التي يديها)^(٤).
- ٥- (يستمع المحقق لكل شاهد على انفراد، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالخصوم)^(٥).

(١) الكشط: الإزالة، والمراد هنا: الإزالة بالحك، ينظر: الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبدالله محمد بن خنين، المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة (٢/ ٦١)، والمادة الثالثة والعشرين من اللائحة التنفيذية من نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٢) التحشير: الكتابة بين الأسطر أو الكلمات، ويطلق عليه أيضًا: الإقحام، ينظر: الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبد الله بن محمد بن خنين، المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة (٢/ ٦١)، والمادة الثالثة والعشرين من اللائحة التنفيذية من نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٣) المادة (٩٦) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٤) المادة (٩٧) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٥) المادة (٩٩) من نظام الإجراءات الجزائية.

٦- (للخصوم بعد الانتهاء من الاستماع إلى أقوال الشاهد إبداء ملحوظاتهم، عليها، ولهم أن يطلبوا من المحقق الاستماع إلى أقوال الشاهد عن نقاط أخرى يبينونها، وللمحقق أن يرفض توجيه أي سؤال لا يتعلق بالدعوى، أو يكون في صيغته مساس بأحد)^(١).

٧- (إذا كان الشاهد مريضاً، أو لديه ما ينعه من الحضور تسمع شهادته في مكان وجوده).

(١) المادة (١٠٠) من نظام الإجراءات الجزائية.

المطلب الثالث

القرينة:

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: التعريف اللغوي:

القرينة في اللغة: القاف والراء والنون أصلاً صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء يتأ بقوة وشدة.

وما هو داخل في محور البحث هو المعنى الأول، وهو: جمع شيء إلى شيء، أو شد الشيء إلى الشيء، ووصله إليه.

ومنه: قارنت بين الشيئين، والقرآن، الحبل يقرن به شيئان: والقرن: الحبل أيضاً، وقرن بين الحج والعمرة قرناً، جمع بينهما.

وقيل هي: أمر يشير إلى المطلوب^(١).

وترجع في استنباطها إلى ما لدى الإنسان من فطنة وذكاء ودقة في الملاحظة وعدم الاعتماد على الظواهر المجردة.

الفرع الثاني: التعريف النظامي:

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٧٦/٥)، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي،

(١٢٢٣)، ولسان العرب، لابن منظور (٣٣١/١٣)، وكتاب التعريفات، للجرجاني (١٤٧).

وفي النظام: (كل أمانة ظاهرة تقارن شيئاً فتدل عليه) ^(١).

الفرع الثالث: الأدلة الشرعية على جواز الاستدلال بالقرائن:

يشرع الاستدلال بالقرائن، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة.

أما الكتاب:

١- قال الله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨].

وجه الدلالة: أن الآية دلت على أن يعقوب -والد يوسف عليهما السلام- لم يقتنع بدعوى إخوته، وهي افتراس الذئب ليوسف، وذلك لعدة قرائن تدل على كذبهم منها:

أ- لو كانت الدعوى صحيحة لتمزق قميص يوسف من أكل الذئب له.

ب- أن يعقوب -عليه السلام- كان يعلم بأن إخوة يوسف يضمون له الحسد الشديد، والغيرة القاتلة، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَئِي لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يوسف: ٥]، وأي عداوة أعظم من عداوة الشيطان ^(٢).

(١) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، سعود بن عبد العالي العتيبي، (٢/ ٦١٥).

(٢) القرائن ودورها في الإثبات في الشريعة الإسلامية، د/ صالح بن غانم السدلان (٤٠).

وشرع ما قبلنا شرع لنا، ما لم يثبت نسخه، كما هو مقرر في كتب الأصول^(١). وللقاضي أن يرد بعض القرائن، عند وجود أمارات وعلامات تدل على عدم اعتبارها، وذلك كما لو ادعت امرأة على رجل بأنه قد أرسل لها كلامًا فاحشًا من جهازه النقال، ثم تبين أن جهازه قد سرق منه، وشهد على ذلك شهود عدول، فلا يلحقه شيء.

٢- قال الله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾^(٢٦) وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِّنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ [يوسف: ٢٦-٢٨].

وجه الدلالة: (أن الشاهد استدل بقريضة قد القميص من قبل أو دبر، على صدق أحدهما وكذب الآخر، وعندما حكى القرآن الكريم هذا الحكم، حكاها على سبيل التقرير لا الإنكار، فدل على جواز العمل بالقرائن والقضاء بها)^(٢).

وكذلك يمكن للقاضي أن يعمل بالقريضة عند وقوع التحرش الجنسي أو غيره، فلو أن رجلاً عَضَّ امرأة في يدها، أو كتفها، وتم أخذ مسحة من ريقه الذي

(١) ينظر: العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين بن الفراء، (٢/ ٣٩٢)، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن أحمد بن قدامة، (٢/ ٥١٧).

(٢) القرائن ودورها في الإثبات في الشريعة الإسلامية، د/ صالح بن غانم السدلان (٤٣).

على جسد المرأة أو ملابسها، وثبت أن هذا الريق لهذا الرجل المدعى علي، وكان هذا الثبوت بواسطة إجراء التحاليل المخبرية، فللقاضي أن يعمل بهذه القرينة، ما لم يوجد معارض قوي لها.

ومن السنة:

١- ما رواه عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة معاذ بن عمرو بن الجموح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعاذ ابن عفراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقول كل واحد منهما أنه قتل أبا جهل، فقال رسول الله ﷺ: «هل مسحتما سيفيكما؟»، قلا، لا، فنظر في السيفين فقال: «كلاكما قتله»^(١).

قال ابن القيم -رحمه الله تعالى-: (وهذا من أحسن الأحكام، وأحقها بالاتباع، فالدم في النصل شاهد عجيب، وبالجملة: فالبينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، ومن خصها بالشاهدين أو الأربعة أو الشاهد لم يوف مسماها حقه، ولم تأت البينة قط في القرآن مرادًا بها الشاهدان، وإنما أتت مرادًا بها الحجة والدليل والبرهان، مفردة مجموعة، وكذلك قول النبي ﷺ: «البينة على المدعي»^(٢)، المراد به: أن عليه بيان ما يصحح دعواه ليحكم له، والشاهدان من البينة).

(١) صحيح البخاري، (٣١٤١)، (٩١ / ٤).

(٢) سنن الترمذي، (١٣٤١)، (٦١٨ / ٣)، وقال عنه الألباني: حديث صحيح، ينظر: مشكاة المصابيح، (٣٧٥٨)، (٢ / ١١١٠).

ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها، لدلالة الحال على صدق المدعي، فإنها أقوى من دلالة إخبار الشاهد، والبيئة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصرة والعلامة والأمانة، متقاربة في المعنى^(١).

ولو أن امرأة ادعت على رجل بأنه تحرش بها، ووجدت على ملابسها آثار من ريقه ولعابه، فإن هذه قرينة قوية، إذا ثبت نسبة هذا الريق أو اللعاب لهذا الرجل بواسطة التحاليل المخبرية، ويمكن للقاضي أن يستند إليها في حكمه، وما لم يوجد معارض لها أقوى منها.

٢- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن»، قالوا يا رسول الله وكيفي أذننها؟ قال: «أن تسكت»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث: أن الرسول ﷺ جعل صمات البكر قرينة على رضاها، وهذا الحديث من أقوى الأدلة على الحكم بالقرائن^(٣).

وكذلك لو امتنع المتهم بالتحرش الجنسي عن الرد عن تهمة التحرش وسكت بدون عذر مقبول يبينه، فإن للقاضي هنا أن يستند إلى هذه القرينة، وتقوي

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم (١١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الفقه الميسر قسم القضاء، د. عبد الله بن محمد المطلق، وآخرون (١٦١).

جانب المدعي، ما لم توجد قرينة أقوى منها معارضة لها.

الفرع الرابع: أنواع القرائن:

القرائن منها ما هو قوي، ومنها ما ليس بقوي.

مثال القرينة القوية: لو سُوهِد شخص خارج من دار خالية وهو خائف، وفي الدار امرأة تصرخ وتصرح، وعليها آثار اعتداء من تمزيق لملابسها أو جروح برقتها أو أكتافها فلا يبتعد أن يكون هذا الشخص هو المعتدي عليها، وإن كنا لا نجزم بذلك، ولكن هذه قرينة قوية، وبالأستناد إلى غيرها من القرائن يمكن للقاضي أن يحكم بها.

ومثال القرينة التي ليس بقوة: القرائن المستنبطة من وقائع الدعوى، وتصرفات الخصوم، فهي دليل أولي قد يرجح أحد المتخاصمين إذا اقتنع بها القاضي مع يمينه.

الفرع الخامس: القرائن الحديثة:

من أمثلتها: التصوير الضوئي (الفوتوغرافي)، والتصوير التلفزيوني (المتحرك)، والتسجيل الصوتي، والبصمات، والفحص الطبي الشرعي، ودلالة الأثر، وتحليل الدم، والتحليل المخبرية للبصمة الوراثية (DNA) بالحمض

النووي، وغير ذلك من القرائن^(١).

(١) ينظر: المستجدات في وسائل الإثبات في العبادات والمعاملات والحقوق والحدود والجنايات، د/ أيمن بن محمد العمر، وحجية القرائن في الشريعة الإسلامية، عدنان بن حسن عزازية، والقضاء بالقرائن المعاصرة، د/ عبد الله بن سليمان العجلان.



حكم التحرش الجنسي في الشريعة الإسلامية

الشارع الحكيم ضبط التعامل مع موضوع الشهوة، وتعرض لها بشمولية، وأطر لها أطراً لا يزيغ عنها إلا هالك، فالزواج جزء من الحياة، ولولا الزواج ما استمرت هذه الخليفة، قاله -جل وعلا- أتقن كل شيء ثم هدى^(١).

إن الإسلام لم يجعل الجنس أمراً منحطاً، بل رفعه لمرتبة العبادة، فعن أبي ذر رضي الله عنه أن أناساً من أصحاب النبي ﷺ قالوا للنبي ﷺ: يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور يصلون كما نصليين ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم، قال: ﷺ: «أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون؟ إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وأمر بالمعروف صدقة نهى عن المنكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة»، قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال ﷺ: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر»^(٢).

بل إن الإسلام أسسه ليكون دعامة من دعائم المجتمع، وتوصيلاً لأركانه؛ وذلك من خلال نظرة واقعية تحرص على كون الجنس آلية للتكاثر والاستمرار البشري من جهة، إضافة إلى كونه استجابة لشهوة طبيعية زرعها الله في الكائنات، بل إن علماء التربية الإسلامية نبهوا إلى رfid الأجيال بالمعلومات الجنسية السليمة

(١) انتبه أولادك في خطر، التحرش الجنسي بالأطفال، الوقاية والعلاج، عائشة عادل (٢٤).

(٢) صحيح مسلم، (١٠٠٦)، (٢/٦٩٧).

قبل البلوغ لتكون درعاً يحميهم من حيرتهم إزاء البلوغ ويخفف عنهم من هيجان المراهقة وثوراتها^(١).

والشارع الحكيم لم يترك شيئاً إلا ونبهنا إليه، ومن ذلك: الحديث عن العلاقة الزوجية، وانظر إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١].

فانظر كيف كُنْتَ الآية بخير كناية عن الجماع الذي لا بد منه^(٢)، والذي لا يكون إلا بميثاق غليظ، وهو ميثاق الزواج، وهو أقوى المواثيق، فضلاً عما يترتب على هذا الميثاق من أحكام: كحلّ النظر إلى العورة مع حرمة نظر عورة غيرها أيًا كانت، وحل استمتاع الرجل بالمرأة^(٣)، وحل استمتاع المرأة بالرجل، وكذلك ما يتبعه من أحكام تتعلق بالمواليد والنسب والمواريث.

وفي هذا رسالة للأمة إلى استعمال ألفاظ الكناية فيما يستحيا منه، إلا ما تدعو الحاجة إلى التصريح به، كالتصريح به للتعليم، أو للقضاء، أو لغير ذلك من

(١) ينظر: تنشئة الأطفال، وثقافة التنشئة، عبد الواحد العلواني.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (١٠٢/٥)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١٧٥/٢).

(٣) دون ما نهى الشارع عنه كإتيان المرأة من دبرها، أو الإيلاج في القبل حال الحيض أو النفاس، أو عند حصول ضرر على المرأة من الاستمتاع المباح بها.



الأسباب.

وإتيان الرجل المرأة- في الإسلام- فضيلة وليس رذيلة، بل إن المرء- رجلاً كان أو امرأة- إذا احتسب ذلك عند الله فإنه يؤجر على ذلك، وفي ذلك يقول المصطفى ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة»^(١).

فالزواج أمر الله به؛ لقضاء الوطر، وحفظ النسل، تكوين المجتمع الصالح المتحاب، والمسلم العاقل من يتحكم في غرائزه، ولا يتحكم غرائزه فيه؛ إذ أنها غرائز قابلة للضبط والتوجيه بما لا يتنافى مع تلبية الاحتياج والرغبة الفطرية للطرف الآخر.

ومن أجل ذلك كان لزاماً أن نبين الأدلة على حكم الله تعالى في موضوع التحرش الجنسي من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

(١) تقدم تخريجه.

المطلب الأول:

الأدلة من الكتاب على تحريم التحرش الجنسي:

١- قال تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ

هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾

وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ، وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَا بُرْهَنَ رَبِّهِ، كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ

السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ [يوسف: ٢٣-٢٤].

والمراودة هنا تعني الإرادة والطلب برفق ولين، والمعنى أن امرأة العزيز

طلبت من يوسف عليه السلام أن يواقعها، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ ،

أي: هلم وأقبل وتعالى أو تهيات لك وتزينت وتحسنت^(١)، وقوله تعالى:

﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ ، قيل السوء: الشهوة والفحشاء:

المباشرة، وقيل السوء: الثناء القبيح والفحشاء: الزنا^(٢).

ففي هذه الآية ذكر شيء من مقدمات الفاحشة من قبل امرأة العزيز كالمراودة

وتغليق الأبواب مما يدل على الاستعداد للفاحشة، والتهيؤ والتجمل ليوسف عليه

السلام، وكل هذا يدل على فعل التحرش الجنسي من امرأة العزيز ليوسف عليه

السلام.

(١) تفسير القرطبي: ج ٩، ص ١٦٢، ١٦٣، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ٣٢٥.

(٢) تفسير القرطبي: ج ٩، ص ١٧٠.



٢- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النور: ١٩).

قوله تعالى: ﴿تَشِيعَ﴾، أي: تفسو وتظهر، وقوله: ﴿الْفَاحِشَةُ﴾، قيل: الفعل القبيح المفرط القبح، وقيل: القول السيئ، وقوله: ﴿فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، قيل: عائشة وصفوان رضي الله عنهما، وقيل المحصنين والمحصنات^(١).

فشيوع الفعل القبيح أو القول السيئ وانتشاره، ما هو إلا ضرب من ضروب التحرش الجنسي، وذلك أن التحرش الجنسي لا يعدو أن يكون إلا فعلاً قبيحاً أو قولاً سيئاً.

٣- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (التحريم: ٦).

قوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، دخل فيه الأولاد؛ الولد بعض منه، فيعلمه الحلال والحرام، ويجنبه المعاصي والآثام، إلى غير ذلك من الأحكام، فيعلم أولاده الدين الخير، وما لا يستغنى عنه من الأدب^(٢).

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٠٦/١٢)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٢٤٨٠/٨).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٨/١٩٥)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٣٥٦٨/٨)، وأحكام القرآن محمد بن عبد الله بن العربي، (٣٠٠/٤).

والوالدان والمربون ومن في حكمهم هم المسؤولون المباشرون عن صلاح المجتمع، وعليهم يقع عبء التعليم والتوجيه والوقاية من النار، ومما يجب الوقاية منه: التحرش الجنسي، والانحرافات العاطفية التي قد تؤدي إلى التحرش الجنسي، وذلك كالحب الموجه لغير وجهته الصحيحة، كتعلق بعض الشباب بشبابٍ أو بفتياتٍ، أو تعلق بعض الفتيات بفتياتٍ أو بشبابٍ، ونحو ذلك مما يجب الوقاية والحذر منه.

٤- قول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾^٤ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿[النور: ٣٠].

قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾، أي: عما لا يحل لهم، والبصر هو الباب الأكبر للقلب، وأمر طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته، ووجب التحذير منه، وغضه واجب عن جميع المحرمات، وكل ما يخشى الفتنة من أجله، فإن اتفق أن وقع البصر على محرم من غير قصد فليصرف بصره عنه سريعاً.

وقد جاء عن كثير من السلف: انهم كانوا ينهون أن يحد الرجل بصره إلى الأُمرد؛ لما فيه من الافتتان.

وقوله تعالى: ﴿وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾، قيل: يستروها عن أن يراها من لا يحل



له، وقيل: عن الزنا، ولا تعارض بين القولين^(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: (أمر الله الرجال والنساء بالغض من البصر وحفظ الفرج)^(٢).

ويقول أيضًا: (والنظر المنهي عنه هو نظر العورات، ونظر الشهوات، وإن لم تكن من العورات)^(٣).

وإذا غَضَّ المؤمن من بصره، وحفظ فرجه، أَمِنَ - بإذن الله - من الوقوع في الحرام، ومنه التحرش الجنسي.

٥ - قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾ خص الإناث بالخطاب على طريق التأكيد، وإلا فالآية التي قبلها ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ كافية، ولكن هذه الآية من باب التأكيد. وقوله تعالى: ﴿يَغْضُضْنَ﴾ فبدأ بغض البصر قبل الفرج؛ لأن البصر رائد

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٢/ ٢٢٢)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٦/ ٢٤٩١)، وأحكام القرآن، لابن العربي، (٣/ ٣٧٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١٥/ ٣٧١).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، (١٥/ ٣٦٩).

للقلب، فلا يحل للرجل أن ينظر إلى المرأة، ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى الرجل، فإن علاقتها به كعلاقته بها، وقصدها منه كقصده منها.

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجال الأجنب بشهوة، ولا بغير شهوة، استدلالاً بهذه الآية^(١).

والمرأة إذا غضت من بصرها، وحفظت فرجها، ولم تبد زينتها، وأحسنست سترها ولباسها، كانت - بإذن الله - في مأمن من أن تقع في الحرام.

٦- قول الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩].

قيل: هو الرجل يكون جالساً مع القوم فتمر المرأة فيسارقهم النظر إليها، وقيل: هو الرجل ينظر إلى المرأة فإذا نظر إليه أصحابه غض بصرهن فإذا رأى منهم غفلة كرر النظر، فإذا نظر إليه أصحابه غض بصره، وقد علم الله - عز وجل - منه أنه يود لو نظر إلى عورتها^(٢).

فالآية صريحة في علم الله - جل وعلا - لكل شيء، فمتى راقب المؤمن ربه، وتيقن باطلاعه عليه، وخاف منه، حصل له الانكفاف عن المعاصي، ومن تلك

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٢٣/١٢)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٢٤٩٣/٦)، وأحكام القرآن، لابن العربي، (٣٧٩/٣).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٥٣/١٠)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٢٠٨٩/٥).



المعاصي معصية التحرش الجنسي.

٦- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ﴾، أبلغ من أن يقول: ولا تزنوا، فإن معناه، لا تدنوا من الزن، ولا تخالطوا أسبابه ودواعيه^(١).

فربنا - جل وعلا - لم ينه عن الزنا فحسب، بل نهى عن قرب الزنا، وذلك بالابتعاد عن أسبابه ودواعيه: كالخلوة بالمرأة الأجنبية، أو إظهار المرأة لمحاسنها وجمالها، أو لين الكلام مع المرأة، أو غير ذلك من أسباب الزنا.

٧- قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

أذية المؤمنين والمؤمنات هي بالأفعال والأقوال القبيحة، كالبهتان والكذب الفاحش المختلق، أو نسبة شيء إليهم وهم نه براء، على سبيل العيب والتنقص^(٢). ومن أذية المؤمنين أو المؤمنات التحرش الجنسي بشتى صورته وأشكاله من

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٠/٢٥٣)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٥/٢٠٨٩).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٢/٢٢٣)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٦/٢٨٦٠).

إشارة أو قول أو فعل أو كتابة أو غير ذلك.

٨- قول الله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ لَسَنًا كَأَاحِدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقِيَّتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]

قوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ﴾ ونساء الأمة تبع لنساء النبي ﷺ في ذلك.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾، أي: تترققن بالكلام إذا خاطبتم الرجال، أو لا تلن القول، فأمرهن الله أن يكون قولهن جزلاً، وكلامهن فصلاً، ولا يكون على وجه يظهر في القلب علاقة بما يظهر عليه من اللين كما كانت الحال عليه في بعض نساء العرب من مكالمة الرجال بترخيم الصوت ولينه، مثل كلام المومسات، فنهاهن عن مثل هذا.

قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾، قيل: تشوف لفجور، وهو الفسق والغزل. والمرأة يندب لها- إذا خاطبت الرجال الأجانب- الغلظة في القول من غير رفع صوت، فإن المرأة مأمورة بخفض الكلام^(١).

ولا يخفى ما لخضوع المرأة بالقول من إثارة لشهوة الرجل، فضلاً عن كونها قد تصادف من في قلبه تشوف للفاحشة، فإن خضعت المرأة بالقول، فإن هذا نوع من التحرش الجنسي يقول، وقد تحرك شهوة الرجال من حيث لا تقصد، إن لم

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/١٧٧)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير

(٦/٢٨٠٥)، وأحكام القرآن محمد عبد الله بن العربي (٣/٥٦٨).



تتعمد بحديثها الخضوع، بل كان هذا من طبيعتها.

٩- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْفَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩].

كان عادة نساء العرب التبذل، وكن يكشفن وجوههن كما يفعل الإماء، وكان ذلك داعية إلى نظر الرجال إليهن، فأمر الله رسوله ﷺ أن يأمرهن بإرخاء الجلايب عليهن إذا أردن الخروج لحوائجهن.

وكانت المرأة من نساء المؤمنين قبل نزول الآية تبرز -أي: تخرج- للحاجة فيتعرض لها بعض الفجار يظن أنها من الإماء، فتصيح به فيذهب، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ فنزلت الآية^(١).

فالشارع قد امر المرأة أن تستر وجهها ومحاسنها، فالوجه هو مكن الجمال - في الغالب - فإن أظهرت المرأة جمالها كانت عرضة للوقوع في الفاحشة وللتعرض للتحرش الجنسي، من قبل ضعفاء الإيمان، وذلك بقول سيء، أو فعل مشين، أو غير ذلك.

١١- قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٤٣/١٤)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير

(٢٨٦١/٦)، وأحكام القرآن محمد عبد الله بن العربي (٣/٦٢٤).

جَلَدَةٌ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ [النور: ٤]

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ﴾، أي: يسبون، أو يقذفون.

وقوله تعالى: ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾، ذكر النساء؛ لأنهن أهم، ورميهن بالفاحشة

أشنع، وأنكى للنفوس، وقذف الرجال داخل في حكم الآية.

والمراد بالمحصنات هنا: العفيفات^(١).

والتحرش الجنسي بالقول للعفيفات، ما هو إلا سب وإيذاء، لا سيما إن لم

يصل إلى درجة القذف، كما لو تكلم بكلام حب أو غزل.

١٢- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِئَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣].

قوله: ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ يدخل في ذلك الذكر والأنثى^(٢).

ووجه الشاهد هنا كالأية السابقة.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢/١٧٢)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير

(٦/٢٤٦٥)، وأحكام القرآن محمد عبد الله بن العربي (٣/٣٤٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٢/٢٠٩)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير

(٦/٢٤٨٢).

المطلب الثاني:

الأدلة من السنة على تحريم التحرش الجنسي

الأدلة من السنة على تحريم التحرش الجنسي منها ما هو ظاهر الدلالة في المحافظة على من ولاه الله أمرهم من ولاية الأمور من الآباء أو الأمهات، ووقايتهم من الانحرافات، ومنها ما هو مستنبط، ومن هذه الأدلة ما يلي:

١- ما رواه عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قال: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، الخادم راع في مسال سيده ومسؤول عن رعيته-قال: وحسبت أن قد قال- والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته»^(١).

فهذا توجيه نبوي كريم يحث على التربية الحسنة، والتعامل الحسن مع كل من ولانا الله أمره، من النساء أو الأطفال أو الخدم فالرعاية تعني الاهتمام، وبعض حالات التحرش تقع ممن يكون تحت ولاية الإنسان، كالأخ مع أخته أو غير ذلك

(١) صحيح البخاري، (٨٩٣)، (٢/ ٥).

من الأقارب أو الخدم أو غيرهم^(١).

٢- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٢).

فهذا التوجيه النبوي الكريم «وفرّقوا بينهم في المضاجع» يهدف إلى تعريف الطفل بأهمية الحلال والحرام، وإلى سد الذرائع، وإغلاق الطريق أمام النزوات التي قد توقع في الحرام، والشارع الحكيم أمر بالتفريق بين الأطفال -وهم إخوة- في سن عمرية مبكرة، وقد يظهر لنا منها أنهم مازالوا صغاراً، ولكن الشارع يدرك مرامي هذا الأمر، ولذا أمر بالتفريق بينهم وإذا كان الأمر قد جاء في حق الإخوة من البنين والبنات فغيرهم من باب أولى كالأقارب وغيرهم، مما قد يوقع الأخ بأن يتحرش بأخته أو العكس.

والشارع حينما أمر بالتفريق في المضاجع لم يأمر به بناءً على سوء الظن، بل

(١) ينظر: العنف الأسري، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، د/ عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، د/ صالح بن رميح الرميح، أ/ عبد المجيد بن طاش نيازي (٣٢).

(٢) سنن أبي داود، (٤٩٥)، (١/١٣٣) وشرح السنة، للبغوي، (٥٠٥)، (٢/٤٠٦)، وقال عنه الألباني: حديث حسن، ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني (٢/٧١٩).



أمر به من باب سد الذرائع، ولإغلاق الطرق المؤدية إلى ما قد يكون محظوراً؛ نتيجة لتشارك الذكور مع الإناث في المضاجع، فقد تحدث حركات غير مقصودة تثير كوامن الشهوة، أو يكون هناك نوع من الفضول لدى أحدهم يدفعه إلى حب استطلاع أمر ليس من المناسب أن يطلع عليه أو أن يشاهده، لاسيما أن هناك من قد يبلغ قبل سن الخامسة عشرة، مما قد يوقعه في فعل أمر محرم، يجهل عاقبته ولا يدري إلى أين ستكون نهايته.

وفي دراسة أجراها عالمان غربيان عام ١٩٨٩م، وجدا أنا (١٧٪) من العينة وهي (٥٢٦) طالباً جامعياً قد واجها الخبرة الجنسية مع أخواتهم، وكانت أكثر سن مروا فيها بهذه التجربة هي سن: الثامنة، ويقولان: إذا تم بين الأخ وأخته تلامس فإنها تترك اضطراباً جنسياً فيما بعد^(١).

وفي دراسة في دولة مصر، عن حوادث التحرش بالأطفال أشارت الدراسة إلى أن الاعتداء الجنسي على الأطفال يمثل (١٨٪) من إجمالي الحوادث المتعلقة بالطفل، وفيما يتعلق بصلة مرتكب الحادث بالطفل الضحية أشارت الدراسة إلى أن (٧٥٪) من الحوادث يكون الجاني له صلة قرابة بالطفل الضحية.

وهذه نسبة الحالات التي يتم التبليغ عنها، وما لا يتم التبليغ عنه فلا يعلم به

(١) ينظر: انتبه أولادك في خطر التحرش الجنسي بالأطفال الوقاية والعلاج، عائشة عادل (٣٠).

٣- عن عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما - أنه قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، قالت يا رسول الله: إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم» وذلك في حجة الوداع^(٢).

والشاهد من الحديث: أن النظر إلى المرأة - فضلاً عن الجميلة - يوقع حسرة، فكان العلاج منه ﷺ بصرف نظر الفضل بن عباس إلى الشق الآخر، وهذا من باب تغيير المنكر، وخوفاً من أن يقع في الفاحشة بهذه النظرة المحرمة، وقد تتجاوز الحسرة إلى التفكير في كيفية الحصول على شهوته ورغبته الجنسية من هذه المرأة، وبذلك قد يقع التحرش الجنسي من تأثير هذه النظرة المحرمة.

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها النساء، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رءوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا

(١) ينظر: التحرش الجنسي خطر يواجه طفلك، د/ سميحة محمود غريب (٧).

(٢) صحيح مسلم، (١٣٣٤)، (٢/ ٩٧٣).

يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»^(١).

والشاهد من هذا الحديث قوله: «ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رءوسهن كأسنمة البخت المائلة».

فقوله: «كاسيات عاريات» أي: تستر بعض بدنهن، وتكشف بعضه، أو تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهن، وقيل غير ذلك.

وقوله: «مميلات» أي: يعلمن غيرهن فعلهن المذموم، أو أنهن فاتنات لما يخرجن به من التبرج والطيب.

وقوله: «مائلات» يمشين متبخرات، ومائلات عن طاعة الله، وما يلزمهن حفظه.

وقوله: «رءوسهن كأسنمة البخت المائلة» أي: يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها ليرفع الخمار، ويكون كأنه سنام إبل^(٢).

وفي هذا الحديث إرشاد إلى الستر والحشمة في اللباس، فبعض حالات التحرش بالنساء سببه لبس ملابس شبه عارية، والواجب على الأولياء أن يحسنوا إلى أولادهم بتريتهم على الستر والملابس الحشمة، وعدم المبالغة بالتزين الذي

(١) صحيح مسلم، (٢١٢٨)، (٣/١٦٨).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (١٤/١١٠).

قد يثير إعجاب الآخرين، والذي قد يؤدي أحياناً بالأبناء الذكور إلى التشبه بالإناث.

٥- عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]. فقال الرجل: يا رسول الله: ألي هذا؟ فقال رسول الله ﷺ: «لجميع أمتي كلهم»^(١).

وقد تقدم الكلام على هذه القصة، وسبب نزول الآية في صور التحرش الجنسي. فالحديث صريح في كون الصلاة سبباً لتكفير هذا الذنب، ولا كفارة إلى على أمر محرم.

٦- عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضني، فعاد جلدة على عظم، فدخلت عليه جارية لبعضهم، فهش لها، فوقع عليها، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك، وقال استفتوا لي رسول الله ﷺ، فإني قد وقعت على جارية دخلت عليه، فذكروا ذلك لرسول الله

(١) صحيح البخاري (٥٢٦)، (١/١٤٠).



ﷺ وقالوا: ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به، لو حملناه إليك لتفسخت عظامه، ما هو إلا جلد على عظم، فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخ، فيضربونه بها ضربة واحدة^(١).

والمعنى أن رجلاً أصابه الضنى، وهو: شدة المرض، وسوء الحال، حتى نحل بدنه وهزل، ولما وقع منه ما وقع من دخول الجارية عليه، وهش لها، حتى وقع عليها، أي: زنى بها، ومع ذلك فقد أوجب النبي ﷺ عليه الحد، ولكنه يتناول بالضرب الخفيف الذي لا يهده^(٢).

فهذا الرجل، وهو في شدة المرض، لم يسلم من الوقوع في الفاحشة والزنا، ولو تأملنا الحديث، لوجدنا أن أبرز سبب لذلك هو الخلوة، ولين الكلام لها.

٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معه حرمه»^(٣).

(١) سنن أبي دواد (٤٤٧٢)، (٤/١٦١)، وقال عنه الألباني: حديث صحيح، السلسلة الصحيحة (٦/١٢١٥).

(٢) ينظر: معالم السنن، للخطابي (٣/٣٣٦)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٢/١١٠)، ونيل الأوطار شرح نقي الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للشوكاني (٣٢١٩)، (٧/١٤٤).

(٣) صحيح البخاري، (١٠٨٨)، ٤٣/٢.

قوله ﷺ: «ليس معها حرمة»، وفي رواية: «إلا ومعها رجل ذو حرمة منها»، وفي رواية: «إلا مع ذي محرم» هذا اختلاف في الصورة، وهما في المعنى سواء. وقد استدل بهذا الحديث على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم، على خلاف في الحج والعمرة^(١).

فالشارع منع المرأة من السفر إلا مع محرم؛ وذلك لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة، وسفرها بلا محرم - في الغالب - إغراء لها بالفجور، أو إغراء لغيرها بالفجور بها، وعرضة لأن يعتدي عليها ضعفاء النفوس بالتحرش بقول أو فعل أو غير ذلك.

وهناك من الصحابة رضي الله عنه من يمنع من تغريب المرأة الزانية التي لم تتزوج، ويكتفي بالجلد فقط، ويقول: حسبهما من الفتنة أن ينفيا^(٢). ومن أهل العلم من يسقط التغريب إذا لم تجد محرماً، كما يسقط سفر الحج، إذا لم يكن لها محرم^(٣).

(١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخارين للعيني (١٢٩ / ٧).

(٢) ينظر: الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٦ / ٢٥٥).

(٣) ينظر: الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٦ / ٢٦٠).

هذا إذا كان في إقامة حد شرعي فإن المرأة تمنع من السفر لمصلحة أعظم، وهي المحافظة عليها، فكيف بسفر امرأة لا تدعوله حاجة فضلاً عن الضرورة، ولا يترتب عليه ترك واجب، كسفر نزهة وسياحة، أو غير ذلك.

المطلب الثالث

دليل الإجماع على تحريم التحرش الجنسي

كما تقدم أن مصطلح التحرش الجنسي مصطلح حادث، ولذا فلن نجد إجماعاً لأهل العلم على تحريم التحرش الجنسي بهذا المصطلح، ولكن عند التأمل في كتب الفقهاء فسنجد إجماعاً لتحريم وسائله، والطرق المؤدية إليه ومن ذلك:

١- (والنظر إلى وجه الأرمـد^(١) لشهوة كالنظر إلى وجه ذوات المحارم والمرأة الأجنبية لشهوة، سواء كانت الشهوة شهوة الوطء، أو شهوة التلذذ بالنظر، فلو نظر إلى أمه وأخته وابنته بتلذذ بالنظر إليها كما يتلذذ بالنظر إلى وجه الأجنبية: كان معلوماً لكل أحد أن هذا حرام، فكذاك النظر إلى وجه الأرمـد باتفاق الأئمة)^(٢).

فالنظر إلى وجه الأرمـد لشهوة، أو إلى ذوات المحارم بشهوة، أو إلى المرأة الأجنبية، وسيلة من الوسائل التي يقع بها التحرش الجنسي.

(١) الأرمـد من لا يكون الشعر على ذقنه، ينظر دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون عبد النبي بن عبد الرسول الأحمـد (١/ ٢٦٧)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد محمد الفيومي (٢/ ٥٦٨).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، لابن تيمية (٢١/ ٢٤٥).

٢- وقد اتفق الفقهاء على أن التقبيل للمرأة الأجنبية محرم ولو لخطبة، وكذلك يحرم التلذذ بسماع صوتها^(١).

وتقبيل المرأة الأجنبية قد يكون وسيلة من وسائل التحرش الجنسي بها، حتى ولو كان لمسوغ خطبتها.

٣- واتفقوا على أن التقبيل للرجل مع الشهوة محرم، وخاصة الأمر^(٢).
وتقبيل الرجل مع الشهوة وخاصة الأمر قد يكون وسيلة من وسائل التحرش

به.

(١) ينظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، عثمان علي البارعي (١٥/٢)، وبلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد محمد الصاوي (٧٤٣/٤)، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، للماوردي (٢٨/١٧)، وكتابا لفروع ومعه تصحيح الفروع، لابن مفلح، (١٨٧/٨).

(٢) ينظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، عثمان بن علي البارعي (١٥/٢)، وبلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، للصاوي (٧٤٣/٤)، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي (١٩٣/٦)، وحاشيتنا قليوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي، وأحمد البرلسي عميرة (٢١٤/٣)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، (٢٣٦/١٠)، وكتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، لابن مفلح (١٨٧/٨).

والتحرش بالإشارة من الأخرس الذي تفهم إشارته، أو التحرش بالكتابة من الأخرس الذي لا تفهم إشارته، أو التحرش بالقول من غير الأخرس، هو أحياناً نوع من أنواع القذف^(١)، ولذلك يترتب عليه ما يترتب على القذف من وجوب الحد، ولا إجماع على حد إلا لكونه محرم، والتحرش القولي إن لم يترتب عليه حد القذف، ففيه التعزير.

(ولو قال: يا كافر، يا فاسق، يا سارق، يا منافق، يا فاجر، يا خبيث، يا أعور، يا أعمى، فلا حد عليه^(٢) في ذلك كله؛ لأنه قذفه بما لا يوجب الحدن فهو كما لو قال: يا كاذب، يا نمام، ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم، ولكنه يعزر لسب الناس وأذاهم، فأشبهه ما لو قذف من لا يوجب قذفه الحد)^(٣).

ولم أجد -حسبما اطلعت عليه- في كتب الفقهاء من أجاز لمس المرأة الأجنبية بشهوة، أو تقبيلها، أو أجاز التعرض لها بكلام فاحش، وكذلك الحال مع الرجل وبخاصة الأمرد، وكل هذا من التحرش الجنسي.

(١) وذلك كما لو قال: يا زان، أو يا زانية، ثم استطاع أن يثبت الزنى، ليدرأ عن نفسه حد القذف.

(٢) يعني: حد القذف.

(٣) الشرح الكبير، لابن قدامة، (٢٦/٣٧٥).

وقد جاء في نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١) في مادته التاسعة ما نصه: (من أهم واجبات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إرشاد النساء، ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة الإسلامية، وحمل الناس على أدائها، وكذلك النهي عن المنكر بما يحول دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعاً، أو اتباع العادات والتقاليد السيئة أو البدع المنكرة، ولها في سبيل ذلك كله اتخاذ الإجراءات، وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام).

والتحرش الجنسي بشتى أنواع وصوره منكر يجب نهى الناس عنه.

(١) نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٧)

وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٠٠هـ، ويحتوي على واحد وعشرين مادة.

طرق مواجهة التحرش الجنسي

أولاً دور الأسرة في مواجهة التحرش الجنسي:

تمثل الأسرة خط الدفاع الأول لمواجهة المشكلات الاجتماعية بشكل عام ومشكلة التحرش بشكل خاص، ولعل دور الأسرة هنا يتبلور في دورين أساسيين الأول يتمثل في التربية وعدم إعطاء الفرصة للأبناء من معرفة أصحاب السوء، والثاني يتمثل في تقبل المشكلات التي يتعرض لها الأبناء بخلق حالة من حالات الثقة بينهم وبين الآباء، الأمر الذي يجعل الضحية تصارح آباءها بما يحدث لها من حالات تحرش، وتغيير نظرة الأسرة إليها عند تعرضها لذلك من كونها متهمة إلى كونها ضحية، أما إذا نظرت إليها على أنها متهمة فإن ذلك سوف يزيد من تداعيات هذه الأزمة على حالتها النفسية رغم حاجتها إلى الدعم النفسي منهم في الإبلاغ عند تعرضها للتحرش بالشكل الذي يوفر لها ستاراً نفسياً جيداً^(١)، ومن ثم يجب على الأسرة أن تتخلص من هاجس الخوف حول التحدث عن التحرش الجنسي واعتقاد أن الصمت هو الحل الأسهل^(٢).

كما يجب على الأسرة أن تقوم بالدور التوعوي لأبنائها من حيث توعيتهم باستمرار تجنب السير في الأماكن المظلمة أو الهادئة أو النائية التي يسهل فيها

(١) د/ وليد رشاد زكي: التحرش الجنسي في المجتمع المصري، دراسة ميدانية على عينة من الفتيات المتحرش بهن، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٩٠.

(٢) انظر: د. أنيس حسيب، ص ٣٤٢.



للجاني الانفراد بالضحية أو الأماكن المزدحمة التي يمكنه فيها الإفلات، وكذلك تجنب أشخاص بعينهم فلا داعي للركوب بجوار السائق أو التبسط معه في الحديث وعدم الذهاب إلى عيادة الطبيب منفردة دون اصطحاب أحد المحارم أو إحدى النساء اللاتي تثقن بهن، وتوعية الأسرة للأبناء في طريقة اللبس بالشكل الذي يضيف عليهم طابع الاحترام، وبالسلوكيات السليمة وغير السليمة بأسلوب غير مباشر ليمكنهم من تجنب وقوع تحرش جنسي بهم، فضلاً عن توعيتهم بحقوقهم القانونية ومعرفتها جيداً وعدم التنازل عن أي حق منها^(١).

كما يجب على الأسرة تعليم الأبناء كيفية إشغال وقت الفراغ بما يفيد، وخلق الكثير من الاهتمامات النافعة على مستوى الفرد وأفراد أسرته ومجتمعه، فقد روى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ»^(٢)، وأن ترسم للأبناء صورة قديمة للقدوة سواء في محيط الأسرة أو غيرها وتوجيههم إلى الاقتداء به وترسم خطوه، امثالاً قوله الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۖ﴾ [الأحزاب: ٢١]. وتجنب الممارسة الجنسية بين الزوجين أمام الأبناء حتى لا يخلق

(١) أنيس حسيب، الموضوع السابق.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: باب الصحة والفراغ، رقم ٢٣٠٤، ج ٤، ص ٥٥٠، وابن ماجه في سننه: للإمام/ محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، باب الحكمة، رقم ٤١٧٠، ج ٢، ص ١٣٩٦.

لديهم حب التقليد والتجريب والفصل بينهم في المضاجع^(١).

كما يجب على الأسرة تيسير سبل الزواج بين الجنسين وإعادة النظر في الأعراف والتقاليد التي درجت عليها بعض المجتمعات فيما يتعلق بالكفاءة في الزواج أو نفقاته مما لا يمت إلى الإسلام بصلة استرشادًا بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض»^(٢)، وما روي عنه أيضًا أن النبي ﷺ قال: «تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك»^(٣)، فذلك من شأنه أن يقلل من ظاهرة التحرش.

ثانيًا: دور المؤسسات التعليمية في مواجهة التحرش الجنسي:

للمؤسسات التعليمية دور فعال في مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي وذلك من خلال نشر الوعي داخل المدارس والمعاهد وأروقة الجامعات باعتبارها الأداة الأهم في تشكيل الوعي والمحاولة الجادة منها في السعي لمواجهة الظاهرة وتحجيمها في الأبنية التعليمية والقضاء عليها، من خلال القيام بأبحاث علمية

(١) أ/ أحمد محمد عبد اللطيف عاشور وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: باب إذا جاءكم من ترضون دينه وفروجه، رقم ١٠٨٤، ج ٣، ص ٣٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم ٣٧٠٨، ج ٤، ص ١٧٥.

لمعرفة مدى حجم انتشار الظاهرة والعمل على حلها، والعمل على نشر الثقافة الجنسية فيما بين طلاب الجامعة من خلال عقد الندوات التوعوية للشباب في محاولة الوقوف على تحجيم الظاهرة وبيان الأضرار الناتجة عنها^(١).

كما يجب على المؤسسات التعليمية تطوير مناهج التعليم للمساهمة في نشر الثقافة الجنسية السليمة بين الشباب والمساعدة على كسر الحاجز النفسي فيما يتعلق بمثل هذه المشاكل، وإلحاق المدرسين بدورات تدريبية لتوعيتهم بمدى خطورة المشكلة وأسبابها وكيفية مواجهتها ومن ثم كيفية التعامل معها لقيامهم بالتوعية السليمة للطلبة، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمام الجنسيين للوقوف على أحدث معطيات التقدم العلمي بتيسير الاطلاع على الكتب والدوريات، وخفض القيمة المبالغ فيها بالنسبة لشبكة الانترنت لتمكين الراغبين من أصحاب الاهتمامات العلمية أو التثقيفية من التواصل مع أحدث ما وصل إليه العلم مع توجيههم إلى المواقع المفيدة لهم علمياً وتثقيفياً ومهنياً ودينياً^(٢).

ثالثاً: دور وسائل الإعلام في مواجهة التحرش الجنسي:

تلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً في ظاهرة التحرش الجنسي وذلك من خلال دورين أساسيين: الأول دور توعوي والثاني دور مرتبط بتصحيح المسار، والدور التوعوي لوسائل الإعلام يتمثل من خلال بث البرامج الهادفة بتوعية

(١) أ/ أحمد محمد عبد اللطيف عاشور وآخرون: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) د/ عبد الفتاح محمود إدريس، مرجع سابق، ص ٢١.

الجمهور بقضية التحرش الجنسي من حيث مخاطرة طريقة تعامل الضحية في مواجهة هذا الموقف فهذا النمط التوعوي من الممكن أن يمد الضحية بعد تثقيفي مهم تحتاج إليه، أما الدور المرتبط بتصحيح المسار فيتمثل في أن الإعلام يعتبر سلاحًا ذا حدين فكما أنه من الممكن أن يسهم بدور فعال في عملية مواجهة التحرش إلا أنه قد يروج لها أحيانًا من خلال تنامي القنوات الإباحية ومواقع الجنس عبر الانترنت مع الحرمان الجنسي والكبت لدى الشباب من شأنه أن يتسبب في حدوث التحرش الجنسي^(١)، وهنا يظهر دور الدولة في الرقابة على وسائل الإعلام والحد من الإعلام المسموم المباح وتشديد العقوبات لتجريم ذلك وتحويل الفضائيات التي تخاطب الغريزة إلى فضائيات علمية أو تثقيفية لقطع دابر الإثارة الجنسية التي تتخذها هذه الفضائيات منهجًا لها^(٢).

رابعاً: دور الدولة في مواجهة التحرش الجنسي:

مما لا شك فيه أن الأمن وتفعيل القانون يقع على عاتقهما الكثير عند الحديث عن الوقاية من ظاهرة التحرش الجنسي فيقع على الأمن توفير الضمانات الأمنية لحماية الضحية من التحرش الجنسي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الأمنية في القضاء عليه بصورة المختلفة التي تتعرض له، والجدية في متابعة

(١) د/ وليد رشاد زكي: مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) د/ عبدا لفتاح محمود إدريس: مرجع سابق، ص ٢١، أ/ أحمد محمد عبد اللطيف

عاشور وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٦.

البلاغات مع السرية في نفس الوقت حفاظاً على سمعة الضحية لأن معظم الحالات المتحرش بها ترفض أن تتقدم ببلاغات خوفاً على سمعتها لذا فإن مسألة السرية سوف تشجع على الإقدام بالتبليغ على هذه الجرائم^(١).

فضلاً عن دور الدولة التنموي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة من خلال القضاء على الفقر والبطالة- التي تؤدي إلى عنوسة الشباب مما يجعله يسلك مسلكاً غير شرعي لإشباع حاجاته الجنسية- والقضاء على الغلاء وارتفاع أسعار السكن وتوفير الوحدات السكنية للشباب^(٢)، بالإضافة إلى وضع التشريعات التي تحمي الضحية من التحرش الجنسي وتغليظ عقوبته، فلا شك أن التدخل في مثل هذه الأمور قد يحد بشكل كبير من ظاهرة التحرش.

خامساً: دور الدين في مواجهة التحرش الجنسي:

يعد الدين أفضل طرق الوقاية من التحرش الجنسي حيث إنه يمثل خط الدفاع الأول للوقاية منه، ويقع عاتق التربية الدينية في هذا السياق على عاتق الأسرة في نشر تعاليم الدين السمحة وغرس القيم الدينية لأبنائها مما يشكل حصناً لهؤلاء النشء وتربيتهم التربية الدينية السليمة دون الوقوع في الزلل أو الانسياق وراء الغرائز دون تبصر أو تروي، فعندما قال المصطفى ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم

(١) د/ وليد رشاد زكي/ مرجع سابق، ص ٩٠، ٩١.

(٢) أ/ أحمد محمد عبد اللطيف عاشور وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٨.

في المضاجع»^(١)، نجده قد جمع بين الرؤية الإيمانية والرؤية الأخلاقية في منظومة واحدة لدرجة أنه يمكن النظر إلى هذا الحديث بوصفه مدرسة تربوية كاملة إذ عرف الطفل منذ نعومة أظافره أن هناك حلالاً وحراماً.

وأمر الدين الآباء تعليم الأبناء آداب الاستئذان عندما يبدؤون مرحلة الفهم والإدراك حتى يتعلموا أن لكل شخص حرمة - حتى ولو كان قريباً - يجب إلا يتعداها، وبذلك يحفظ أبصارهم من أن تقع على عورات الكبار، وقد فصل القرآن الكريم المنهج الوقائي من جريمة التحرش فأمر الله عز وجل بغض البصر وحفظ الأعراض وعدم إيذاء المرأة سواء بالقول أو بالفعل قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، واعتبر الإسلام المرأة عرضاً يجب أن يصاب، ورفض وحرم كل اعتداء يقع عليها مثل الرجل فقال ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»^(٢).

وحذر الإسلام من الجلوس في الطرقات لما في ذلك من تتبع للرائحات والغاديات، ومنعاً لمظنة إيذاء الغير أو النظر إلى ما لا يجوز النظر إليه لذا أمر من يضطر للجلوس في الطرقات بغض البصر وكف الأذى والأمر بالمعروف والنهي

(١) أخرجه أبو داود في سننه: باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم ٤٩٥، ج ١، ص ١٨٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، رقم ٦٧٠٦، ج ٨،

ص ١٠، أبو داود في سننه: باب شفقة المسلم على المسلم، رقم ١٩٢٧، ج ٤، ص ٣٢٥.

عن المنكر بما في ذلك رفض إهانة المرأة والتصدي لمن يعتدي عليها ونصرتها وليس إيذاءها، وأمر بحفظ الفروج وفرض كثيرًا من الأحكام الشرعية التي تصون هذا العرض وأوجب عقوبات رادعة لكل من يعتدي عليه.

كما أمر الدين الآباء بصيانة الأبناء ومراقبتهم وسد الذرائع وإغلاق الطرق التي يمكن أن تفضي بهم إلى الوقوع في المحرم وغرس العفة والأدب والالتزام في نفوسهم منذ الصغر بحسبانهم مسئولين عن هذه الذرية أمام الله تعالى لما روى عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمر الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»^(١).

فضلاً عما يقع على عاتق المؤسسات الدينية من ضرورة تجديد الخطاب الديني ليتناسب مع القضايا الحياتية والمشكلات المجتمعية المعاصرة والتي من بينها مشكلة التحرش الجنسي^(٢)، وعدم إغفال جانب إنكار المنكر في المجتمع سواء من متطوعين بذلك أو من معنيين للقيام به من قبل ولي الأمر امتثالاً لقول الله عز وجل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم ٤٨٢٨، ج ٦،

ص ٧، والترمذي في سننه: باب الإمام، رقم ١٧٠٥، ج ٤، ص ٢٠٨.

(٢) د/ وليد رشاد زكي، مرجع سابق، ص ٨٩.

الْمُنْكَرِ ﴿[آل عمران: ١١٠]، وبهذه الوسائل ونحوها تجتث سبل التحرش وتقتلع جذور أسبابه من المجتمع، إلا أنه يمكن التأكيد على أن الحماية من هذه الظاهرة ليست مسؤولية جهة معينة بعينها أو مؤسسة بذاتها ولكنها مسؤولية المجتمع ككل.



المواجهة الشخصية للمتحرش

أقصد بذلك رد فعل المجني عليها لواقعة التحرش ذاتها. إن الرد السريع والحاسم على المتحرش من أول مرة من شأنه أن يوقف معظم المتحرشين عن التماذي في وقائع التحرش. لذلك يجب تدريب الإناث على ذلك حتى تصبح مستعدة للرد في أي وقت. بداية يجب أن تدرك أي أنثى أنها عرضة للتحرش الجنسي في أي وقت، مهما كان أسلوب حياتها وطبيعة ملابسها، أي أنه لا توجد امرأة محصنة ضد التحرش الجنسي. الرد السريع والحاسم على واقعة التحرش الجنسي يجب أن يتسم بالآتي^(١):

- ١- تخبر المجني عليها المتحرش بفعله (تذكر السلوك) بطريقة محددة وصوت مرتفع ووضوح دون موارد موضحة له سلوكه المرفوض.
- ٢- تطلب من المتحرش بصيغة الأمر التوقف عن هذا السلوك المرفوض بصوت مرتفع وصريح، فتقول له مثلاً: «لا تقل هذه الألفاظ لي مرة أخرى وإلا سأضطر للإبلاغ عنك» هذا الطلب لا يجب أن يشتمل على التمني أو الرجاء، فلا تقول مثلاً: «لو سمحت لا تفعل كذا»، بل يجب ألا يشتمل على ألفاظ مثل: «لو سمحت»، «من فضلك»... إلخ.

- ٣- لا تبدي أي أعذار لسبب رفضك لسلوك المتحرش، فلا تقولي: «لا تفعل

(١) د. هشام عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٦٣.

كذا لأنني متزوجة أو لأنني مخطوبة»، لأن قولك ذلك يعني أن هذا السلوك مقبول منك لولا ظروف ارتباطك بالزواج أو الخطبة، وهذا من شأنه أن يجعل المتحرش يكرر سلوكه مع غيرك غير المرتبطات أو حتى معك شخصياً إذا انفصلت عن زوجك أو خطيبك^(١).

٤- رد فعلك الواضح الصريح السابق ذكره قد يقابله مهادنة وخداع من المتحرش فقد يبدي اعتذاره بشدة ويأسف على ما فعل ويطلب منك الصفح وقبول اعتذاره. إذا حدث ذلك لا تقبلي اعتذاره نهائياً فلا تقول له: «أني سامحتك على فعلك» أو إني قبلت اعتذارك، لأن ذلك يعني بالنسبة للجانبي سهولة السيطرة عليك وسيكرر أفعاله ثانية ما دمت في النهاية تصفحين عنه. قد يحاول المتحرش أن يذكر لك تبريراً لسلوكه، فلا تدخل معه في حوار عن ذلك، معربة بقوة وشدة وصراحة أن سلوكه مرفوض مهما كانت مبرراته.

٥- تذكر دائماً أن واقعة التحرش لست مسئولة عنها سواء من خلال أسلوب حياتك أو طريقة ملابسك، فالمشكلة في المتحرش وليست فيك أنت. دائماً ضعي ذلك في تفكيرك، لأن اعتقادك بغير ذلك قد يجعلك تلقي باللوم على نفسك، وبالتالي سيكون رد فعلك على واقعة التحرش ضعيفاً،

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٣.



وهذا من شأنه أن يجعل المتحرش يتمادى في سلوكه^(١).

٦- يجب أن تتناسب لغة جسدك مع قوة وصراحة تعبيرك باللسان، لذلك أثناء طلبك من المتحرش التوقف عن هذا السلوك يجب أن تصوبي عينيك بصورة حادة إلى عيني المتحرش، وأن تكون رأسك مرفوعة وليست منخفضة، وأكتافك تكون راجعة للخلف، وأن تقفي على قدميك وقفة جادة ولا تبسمي، أي إنه لا يجوز لك أن تكلميه وأنت جالسة لأن هذا لا يعبر عن استنفارك ورد فعلك العنيف. كما إن نظرك للأرض أو في غير عيني المتحرش يعني أنك تخشين المواجهة وكل ذلك من شأنه أن يجعل المتحرش يتمادى. عليك دائمًا أن تتذكري أن المتحرش في موقف أضعف منك بكثير فلا تضعي نقاط القوة التي في حوزتك بعدم تناسب لغة جسدك مع لسانك.

٧- لا بد أن يتناسب رد فعلك مع سلوك المتحرش، فإذا اقتصر سلوك المتحرش على الألفاظ فيكون ردك بالرفض الصريح لهذا السلوك كما سبق ذكره. أما إذا تجاوز المتحرش ذلك وقام بفعل مادي على جسدك فيجب أن يقترن رفضك اللفظي بفعل مادي مثل الإمساك بقوة بيديه لإبعادها عن جسدك أو الضرب على يديه بشدة مع رفع صوتك تعبيرًا عن رفضك لهذا السلوك، وهذا الصوت المرتفع قد يصل إلى مسامع الآخرين

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٤.

فتجدي الدعم والمساندة منهم^(١).

٨- تحدثي عن واقعة التحرش التي تعرضت لها للآخرين المحيطين بك وبالمتهرش، فإذا كان المتحرش زميلك في العمل فاذكري واقعة التحرش لكل زملائك وزميلاتك لأن عدم حديثك عن واقعة التحرش سيجعل المتحرش يعتقد أنك خائفة على سمعتك فيتمادى في المرات القادمة أكثر وأكثر. أن تحدثك عن واقعة التحرش للمحيطين بالمتحرش سينقلك من الوقوع في التحرش مرة أخرى من هذا المتحرش أو من غيره المتواجدين في نفس المكان، وكذلك ستحمي زميلاتك من الوقوع ضحايا لسلوكيات هذا المتحرش. إن صمتك سيحمي المتحرش^(٢).

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٥.

(٢) هشام عبد الحميد، ص ٦٦.



توثيق وقائع التحرش الجنسي

كثيرات من ضحايا التحرش يتجاهلن واقعة التحرش ويتخذن موقفًا سلبيًا ويؤثرن السلامة حسب اعتقادهن معتقدات أن المتحرش سيتوقف عن التحرش لعدم الاستجابة له، لكن الواقع العملي يؤكد أن تجاهل واقعة التحرش وعدم اتخاذ أي موقف إيجابي للرد على المتحرش سيجعله يتمادى أكثر وربما يتعدى مرحلة التحرش اللفظي إلى التحرش البدني.

توثيق كل واقعة من وقائع التحرش يقتضي أن تسجل المجني عليها في سجل خاص بها تاريخ واقعة التحرش وساعة حدوثها وأسماء الشهود المتواجدين أثناء الواقعة أو الذين حضروا بناء على صوتها المرتفع في مواجهة المتحرش. كذلك يجب التحفظ على البريد الإلكتروني المتضمن للألفاظ أو واقعة التحرش وحفظه على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي حتى لو كان مصدره مجهولاً^(١).

إن التوثيق يجب أن يشمل أيضًا على الأفعال السلبية المترتبة على رفض سلوك المتحرش. مثال ذلك حصول العاملة على درجة أقل في تقييم الأداء الوظيفي إذا رفضت سلوك المتحرش من المشرف عليها أو مديريها. فيجب أن تسجل كل ذلك في أوراقها مع الاحتفاظ بصورة من تقييم الأداء الوظيفي الحالي

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٥.

(المنخفض) وصور من تقييم الأداء الوظيفي للسنوات السابقة^(١).

الإبلاغ عن واقعة التحرش:

(١) الإبلاغ الداخلي:

لابد أن تكون داخل المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) وأماكن العمل قسم للشئون القانونية تتولى التحقيق في كل ما يعرض عليها من مشاكل بين منسوبيها، بما فيها التحقيق في وقائع التحرش الجنسي. لذلك يجب أن تلجأ المجني عليها أولاً إلى قسم الشئون القانونية للإبلاغ عن التحرش الجنسي إذا حدث هذا التحرش داخل مكان الدراسة أو العمل. لكن هناك العديد من الصعوبات المترتبة عن الإبلاغ داخل أماكن العمل أو الدراسة تتمثل في:

(أ) أن الشئون القانونية عادة تحاول أن تقلل من حجم واقعة التحرش، وتحاول أن تغلق الموضوع تحقيقاً حفاظاً على سمعة مكان العمل أو الدراسة.

(ب) إذا تمسكت المجني عليها على عدم التنازل أو الصلح مع تعهد المتحرش على ألا يعود لمثل هذا السلوك مرة أخرى فإن الشئون القانونية تتخذ منها موقفاً عدائياً من المجني عليها بدلاً من مساندتها أو حتى بدلاً من الوقوف بحيادية في التحقيق.

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٦.



ج) تزداد المشكلة تعقيداً إذا كان المتحرش هو مدير العمل لأن الشؤون القانونية تعمل تحت رئاسته وتؤمر بأمره في معظم الأحيان، وبالتالي فإن نتائج التحقيق ستكون ظالمة ومجحفة للمجني عليها وقد يترتب عليها، نتائج سلبية خطيرة كالفصل من العمل أو إنقاص الحوافز أو ما شابه ذلك من العقوبات^(١).

وجود دليل على صحة الواقعة:

دائماً يجب على المجني عليها أن يكون معها دليل يؤكد صحة الواقعة مثل وجود شهود على الواقعة أو غير ذلك. أما إذا لم يكن لدى المجني عليها أي دليل على واقعة التحرش فيفضل عدم التقدم بالبلاغ لأن ذلك قد يدفع المحققين للاعتقاد بأنها مثيرة للمشاكل ليس إلا.

القوة في الكثرة:

عادة يرتكب المتحرش سلوكيات التحرش مع عدة ضحايا ولا يقتصر سلوكه على واحدة بعينها. لذلك يجب أن تتكلم المجني عليها عن واقعة التحرش مع زميلاتها فقد تشجع واحدة أو أكثر وتذكر أنها تعرضت أيضاً للتحرش من قبل ذات المتحرش. إذا استطاعت المجني عليها أن تقنع الأخرى المتحرش بها الصامته وأن تجعلها تتقدم ببلاغ مماثل، فإن ذلك من شأنه أن يعضد ويقوي من

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٧.

موقفها ويجعل روايتها أكثر تصديقاً^(١).

٢) الإبلاغ الخارجي:

بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام إذا كان المتحرش هو رئيس أو مدير المجني عليها يجب التقدم بالبلاغ مباشرة إلى النيابة الإدارية وعدم اللجوء إلى الشئون القانونية بمكان العمل لأنها تابعة للمتحرش، أما في حالات العاملات والموظفات في المصانع والشركات الخاصة فيجب أن تتقدم بالبلاغ مباشرة إلى النيابة العامة.

في كل الأحوال السابقة يجب أن تحتفظ المجني عليها بهدوء أعصابها وألا تنهز وتفقّد أعصابها حتى لا تخطئ في الآخرين وتفقد تعاطفهم ومساندتهم لها.

استشارة المحامي:

في كل الأحوال سواء كانت المجني عليها ستتقدم ببلاغ عن واقعة التحرش من عدمه، وسواء كان البلاغ داخل جهة العمل أم خارجها يجب أن تستشير محامياً في الواقعة وكيفية التصرف ومعرفة حقوقها التي كفلها لها القانون. يجب أن تكون هذه الاستشارة مبكرة وسابقة حتى لا تقع المجني عليها في أية أخطاء قانونية يكون من شأنها ضياع حقوقها.

(١) هشام عبد الحميد، الموضع السابق.

سرعة الإبلاغ:

إذا كانت المجني عليها تنوي الإبلاغ عن واقعة التحرش داخل مكان العمل أو الدراسة فيجب ألا تغادر مكان العمل أو الدراسة قبل الإبلاغ لأن هذا يعطيها مصداقية أكثر. أما إذا غادرت المكان وتقدمت بالشكوى في اليوم التالي أو الأيام التالية فهذا يقلل من مصداقيتها، لكنها يجب أن تستشير أو تستدعي محام قبل التقدم للبلاغ لمعرفة حقوقها^(١).

(١) هشام عبد الحميد، ص ٦٨.

عقوبة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي

التحرش الجنسي جريمة من الجرائم البشعة التي تمثل اعتداء على الأعراض وانتهاكاً لها وهي سبيل إلى الزنا والاعتصاب، ونظراً لخطورة هذا الفعل فإن الشريعة الإسلامية جرّمته وعاقبت عليه، وهو ما سوف أتناوله من خلا فرعين أتناول في الأول حكم التحرش وفي الثاني عقوبة التحرش.

الفرع الأول: حكم التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي:

سوف أتناول حكم التحرش الجنسي فأذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الأدلة التي نصت على تحريمه من الكتاب والسنة والإجماع، ثم أتناول حكم صور التحرش الجنسي.

أولاً: الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على تحريم التحرش الجنسي:

الأدلة من الكتاب:

١- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (٣٢) [الإسراء: ٣٢].

وجه الاستدلال: قال العلماء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾، أبلغ من أن يقول: ولا تزنوا، فإن معناه، لا تدنوا من الزن، ولا تخالطوا أسبابه ودواعيه^(١).

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢٥٣/١٠)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير،

فالله سبحانه وتعالى لم ينه عن الزنا فحسب، بل نهى عن قرب الزنا، وذلك بالابتعاد عن أسبابه ودواعيه: كالخلوة بالمرأة الأجنبية، أو إظهار المرأة لمحاسنها وجمالها، أو لين الكلام مع المرأة، أو غير ذلك من أسباب الزنا.

٢- قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وجه الاستدلال: أذية المؤمنين والمؤمنات هي بالأفعال والأقوال القبيحة، كالبهتان والكذب الفاحش المختلق، أو نسبة شيء إليهم وهم نه براء، على سبيل العيب والتنقص^(١).

ومن أذية المؤمنين أو المؤمنات التحرش الجنسي بشتى صورته وأشكاله من إشارة أو قول أو فعل أو كتابة أو غير ذلك.

الأدلة من السنة:

حفلت السنة النبوية بالعديد من الأحاديث التي أوضحت علاقة التحرش الجنسي بالزنا واعتبرته من مقدماته ومن أعظم الذنوب الواجب على المسلم الابتعاد عنها حتى لا يقع المحظور فنذكر منها.

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صفتان من أهل

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٢/٢٢٣)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (٦/٢٨٦٠).

انار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها النساء، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رءوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»^(١).

وجه الاستدلال: قوله ﷺ: «كاسيات عاريات» أي: تستر بعض بدنهن، وتكشف بعضه، أو تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهن، وقيل غير ذلك.

وقوله: «مميلات» أي: يعلمن غيرهن فعلهن المذموم، أو أنهن فانتات لما يخرجن به من التبرج والطيب.

وقوله: «مائلات» يمشين متبخترات، ومائلات عن طاعة الله، وما يلزمهن حفظه.

وقوله: «رءوسهن كأسنمة البخت المائلة» أي: يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصا أو نحوها ليرفع الخمار، ويكون كأنه سنام إبل^(٢).

وفي هذا الحديث إرشاد إلى الستر والحشمة في اللباس، فبعض حالات التحرش بالنساء سببه لبس ملابس شبه عارية، والواجب على الأولياء أن يحسنوا

(١) صحيح مسلم، (٢١٢٨)، (٣/١٦٨).

(٢) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، للإمام، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهروي الشافعي، ٢١، ص ٥١٤، ٥١٥.

إلى أولادهم بتربيتهم على الستر والملابس الحشمة، وعدم المبالغة بالتزين الذي قد يثير إعجاب الآخرين، والذي قد يؤدي أحياناً بالأبناء الذكور إلى التشبه بالإناث.

٢- عن أبي بكرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم فلا ترجعن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض الا ليلغ الشاهد الغائب فلعل بعض من يبلغه يكون أوعى له من بعض من سمعه»^(١).

وجه الاستدلال: دل الحديث على تحريم الاعتداء على الأعراض صراحة فقد وقف الرسول ﷺ في البلد الحرام والشهر الحرام شهر ذي الحجة وفي يوم النحر وقام خطيباً بالنساء وواعظاً محذراً لهم بجرم وتحریم الاعتداء على الأعراض والأموال والدماء، ويزيد الرسول ﷺ بأن قد نهى عن ارتكاب هذه الاعتداء وربطها بجريمة يوم الحج وفي شهره الحرام وفي بلده الحرام، فدل ذلك على تحريم التحرش الجنسي بما فيها اعتداء على الأعراض المراد بها في الحديث.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب تغليظ تحريم الدماء، ٤٤٧، ٥/ ١٠٧.

٣- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «اضمنوا لي ستاً من أنفسكم أضمن لكم الجنة؛ اصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدوا إذا اتتمتم واحفظوا فروجكم وغضوا أبصاركم وكفوا أيديكم»^(١).

وجه الاستدلال: دل الحديث دلالة وواضحة على تحريم هذه الأفعال التي تؤدي إلى البعد عما وعد به بضمنان الجنة، ونبذ التحرش فهو من مقدمات الزنا والذي يعتبر من أعظم الذنوب وكان ثواب تجنب هذه الأفعال هو الفوز بالجنة.

الدليل من الإجماع:

نظراً لكون مصطلح التحرش الجنسي مصطلحاً حديثاً فلن نجد إجماعاً لأهل العلم على التحريم بهذا المصطلح ولكن عند التأمل في كتب الفقهاء نجد إجماعاً لتحريم وسائله والطرق المؤدية إليه، ومن ذلك اتفاق الفقهاء على تحريم:

(١) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام / أحمد عبد الرحمن محمد البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩ / ١٩٧.



النظر بشهوة لمن يحرم النظر إليه^(١)، الخوة بالمرأة الأجنبية^(٢)، مس جسد من لا يحل مس جسده^(٣)، والمخاطبة بين الجنسين عند الخوف من المحذور^(٤)، ومن ثم يمكن القول بأهل العلم قد أجمعوا على تحريم التحرش الجنسي باعتباره مخالفاً للفطرة السليمة ودليلاً على دناءة الفكر وخبث النفس وضعف الوازع الديني واعتبروه جريمة من الجرائم المستوجبة للعقوبة بشتى أشكاله وطرقه

(١) الاختيار لتعليل المختار، ١٦٦/٤، كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني ٥٣٦/٢، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، ٣/٣٠٠، كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أحصر المختصرات ٢/٥٨٠، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات ٢/٦٢٧، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥/٤١٣.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢/٣٣٩، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان ١/٣٢٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٤٣٥، حاشية العبادي على الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٤/٣٦٥، شرح منتهى الإيرادات للبهوتي ٣/٢٠٦.

(٣) الهداية في شرح بداية المبتدئ ٤/٣٦٨، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير ١/٢٩٠، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ٣/١١٣، كشف القناع عن متن الإقناع ٢/١٥٤.

(٤) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ١/٤٠٦، بلغة السالك لأقرب المسالك ٤/٧٤٣، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ٤/١٨٤، شرح منتهى الإيرادات ٢/٦٢٧، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٥/٢٢، المبدع في شرح المقنع ٦/٨٩.

وأساليبه المستفزة والقييحة.

ثانيًا: حكم صور التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي:

(أ) حكم التحرش اللفظي:

التحرش اللفظي مرفوض في الشريعة الإسلامية سواء كان ذلك عن طريق عام أو خاص، جهراً مسموعاً من جمهور عام أو من المتحرش به خاصة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [١٨] [ق: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [٧١] [الأحزاب: ٧٠-٧١]، يقول بن كثير: يقول تعالى آمراً عباده المؤمنين بتقواه وأن يعبدوه عبادة من كأنه يراه وأن يقولوا قولاً سديداً أي مستقيماً لا اعوجاج فيه ولا انحراف ووعدهم أنهم إذا فعلوا ذلك أثابهم عليه بأن يصلح لهم أعمالهم أي يوفقهم للأعمال الصالحة وأن يغفر لهم الذنوب الماضية وما قد يقع منهم في المستقبل يلهمهم التوبة منها^(١).

حكم التحرش غير اللفظي:

التحرش غير اللفظي مرفوض في الشريعة الإسلامية قال تعالى: ﴿قُلْ

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٦/ ٤٣٠.



لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَّهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا
يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ [النور: ٣٠]، قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ ﴿١٩﴾
[غافر: ١٩]، فقد أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام أن يأمر المؤمنين بغض أبصارهم
وحفظ فروجهم وأن يعلموا بأن الله شاهد على أعمالهم ومطلع عليها، قال ابن
القيم: «ولما كان مبدأ ذلك يعني: الزنى من قبل البصر جعل الأمر بغضه مقدماً
على حفظ الفرج فإن الحوادث مبدؤها من البصر كما أن معظم النار من مستصغر
الشرر فتكون نظرة ثم تكون خطرة ثم خطوة، ثم خطيئة^(١)»، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ
مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ﴿٣٦﴾
[الإسراء: ٣٦]، يقول ابن القيم: «لما كانت العين رائداً والقلب باعثاً وطالباً وهذه لها
لذة الرؤية وهذا له لذة الظفر كانا في الهوى شريكي عنان ولما وقعا في العناء
واشتركا في البلاء أقبل كل منهما يلوم صاحبه ويعاتبه فقال القلب للعين أنت التي
سقتني إلى موارد الهلكات وأوقعتني في الحسرات بمتابعتك اللحظات ونزهت
طرفك في تلك الرياض وطلبت الشفاء من الحديق والمراض^(٢)».

والواجب على كل مسلم إذا وقع نظره على ما حرم الله أن يصرف بصره ولا
يتبع النظرة النظرة لما روي عن جرير بن عبد الله قال: «سألت رسول الله ﷺ عن

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، ١/ ١٥٢.

(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام ابن قيم الجوزية، (١٠٦).

نظر الفجاءة فأمرني أن أصرف بصري»^(١)، فإذا غض المؤمن بصره وحفظ فرجه أمن - بإذن الله - من الوقوع في المحرم ومنه التحرش الجنسي.

حكم التحرش الجسدي:

التحرش الجسدي مجرم في الشريعة الإسلامية وتأكيداً على تجريم هذه الصورة الخاصة بالتحرش والمنافية للآداب السامية والأخلاق يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلَيْسَتْهُمْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(٢)، فكل من يجاهر بفحش يعاقب باسم التحرش الجسدي المجاهرة بالفحش، وكذلك كل من قام بمضايقه الغير بأفعال من شأنها أن تنال من الكرامة أو تخدش الحياء يعاقب أيضاً باسم التحرش الجسدي^(٣).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب نظر الفجاءة، ٥٧٧٠، ٦ / ١٨١، والترمذي في سننه، باب نظرة الفجاءة، ٢٧٧٦، ٥ / ١٠١.

(٢) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، للإمام / شمس الدين البرماوي أبو عبد الله محمد عبد الدائم موسى النعيمي العسقلاني، ت: لجنة مختصة من المحققين، دار النوادر، ٣٤٨٤، ١٠ / ٧٣.

(٣) د. أنيس حسيب، ص ٣٨٠.



الفرع الثاني: عقوبة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي:

العقوبة في الفقه الإسلامي هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع بالابتعاد عن كل قول أو فعل يستقبحه الشرع وإصلاح حال البشر وحمايتهم من المفسد واستنقاذهم من الجهالة وإرشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصي وبعثهم على الطاعة^(١)، وتعد جريمة التحرش الجنسي إحدى الجرائم التي يعاقب عليها في الشريعة الإسلامية بالتعزير لكونها من قبل الجرائم التي ليس لها حد مقدر يوقع على الجاني وهذا مجال التعزير الذي يعد مناسباً تماماً لمقاومة هذه الجريمة، حيث إن التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة كاستمتاع لا حد فيه أي كمباشرة دون الفرج^(٢)، وقد اتفق الفقهاء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيه حد^(٣).

ومعلوم أن كل صور التحرش الجنسي التي تبدأ من الكلام الفاحش والمعاكسة وغيره -التحرش اللفظي- مروراً بالحركات الجنسية كالصبصة والصفير وإرسال القبلات باليد وغيره- التحرش بالإشارة- وصولاً إلى الملامسة والاحتكاك والتحسس والمضايقات وغيره -التحرش الجسدي- ليس لها حد

(١) عبد القادر عودة، مرجع سابق، ٦٠٩.

(٢) الروض المربع شرح زاد المستقنع، للبهوتي، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة، ١/ ٦٧١.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥/ ٤٠٢.

مقدر ما دامت لم تصل حد الاغتصاب، وإنما تدل على سوء أدب من يقوم بها ومدى احتياج من يأتيها إلى التأديب والإصلاح فكل ما دون الوقاع من الأفعال التي تمس العرض كجريمة التحرش الجنسي تعتبر في الشريعة الإسلامية من المعاصي التي ليست فيها عقوبة مقدرة ويجب فيها التعزير^(١).

فمن تحرش بإنسان ذكرًا كان أو أنثى صغيرًا كان أو كبيرًا يجب بحقه عقوبة تعزيرية حسب ما يراه القاضي^(٢) يقدرها بحسب المصلحة في كل زمان ومكان وبحسب حال الجاني والمجني عليه وبحسب الجرم صغر أو كبر^(٣)، ولا يجب أن يتساوى العقاب في جميع الأحوال ومن يقوم بالمساواة في كل حال لم يفقه حكمة الشارع من العقوبة^(٤)، ليتمكن ولاية الأمور من مواجهة مدى انتشار الجرائم وبشاعتها فمن يكتفي بمعاكسة المجني عليه لا يكون عقابه كمن يتحسس أو يمسك بجسد غيره أو يكشف أعضائه التناسلية ويتعمد أن يريه إياها.

(١) د/ عمر عبد العزيز: التعزير في الشريعة الإسلامية، (١٨٨).

(٢) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، سعود بن عبد العالي العتيبي، دار التدميرية، ١/ ٢٠٤.

(٣) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، ١/ ١٣١.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، دار الكتب العلمية، ٢/ ٢٣.



وإن كان الفقهاء قد صرحوا بأن التعزير يختلف باختلاف الجاني حيث لا يتساوى أهل الصيانة وذو الهيئة في التأديب مع أهل البذاءة والسفاهة^(١)، فنرى مع البعض^(٢) أن من ينزل بنفسه إلى ممارسة هذا السلوك لا يمكن أن يكون من أهل الصيانة أو من ذوي الهيئة؛ لأن جميع صور التحرش الجنسي لا تصدر إلا من شخص دنيء القدر سيئ الخلق يحتاج إلى إعادة تأديب وتقويم، فليس المراد بذوي الهيئة أو رفيع القدر من كان ذا مال أو جاه كصاحب شركة أو مديرها - وكثيراً ما يقوم هؤلاء بالتحرش - أو مسؤول كبير أو معلم، وإلا لأفلت هؤلاء جميعاً من العقوبة، إنما المراد بذوي الهيئة من كان من أهل الآداب الإسلامية وهؤلاء لا يمكن أن يأتي أحد منهم بتصرف مثل التحرش الجنسي.

والعقوبات التعزيرية متنوعة ومتفاوتة فقد تكون بالتوبيخ أو بالهجر أو بالتنكيل أو بالغرامة المالية أو بمصادرة المال أو إتلافه أو الفصل من الوظيفة أو بالحبس أو بالجلد أو بهما معاً، وقد تصل إلى من هو أعلى من ذلك فيكون التعزير

(١) الأحكام السلطانية للماوردي، ٣٤٤/١.

(٢) د/ شبل إسماعيل عطية، مرجع سابق، ص ١٠١٩.

بالقتل ومرد ذلك كله يرجع إلى اجتهاد القاضي الناظر في القضية^(١)، فالتعزير يتصف بالمرونة التي تمكنه من حفظ أمن المجتمع واستقراره، بالمبادرة إلى مواجهة الجريمة عن طريق تجريم الأفعال التي تشكل تهديدًا للمجتمع والتي لم تقدر لها عقوبات في الشريعة الإسلامية^(٢)، وأحوال النساء مختلفة في التعزير فمنهم من ينزجر بالصيحة ومنهم من يحتاج إلى اللطمة وإلى الضرب ومنهم من يحتاج إلى الحبس^(٣).

وباستعراض العقوبات التعزيرية ومدى ملائمة أي منها للمتحرش جنسيًا نجد أن هناك ثلاثة أنواع من هذه العقوبات هي الحبس والغرامة والتنكيل ويمكن تطبيقها مجتمعة أو الاستعانة باثنين منها أو بواحدة فقط حسب قدر الجريمة وحال المجرم وما إذا ارتكبت الجريمة في صورتها البسيطة أو المشددة.

(١) ينظر: د/ أحمد موافى، من الفقه الجنائي المقارن بين الشريعة والقانون، القاهرة، ١٣٨٤، ص ٧٢، د/ زيد عبد الكريم زيد، العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي، دار العاصمة، الرياض، ٤٨٧.

(٢) د/ أبو حسان محمد، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنار الزرقاء- الأردن، ١٩٨٧، ص ٥٤١.

(٣) شرح فتح القدير، ٥/ ٣٤٥.

أولاً: عقوبة التحرش الجنسي في صورتها البسيطة:

يمكن تقرير عقوبة الحبس كعقوبة وحيدة في جريمة التحرش الجنسي البسيطة حالة عدم توافر ظرف يشدد من العقاب على الجاني، كما يمكن إضافة عقوبة التنكيل-التحقير-كعقوبة تكميلية مثل حلق الشعر كله أو بعضه بطريقة مهينة للجناة ممن يتضررون من هذا الأمر كما يقومون بمعاكسة الفتيات في الطرقات والمدارس والجامعات أو من يتحرشون بزميلاتهن في العمل^(١).

ثانياً: عقوبة التحرش الجنسي في صورتها المشددة:

تجتمع العقوبات الثلاثة الحبس والغرامة والتنكيل لمواجهة الحالات التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة التحرش الجنسي مثل العلاقة الأسرية واستغلال السلطة والتهديد والملاحقة والتتبع بين الجاني والمجني عليه، فيعاقب المدير أو رئيس العمل بالسجن والغرامة وينكل به كعقوبة تكميلية بأن يفصل من منصبه بسبب التحرش الجنسي بمرؤوسيه، ويمنع الأستاذ بعد قضاء فترة الحبس ودفع الغرامة من إلقاء المحاضرات أو الاختلاط بالطلبة ولو لفترة محدودة وكذلك المعلم في المدرسة، ويتم تصوير الجناة في التحرش الجنسي الجماعي وعرض صورهم على الملأ عبر وسائل الإعلام وتسحب القوامة أو الوصاية ممن يستغل سلطته الأسرية في التحرش الجنسي بمحارمه وغير ذلك من أساليب الاستخفاف

(١) د. أنيس حسيب، ص ٣٨٤.

المشروعة التي ربما تؤدي ثمارها في مقاومة الجريمة أكثر من غيرها^(١).

ومن ثم فإن العقوبة المقررة لجريمة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي هي التعزير، وذلك لأن التحرش الجنسي من الأفعال أو الأقوال التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة، ويكون التعزير بقدر ما يراه القاضي على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته فإن كان كثيرًا زاد في العقوبة بخلاف ما إذا كان قليلًا، وعلى حسب حال الجاني فإذا كان من المدمنين على الفجور أو توافر فيه وصف معين زاد في العقوبة بخلاف المقل من ذلك أو لم يتوافر فيه ذلك الوصف، وتطبق العقوبة على كل من اقترف جرمًا معاقب عليه دون النظر إلى شخصيته أو مركزه فهي تطبق على الحاكم والمحكوم وعلى الغني والفقير^(٢).

(١) د/ شبل إسماعيل عطية، مرجع سابق، ص ١٠٢١.

(٢) د/ توفيق علي وهبة، الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية، عكاز للنشر والتوزيع،

تطور قوانين التحرش الجنسي في أماكن العمل في

العالم

في الولايات المتحدة يحظر قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ م في بابه السابع التمييز في مجال العمل على أساس العرق، والجنس، واللون، والأصل القومي، أو الدين. حظر التمييز على أساس الجنس يشمل كل من الإناث والذكور. التمييز في مجال العمل على أساس الجنس يحدث عندما يشترط صاحب العمل تعيين جنس معين دون الجنس الآخر في وظيفة معينة أو عندما يطلب صاحب العمل تعيين أشخاص لهم مواصفات معينة وتكون هذه المواصفات عائقاً أمام أحد الجنسين لشغل هذه الوظيفة^(١).

لم يبدأ الاهتمام الحقيقي بقضية التحرش الجنسي إلا عندما طالبت النساء في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات من القرن الماضي باعتبار التحرش الجنسي نوعاً من التمييز الجنسي.

في عام ١٩٧٠ م أصدرت لجنة تكافؤ فرص العمل الأمريكية لوائح لتعريف التحرش الجنسي، وذكرت أنه شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس وهو محظور طبقاً لقانون الحقوق المدنية الصادر هناك عام ١٩٦٤ م.

في عام ١٩٨٦ م أثناء نظر المحكمة العليا الأمريكية لقضية بنك مريتور

(١) هشام عبد الحميد، ص ٢١.

للادخار ضد ففسون؁ وضعت هذه المحكمة تعريفًا للتحرش الجنسي بأنه انتهاك للباب السابع لقانون الحقوق المدنية؁ ووضعت معايير لتحديد ما إذا كان سلوك الشخص مرحبًا به من قبل المجني عليها؁ ومستويات مسؤولية صاحب العمل؁ وما إذا كان الكلام أو السلوك في حد ذاته يخلق بيئة عدائية من عدمه^(١).

قانون الأحوال المدنية الأمريكي الصادر عام ١٩٩١م أضاف للباب السابع من القانون السابق ١٩٦٤م أحكامًا حمائية تشمل توسيع نطاق حقوق المرأة للمقاضاة والحصول على التعويض المناسب للأضرار التي أصابتها من جراء التمييز على أساس الجنس أو التحرش الجنسي. كذلك شهد عام ١٩٩١م الحكم في أول قضية تحرش جنسي وفقًا لهذا التعديل الجديد للقانون وذلك في القضية التي رفعتها جنسون ضد إحدى الشركات؁ هذه القضية مهدت الطريق أمام الآخرين وأرست السماح بطلب التعويض عن الأضرار النفسية المصاحبة للتمييز على أساس الجنس أو التحرش الجنسي.

في عام ١٩٩٨م أقرت إحدى المحاكم في الولايات المتحدة أن أصحاب العمل أيضًا عرضة للتحرش الجنسي من طرف موظفيهم. وكذلك أرست إحدى المحاكم عدم اشتراط أن يكون التحرش بغرض الرغبة الجنسية لتجريمه حيث أكدت على أن أي تمييز قائم على أساس الجنس هو تحرش جنسي طالما أنه يضع المجني عليها عمليًا في ظروف عمل غير ملائمة بغض النظر عن جنس المجني

(١) هشام عبد الحميد؁ ص ٢٢.

عليها (أنثى أو ذكر) أو جنس المتحرش (ذكر أو أنثى).

في عام ٢٠٠٦م تم في الولايات المتحدة تنقيح معايير انتقام صاحب العمل لشكوى المجني عليها من التحرش الجنسي لتشمل أي قرار وظيفي سلبي أو معاملة سلبية للمجني عليها بعد الشكوى.

على المستوى الدولي كان لمنظمة العمل الدولية العديد من النصوص والاتفاقيات التي تناولت موضوع التحرش الجنسي. ففي عام ١٩٨٥م صدر قرار مؤتمر العمل الدولي حول الفرص والمعاملة المتساوية للنساء والرجال في وظائف العمل، وذكر هذا القرار أن التحرش الجنسي في أماكن العمل يعوق ظروف العمل، وأوصى بوضع سياسات وإجراءات للمساواة بين الجنسين ومكافحة التحرش الجنسي. وفي عام ١٩٨٩م أصدرت منظمة العمل الدولية اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية للحماية من التحرش الجنسي، وقد نصت هذه الاتفاقية على أنه: «على الحكومات أن تعتمد تدابير خاصة تضمن تمتع العمال من الجنسين الذين ينتمون إلى هذه الشعوب بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في مجال الاستخدام والحماية من التحرشات الجنسية».

وفي عام ١٩٩١م صدر قرار مؤتمر العمل الدولي الخاص بالعاملات، حيث طالب مكتب العمل بإعداد نماذج تدريبية ومواد خاصة بالقضايا الكبرى للعاملات كالتحرش في أماكن العمل.

في عام ١٩٩٧م أطلق الاتحاد الدولي لعمال النقل حملة حول التحرش

الجنسي ركزت على سوء المعاملة التي تتعرض لها موظفات خطوط الطيران.
في عام ١٩٩٨م أصدر المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لحرية النقابات
التجارية برنامج عمل لمكافحة التحرش الجنسي.

إضافة للولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت في العديد من دول العالم
القوانين المختلفة التي تعرف التحرش الجنسي وتعاقد عليه مثل:

- قانون التمييز على أساس الجنس في استراليا الذي صدر عام ١٩٨٤م.
- في دول الاتحاد الأوروبي بدأ الاهتمام بالتحرش الجنسي في أماكن
العمل عام ١٩٨٦م وذلك من خلال قرار البرلمان الأوروبي حول العنف
ضد النساء، وكذلك بصدور توصيات اللجنة الأوروبية عام ١٩٩١م،
ومناقشة الموضوع في عدة اجتماعات للجنة الأوروبية عام ١٩٩٦م
وعام ١٩٩٩، ثم تبني مشروع قانون عام ٢٠٠٢م للفرقة بين السلوك
الجنسي الذي يعتبر تحرش جنسي وبين السلوك على أساس الجنس
الذي اعتبروه تحرشاً، وكلنهم اعتبروا كلا السلوكين شكلاً من أشكال
التمييز على أساس الجنس وتم حظرهما.
- في بريطانيا تم تعديل قانون التمييز الصادر عام ١٩٧٥م وذلك لمواجهة
التحرش الجنسي وذلك في عام ١٩٨٦م، ثم صدر عام ١٩٩٧م القانون
رقم ٤٠ للحماية من التحرش الجنسي سواء في أماكن العمل وفي
غيرها.

- في عام ١٩٨٨ م صدر قانون تكافؤ فرص العمل في إسرائيل معتبراً انتقام صاحب العمل من العامل الذي يرفض التحرش الجنسي جريمة. لكن هذا القانون لم يتم تفعيله حتى صدر قانون التحرش الجنسي الإسرائيلي الذي جعل هذا السلوك غير مشروع.
- أصدر التجمع الكاريبي عام ١٩٩١ م نموذج قانون الحماية ضد التحرش الجنسي، وذلك تمهيداً لإصدار قوانين تتعلق بقضايا تخص النساء.
- في فرنسا تناولت المواد من ٢٢٢ حتى ٢٣٣ من قانون العقوبات الفرنسي تعريف التحرش الجنسي وعقوبته، ثم صدر في عام ١٩٩٢ م القانون رقم ١١٧٩ الخاص بإساءة استخدام السلطة في علاقات العمل وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الجنسية وتعديل قانون العمل وقانون أصول المحاكمات الجزائية.
- في منظمة الدول الأمريكية صدرت اتفاقية البلدان الأمريكية عام ١٩٩٤ م بشأن منع واستئصال العنف ضد النساء، والمعاقبة عليها. في هذه الاتفاقية تم تعريف التحرش الجنسي في أماكن العمل على اعتباره شكلاً من أشكال العنف ضد النساء، وقد أكدت هذه الاتفاقية حق النساء في حياة خالية من العنف.
- في عام ١٩٩٥ أصدرت باراجواي الأحكام الجديدة لقانون العمل رقم ٤٩٦ حيث أدخلت التحرش الجنسي ضمن أعمال العنف التي تبرر إنهاء

علاقة العمل.

- في الفلبين صدر عام ١٩٩٥م قانون مكافحة التحرش الجنسي وهو مكون من عشرة أقسام ليتحدث عن توضيح التحرش الجنسي في أماكن العمل والدراسة وواجبات ومسؤوليات صاحب العمل وعقوبات هذا التحرش.
- في عام ١٩٩٧م أقرت إحدى الولايات الهندية مبدأ أن التحرش الجنسي غير مشروع.
- في عام ٢٠٠٢م ألزم مجلس برلمان الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إصدار قوانين لمنع التحرش الجنسي في أماكن العمل أو تعديل القوانين الموجودة لمنع أشكال التمييز على أساس الجنس والتحرش الجنسي، والعمل على إصدار هذه القوانين قبل شهر أكتوبر لعام ٢٠٠٥م.
- في عام ٢٠٠٥م أضافت الصين أحكامًا جديدة على قانون حماية حق المرأة ليشمل التحرش الجنسي، وفي عام ٢٠٠٦م تم صياغة ملحق شنغهاي للمساعدة في تعريف التحرش الجنسي في الصين.
- في الدانمارك صدر القانون رقم ١٥٨٥ في ٢١/١٢/٢٠٠٥م الخاص بالتحرش الجنسي.
- في تونس يعتبر التحرش الجنسي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن



لمدة عام أو بغرامة قدرها ثلاثة آلاف دينار. يشترط لتوافر الجريمة التكرار في المضايقة والتصرف والأفعال والأقوال، وأن تكون الغاية جنسية لإشباع رغبة المتحرش أو رغبة الغير، ويمكن إثبات التحرش الجنسي بكل وسائل الإثبات كشهادة الشهود والاعتراف أو من خلال التصوير أو التسجيل الصوتي، يتضح ذلك من خلال تعريف المشرع التونسي للتحرش الجنسي الذي جاء بالفصل ٢٢٦ من المجلة الجزائية، وعرفه بأنه: «الإمعان في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تنال من كرامته وأن تחדش حيائه وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية أو ممارسة ضغوط عليه من شأنها إضعاف إرادته على التصدي لتلك الرغبات».

● في الجزائر تنص المادة ٣٤١ مكرر من قانون العقوبات الجزائري على معاقبة كل مستغل لوظيفته أو سلطته أو هيئته عن طريق إصدار أوامر للغير بالتهديدات أو بالإكراه والضغوطات بقصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية بالحبس من شهرين لسنة وبغرامة من ٥٠ إلى ١٠٠ ألف دينار.

● في المغرب تنص المادة ٣٠٥/١ من مجموعة القانون الجنائي المغربي على أنه: «يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبالغرامة من خمسة آلاف إلى خمسين ألف درهم كل من استعمل ضد الغير أوامر وتهديدات أو وسائل الإكراه أو أية وسيلة أخرى مستغلاً السلطة التي تخولها لها مهامه لأغراض ذات طبيعة جنسية».

معظم القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية كانت تهدف للقضاء على التحرش الجنسي بإنشاء قسم لتلقي الشكاوى داخل مكان العمل عند التحرش الجنسي، مع وضع أطر قانونية لمعاقبة المتحرش سواء بدفع تعويضات أو غيرها، مع علاج ضحية التحرش الجنسي من الأضرار التي لحقت بها^(١).



(١) انظر المبحث كله ملخصاً: التحرش الجنسي وجرائم العرض، د. هشام عبد الحميد فرج، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١١، ص ١٩-٢٦.



التعليق على المواد

المادة الأولى: «يقصد بجريمة التحرش لغرض تطبيق أحكام هذا النظام كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه شخص آخر، تمس جسده أو عرضه أو تخدش حيائه بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة».

التعليق

ورد في الفصل التمهيدي التعاريف المتعددة لجريمة التحرش بشيء من التفصيل، وأريد هنا أن أوضح وأفصل العبارات المتعلقة بالتحرش الواردة في هذه المادة: مثل: (قول، فعل، إشارة).

أولاً: القول: التعريف اللغوي:

القول في اللغة: القاف والواو واللام أصل واحد صحيح، والقول: الكلام، أو كل لفظ مذل به اللسان، تاماً أو ناقصاً، يقال: قال يقول قولاً، والمِقُول: اللسان، والقول في الخير، وقيل: القول في الخير والشر، والقال والقيل والقاله في الشر، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»^(١).

(١) صحيح البخاري، حديث رقم ٢٤٠٨، ٣/ ١٢٠.

فنهى ﷺ عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا، وقال كذا^(١)..

التعريف الاصطلاحي: التحرش القولي هو: كلمة أو أكثر يتلفظ بها المتحرش تجاه شخص، يقصد بها الإغواء أو دفعه لفعل أمرٍ محرم.

الأمر بحفظ اللسان عن الباطل:

قد يستهين البعض بما يتفوه به من كلمات، وقد تقوده إلى النار أو المعصية، فعندما سأل معاذ بن جبل رضي الله عنه رسول الله ﷺ: «وإننا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال رسول الله ﷺ: «تكلتك أملك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»^(٢).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون (٤٢/٥)، والقاموس المحيط، محمد الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة (١٠٥١)، ولسان العرب، محمد بن منظور (٥٧٢/١١)، مادة: قول.

(٢) سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد شاكر، وآخرون، رقم (٢٦١٦)، ١٢/٥، وقال عنه الألباني، حديث صحيح، ينظر مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله العمري، محمد بن ناصر الدين الألباني، حديث رقم (٢٩)، ١٦/١.

والمراد بشكلتك، أي: فقدتك، وكأنه دعى عليه بالموت لسوء فعله أو قوله، أو أن المراد: إذا كنت هكذا فالموت خير لك لئلا تزداد سوءاً^(١).

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم^(٢)، مما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا، أدرك ذلك لام محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه»^(٣).

ولا يقف التحرش القولي عند هذا الحد بل قد يتبعه جريمة منكرة أخرى، ألا وهي جريمة القذف^(٤)، في بعض صورته، فقد يتجراً أثناء تحرشه بوصف المتحرش به - ذكرًا كان أو أنثى - بعدم العفة، مما يترتب عليه حال ثبوت عفته إيقاع حد القذف

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن الأثير، أشرف عليه، علي بن حسن الحلبي (١٢٤).

(٢) اللمم: صغار الذنوب التي ليس عليها حد في الدنيا ولا في الآخرة، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (٨٤٤).

(٣) صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، (٦٢٤٣)، ٨ / ٥٤.

(٤) القذف هو: الرمي بالزنا ونحوه من المكروهات، ينظر: المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلبي (٣٧١).

وهو: الجلد ثمانين جلدة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]

وقد يترتب على التحرش الجنسي جرم أكبر من ذلك، ألا وهو الدعوة إلى الضلال، وتعليم المتحرش به الفسق والفجور، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً»^(١).

فقد يكون هذا التحرش أيًا كان نوعه، من باب الدعوة إلى الضلال، فتكون تلك الخطوة الأولى في الإنزلاق، ثم تتبعها خطوات، وهذه الخطوات منشأها الخطوة الأولى، فكل جريمة تتبعها، على المتحرش الأول مثل إثمها لا ينقص من آثام الفاعل شيء، كل ذلك بسبب كونه دالاً له على هذا الضلال^(٢).

ثانياً: التحرش الجنسي بالفعل:

التعريف اللغوي:

الفعل في اللغة: الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على حركة الإنسان أو إحداث شيء من عمل وغيره، ومن ذلك: فعلت كذا أفعله فعلاً، وكانت من فلان فعلة

(١) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، رقم (٢٦٧٤)، ٤/٢٠٦.

(٢) انظر: سعدون، مرجع سابق، ص ٥٨.

حسنة أو قبيحة^(١).

التعريف الاصطلاحي:

التحرش بالفعل هو: حركة يقوم به المتحرش تجاه شخص، يقصد بها الإغواء أو دفعه لفعل أمر محرم^(٢).

أمثلة للتحرش بالفعل: التحرش يكون بالفعل إذا اقترن بفعل مادي، كالملاسمات والتقرب الجسدي وملاحقة المتحرش به ومضايقته وانتهاك خصوصياته لينال منه. ومن ذلك أيضاً: تعمد لمس عورة المتحرش به، أو عرض الأعضاء التناسلية، أو مراقبته وهو يخلع ملابسه، أو تعليمه عادات سلوكية سيئة كالاستمناء، أو عرض بعض الصور العارية، أو المناظر المثيرة، ونحو ذلك على سبيل الإغواء^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون (٤/٥١١)، والقاموس المحيط، محمد الفيروزآبادي، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة (١٠٤٣)، ولسان العرب، محمد بن منظور (١١/٥٢٨)، وكتاب التعريفات، علي الجرجاني (١٦٨)، مادة: فعل.

(٢) انظر: سعدون، ص ٦١.

(٣) ينظر: سيكولوجية العنف ضد الأطفال، أ. د/ رشاد علي موسى، د/ زينب بنت محمد زين العايش ٢١١، والمعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، د/ محمود أبو زيد (٣٨٩).

الأدلة من الشريعة على تحريم التحرش بالفعل:

قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤].

حيث جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني عالجت^(١) امرأة في أقصى المدينة، وإني أصبت منها ما دون أن أمسها، فأنا هذا، فاقض فيَّ ما شئت، فقال له عمر: لقد سترك الله، لو سترت على نفسك، قال: فلم يرد النبي ﷺ شيئاً، فقام الرجل فانطلق، فأتبعه النبي ﷺ رجلاً دعاه، وتلا عليه هذه الآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]. فقال رجل من القوم، يا نبي الله هذا له خاصة، قال: «بل للناس كافة»^(٢).

فالقُبلة واللمس الحرام لا يجب فيهما الحد^(٣)، بل الواجب فيهما التعزير، وسيأتي الكلام على ذلك - بإذن الله - عند الكلام على موقف الفقه من عقوبات

(١) يشير بذلك إلى اللمس والتقبيل ونحو ذلك، وقوله: دون أن أمسها، يعني المس بالوطء، ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: علي بن حسن البواب ١/ ٢٩٤.

(٢) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٢٧٦٣، ٤/ ٢١١.

(٣) المغني، ابن قدامة، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، د/ عبدالفتاح محمد الحلو، (٣٥١/١٢)، والشرح الكبير، ابن قدامة، د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، (٢٨٣/٢٦).

التحرش الجنسي.

ثالثاً: الإشارة: التحرش الجنسي بالإشارة:

التعريف اللغوي: الإشارة في اللغة: أشار إليه وشوّر: أوماً، يكون ذلك بالكف والعين والحاجب، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة^(١)، أي: يومئ باليد والرأس أي: يأمر وينهى بالإشارة، ومنه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: قال: مر على النبي ﷺ وأن أدعو بأصبعي فقال: «أحد أحد» وأشار بالسبابة^(٢).

وروي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أشار بحديدة إلى أحد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه»^(٣).

(١) سنن أبي داود، رقم (٩٤٣)، (٢٤٨/١)، ومسند الإمام أحمد، ومسند أنس بن مالك، رقم (١٢٠٤٧)، (٣٩٨/١٩)، وقال عنه الشيخ الألباني: حديث صحيح على شرط الشيخين، ينظر: أبا داود، محمد ناصر الدين الألباني، (٨٧١)، (١٠١/٤).

(٢) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (١٤٩٩)، (٨٠/٢)، والمجتبى من السنن الصغرى، شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، رقم (١٢٧٣)، (٣٨/٣)، وقال عنه الألباني: حديث صحيح، ينظر: أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (٨٥٨/٣).

(٣) مسند الإمام أحمد، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما، حديث (٢٦٢٩٤)، (٣٢٣/٤٣)، وقال عنه الشيخ الألباني: ضعيف، ينظر: ضعيف الجامع الصغير

أي: حل للمقصود بها أن يدفعه عن نفسه ولو قتله.

وشور به: فعل به فعلاً يستحيا منه فتشور.

ويقال: شورت إليه بيدي وأشرت إليه أي: لوحث إليه وألحت أيضاً^(١).

وقيل: التلويح بشيء يفهم منه النطق، فهي ترادف النطق في فهم المعنى، والإشارة إذا استعملت بـ(على) يكون المراد الإشارة بالرأي، وإذا استعملت بـ(إلى) يكون المراد الإيماء باليد.

فالمشير بيده يشير دفعة واحدة إلى أشياء لو عبر عنها لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة^(٢).

التعريف الاصطلاحي:

تعريف التحرش بالإشارة: حركات يقوم بها المتحرش، تجاه المتحرش به، ذكرًا كان أو أنثى، بقصد إغوائه، أو الإيقاع به، على وجه يخالف الدين، ويخدش

وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه، زهير الشاويش، حديث رقم (٥٤١٨)، ١/ ٧٨٢.

(١) ينظر: لسان العرب، محمد ابن منظور (٤/ ٤٣٦)، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب التراث مؤسسة الرسالة (٤٢١)، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دراسة وتحقيق: علي شيري (١٢/ ٢٥٧)، والمعجم الوسيط، قام بإخراجه، د/ إبراهيم أنيس وآخرون (٤٩٩)، مادة: شور.

(٢) ينظر: الكليات للكفوي (١٢٠).

الحياء^(١).

أمثلة للتحرش:

ومن أمثلة التحرش بالإشارة: الغمز بالعين، أو الإيماء بيده إلى عورته، أو غير ذلك.

ومما يجدر التنبيه إليه في جميع الأحوال أن تكون الإشارة التي يقوم بها المتحرش متعمدة ومخالفةً للدين، ومخلّةً بالحياء؛ وذلك أن الإشارات والأفعال تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر، وقد يعدُّ أهل بلد أن هذه الإشارة تخل بالحياء، وقد تكون عند أهل بلد آخرين لا تخل بالحياء، فالعبرة هاهنا، بالعرف الصحيح والعادات الشائعة المعتبرة عند أهل البلد.

وهناك إشارات لا يمكن أن تختلف فيها الأعراف والبلدان في كونها مخلة بالحياء، وذلك كما لو أشار المتحرش إلى عورته، فلا يمكن بحالٍ من الأحوال ألا يعد هذا تحرشاً أو إخلالاً بالحياء^(٢).

رابعاً: وسائل التقنية الحديثة:

من أسباب التحرش: القنوات الفضائية، والمواقع الإباحية:

التعريف الاصطلاحي: القنوات الفضائية هي: (محطات تلفزيونية، تبث

(١) سعدون، ص ٥٤.

(٢) سعدون، ص ٥٥.

برامجها عبر الفضاء مباشرة، بواسطة الأقمار الصناعية، حيث تقوم أجهزة التلفزيون عن طريق أجهزة خاصة «الطبق وجهاز الاستقبال» باستقبال الإشارة من القمر الصناعي^(١).

المواقع الإباحية هي: مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عناوين محددة، تحتوي على مواد مخلة بالآداب، ويعرض فيها ما حرم الله مما يتعلق بالجنس المحرم أو مقدماته^(٢).

ولقد قامت بعض القنوات الفضائية، ومواقع الشبكة العالمية (الانترنت) بإيجاد نوع جديد من أنواع التجارة ألا وهو تجارة الجنس.

فتقوم تلك القنوات الفضائية أو المواقع الإلكترونية بعرض صور للنساء مع الرجال أو للأطفال وهم في أوضاع جنسية مختلفة، مما يشكل اعتداء على الدين والأخلاق والآداب.

فأصبح المجتمع يتقبل أن يرى رجلاً يحتضن امرأة؛ لأنه يمثل دور أبيها، وصار البعض لا ينكر وجود رجل وامرأة في وضع زوجين، يخلوان ببعض، وينامان على سرير واحد على مرأى من الجميع، والبعض الآخر لا ينكر على من تظهر حاسرة

(١) البث المباشر التحدي الجديد، عبد الرحمن بن إبراهيم عسيري، (١٥).

(٢) هذا التعريف مستفاد من تعريف الموقع الإلكتروني في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، المادة الأولى، الفقرة التاسعة.

الرأس، كاشفة الشعر والرقبة والذراعين والساقين^(١).

تلك المناظر التي تثير الشهوات، هي الدافع لفعل بعض الجرائم كالزنا أو
الاغتصاب أو اللواط أو السحاق أو مقدماتها.

(١) ينظر: بصمات على ولدي، طيبة اليعبي (١٠).

المادة الثانية: «يهدف هذا النظام إلى مكافحة جريمة التحرش، والحيلولة دون وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبيها، وحماية المجني عليه، وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية».

التعليق

إن لسنّ هذا النظام أربعة أهداف وثلاث غايات:

الهدف الأول: مكافحة هذه الجريمة.

الهدف الثاني: الحيلولة دون الوقوع فيها أصلاً.

الهدف الثالث: تطبيق العقوبة على المرتكبين.

الهدف الرابع: حماية المجني عليه من وقوع هذه الجريمة وإذا وقعت فيجب

حمايته كذلك من آثارها الضالة.

والغايات الثلاث هي:

١ - صيانة خصوصية الفرد (جسده، عرضه، سمعته) من المساس بها.

٢ - إحاطة كرامة الفرد بالاحترام والتبجيل.

٣ - توقيف الحرية الشخصية وعدم خدشها.

نظرة عامة

الهدف الأول: مكافحة هذه الجريمة، تم الحديث عن هذا الهدف بالتفصيل في الفصل التمهيدي .

الهدف الثاني: الحيلولة دون الوقوع فيها أصلاً.

إذا كان النظام يهدف إلى الحيلولة دون وقوع جريمة التحرش، فهذا يدعو إلى البحث أساساً عن أسباب التحرش، والتي قد ذكرتها في عنوان مستقل في الفصل التمهيدي، بيد أنه لا مانع من ذكرها إجمالاً دون الدخول في التفاصيل فإذا اجتنبنا هذه الأسباب، لن تصل إلينا هذه الجريمة أصلاً إلا بمعدلات لا تذكر، وهذه الأسباب إجمالاً:

أسباب التحرش الجنسي:

هناك أسباب قديمة وحديثة للتحرش الجنسي، فهناك أسباب منذ القدم ولا زالت موجودة حتى يومنا هذا، وهناك أسباب استجدت مع العصر الحديث، والتقنية الحديثة، ومن تلك الأسباب:

١- الاختلاط.

٢- تأخير الزواج، والمراد هنا: التأخير الاختياري، فهناك من لديه القدرة المالية والجسيمة، وهو محتاج له، ومع ذلك فهو يؤخر الزواج بلا مسوغ شرعي، وقد يكون دافعه لذلك البحث عن المتعة المحرمة.

٣- عدم غض البصر؛ وذلك بإطلاق العنان للبصر - فيما حرم الله - وإطلاقه للقنوات الفضائية التي تبث ما حرم الله، لاسيما مع حلول الغزو الثقافي والإعلامي، ومن ذلك أيضًا: وسائل الاتصال الحديثة، والشبكة العالمية (الانترنت)، أو إطلاق البصر لنظر النساء في الأسواق أو غيرها من أماكن تجمع النساء.

٤- ضعف الوزع الديني، سواء كان من الرجال أو النساء، فلا يردعه دين، ولا تردعه عقوبة، فتفشو الجرائم ومنها: التحرش الجنسي، والزنا، والاغتصاب، واللواط، والسحاق وغيرها.

٥- الخلوة بالمرأة الأجنبية.

٦- محاولة إشباع الرغبات الجنسية بأي وسيلة كانت، ودون مراعاة للأخلاق الإسلامية والقيم الاجتماعية.

٧- بقاء بعض الموظفين في عملها إلى ساعات متأخرة من الليل أو إلى طلوع الفجر، مع قلة عدد في الموظفين والموظفات، ومع وجود رجال أجنب، مما يشجع على التحرش بهن، لا سيما إن صاحب ذلك تكسر وتميع في الكلام، وضحكات صاخبة، وكشف للوجه، وقلة حياءٍ من الطرفين.

٨- تكدس الناس وتزاحمهم من الرجال والنساء، مما قد يفضي إلى الاحتكاك أو الالتصاق، وذلك في أماكن الاحتفالات المختلطة، أو الأسواق التجارية، أو أرفف ملفات المرضى أو الأدوية، أو غير ذلك.

٩- الغلاء الفاحش و البطالة، حيث يشق أو يتعذر على من يرغب بإعفاف نفسه استئجار المسكن، وتهيئته للزواج، مع تدني المرتب أحياناً، أو انعدامه أحياناً أخرى فيعيقه هذا عن تفريغ شهوته بالطرق الشرعية مما يجعله يلجأ إلى الحرام- وإن كان لا يقر على ذلك-^(١).

١٠- ارتفاع المهور، وشروط بعض الأولياء التي يكون فيها شيء من التعنت، مما يعجز الشباب، ويراكم عليهم الديون.

١١- أوقات الفراغ، وعدم إيجاد الوسائل المناسبة للشباب لملء وقت الفراغ بما يعود عليهم بالنفع، يكون له أثره السيء على الفرد والمجتمع، فيدفعهم إلى الانحراف والوقوع في الجرائم الجنسية وغيرها.

١٢- التفكك الأسري، وغياب الرقابة على الأبناء، والبنات، فغياب رب الأسرة أباً أو أمّاً أو أخاً أو غيرهم، وعدم المتابعة للأبناء، مرتع خصب لحدوث حالات التحرش، سواء على مستوى الذكور أو على مستوى الإناث^(٢).

١٣- القسوة الشديدة من قبل الوالدين أو أحدهما على الأبناء، مما يضعف من التواصل بين الولد وبين والديه أو أحدهما، وعدم وجود الحوار الدائم بين

(١) ينظر: الإجرام الجنسي، نسرين عبد الحميد نبيه (٢٨).

(٢) ينظر: سيكولوجية العنف ضد الأطفال، أ.د. د/ رشاد علي موسى، د/ زينب بنت محمد زين العايش (٢١٤).

الولد ووالديه أو أحدهما، وهنا يبحث الابن عن وسيلة مناسبة للفرار من هذه القسوة فلا يجد أفضل من الخروج من المنزل مما يساهم في تلقف ذوي النفوس الضعيفة لمثل هذا المسكين ومن ثم توجيهه حيثما أرادوا، بل يزداد الأمر، سوءاً حينما يتعرض الولد للتحرش من قبل أحد أقربائه أو زملائه أو جيرانه، فلا يخبر والده أو والدته خوفاً من حرمانه من الخروج من المنزل، أو خوفاً من القسوة وسوء المعاملة التي سيلقاها فبدلاً من احتضان الولد، والاستماع له، ومحاولة حل الموضوع، تجد أن ولي الطفل يقسو عليه قسوة لا تطاق ولا تحتمل^(١).

وما قيل في الذكر يقال أيضاً في حق الأنثى فتبحث عن كلمة حب أو حنان، فتسقط أمام مكالمة هاتفية، أو صديقة ماجنة، أو غير ذلك.

١٤- تعاطي المخدرات، وتناول الكحول، وقد أظهرت نتائج دراسة قام بها بايز (Bays) في عام (١٩٩٠) على مائتين وثلاثة وثمانين شخصاً من مرتكبي الجرائم الجنسية والمدمنين للكحوليات أن نسبة (٤٨٪) من الآباء مارسوا الاعتداء الجنسي على بناتهم، و(٥١٪) اعتدوا على الأطفال^(٢).

١٥- تعري الوالدين أو أحدهما أمام الولد ذكراً أو أنثى، أو إخراج العورة أو شيء منها؛ بحجة أنه ما زال صغيراً، أو جعل الولد ينام في غرفة والديه،

(١) نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

(٢) نفس المرجع السابق، ص (٢١٦).

وممارسة الجنس الشرعي المباح بين الوالدين، وقد يستيقظ الطفل وهما في حالة انكشاف للعورات، والله -جل وعلا- يقول: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَذِنُوا كَمَا اسْتَذِنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٩]. والحلم: يعني الاحتلام، والاحتلام دليل البلوغ، والبلوغ هو سن التكليف لمعظم الأحكام الشرعية^(١).

١٦- الفقر، وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، وقد تكون الأم هي العائل الوحيد لهذه الأسرة، ولا يوجد لها مصدر رزق، فقد يأتي من يستغل حاجتها بإعطائها شيئاً من الطعام أو المال في مقابل أن يتحرش أو يستمتع بها أو يبتتها أو بابنها، وقد يحتاج الابن شيئاً من المال، ليكون كزملائه، وذلك بتوافر بعض الكماليات كملابس حسنة أو أجهزة اتصال أو غير ذلك، فيأتي من يستغل هذه الحاجة فيطلب منه أن يمكنه من نفسه فيتحرش به؛ ليعطيه ما يريد^(٢).

وهناك تدابير وقائية يجب أن تتخذها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تجنباً لحوادث التحرش ذكرها ميثاق مكافحة التحرش في بيئة العمل:

(١) ينظر: مفهوم إيذاء الأطفال لدى الوالدين في المجتمع السعودي والعوامل المؤثرة فيه، د/ منى بنت إبراهيم الفارح (٦١).

(٢) انظر بشيء من التفصيل، أحكام التحرش الجنسي، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٧.

أولاً: يقع على عاتق الوزارة مسؤولية توفير بيئة عمل صحية وآمنة تتسم باحترام الجميع، وفقاً للآتي:

١ - اتخاذ التجهيزات والترتيبات اللازمة لتجنب الخلوة بين الجنسين، وكل ما من شأنه أن يسهل واقعة التحرش أو يؤدي لها.

٢ - التأكد من إخطار جميع الموظفين وكل من له علاقة بهذا الميثاق وذلك عن طريق التعميم، وتوقيعهم على استلامه والالتزام به.

ثانياً: «يجب على كل من له علاقة بالوزارة تجنب الخلوة مع الجنس الآخر، وضابط ذلك: الاجتماع بمكان مفتوح، أو ترك باب المكان مفتوحاً بحيث يسمح برؤية ما بداخله».

التزامات موظفي الوزارة أو من له علاقة بها:

يجب على أي شخص يعمل في الوزارة أو من لهم علاقة بها الالتزام بالآتي:

١ - غض البصر، واحترام المساحة الشخصية للجنس الآخر، وعدم التطرق إلى مسائل شخصية خارج نطاق العمل، سواء كان ذلك بشكل جدي أو على سبيل المزاج أو الإهانة أو غير ذلك.

٢ - الالتزام بالزي الرسمي، وفيما يتعلق بزي عمل المرأة فيجب أن يكون الحجاب محتشماً وفضفاضاً وغير شفاف.

٣ - الإبلاغ عن أي واقعة تحرش يتم العلم بها حتى ولو لم يكن طرفاً فيها.

٤- المحافظة على سرية المعلومات عند العلم بواقعة التحرش^(١).

أما الغايات المرجوة من وراء إنشاء النظام

لكل فرد شخصيته المميزة وخصوصيته الفردية التي تشملها روحًا وجسدًا، وهذا مرتبط بلا شك بحريته الشخصية، فهو حر في التحرك والسكون والذهاب والإياب والمعاملة مع الآخرين تحت مظلة الحقوق والواجبات، فليس من حق أحد إذن أن يعتدي على هذه الخصوصية سواء بسلب الروح ظلمًا وعدوانًا أو بالسيطرة على الجسد سطوة وحرامًا، ولا شك أن التحرش كما سبق بتعاريفه وطرقه وأساليبه هو هتك شديد لهذه الخصوصية اللصيقة بالكائن البشري المتحرش به، وهتك لأشد خصوصياته التي لا يشاركه فيها أحد ألا وهي جسده، فنحن مشتركون فيما بيننا في مسمى الإنسانية ولك منا جسده الخاص وروحه المعلقة بيد الله.

(١) انظر: ميثاق مكافحة التحرش، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

المادة الثالثة:

- ١- لا يحول تنازل المجني عليه، أو عدم تقديم شكوى دون حق الجهات المختصة -نظامًا- في اتخاذ ما تراه محققًا للمصلحة العامة، وذلك وفقًا لأحكام نظام الإجراءات الجزائية، والأنظمة الأخرى ذات الصلة.
- ٢- لكل من اطلع على حالة تحرش إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه وفقًا للفقرة رقم (١) من هذه المادة.

التعليق

ينظر المنظم إلى جريمة التحرش نظرة مجتمعية وليست نظرة فردية أو شخصية، فبعد أن بين أن هدفه من سن النظام هو حفظ خصوصية الفرد وشخصه وكرامته وأكد على هذا، عاد وقال ليس معنى هذا أن الفرد إذا وقع فريسة لمخالب هذه الجريمة أن يتغاضى ويصمت ولا يرفع عقيرته منادياً بعقوبة من اعتدى عليه بل يمكن أن يفعل ذلك سريعاً ولكن إن تنازل وتقاعس أو جبن أو تراخى... إلخ لا يحول هذا أبداً من المضي قدماً في السير على خطى الدعوى حتى نهايتها؛ لأن الاعتداء هنا ليس اعتداء على شخص المتحرش به، بل هو اعتداء على المجتمع كله، وهجوم على المصلحة العامة للدولة والمجتمع، إذ بفعل المتحرش هذا وسكوت المتحرش به إغراء لغيره وإغواء لضعاف النفوس مثله أن يحتذوا حذوه ويفعلوا مثله، لذا جاء في نظام الإجراءات الجزائية في الفقرة (٢) من المادة الثالثة والعشرين (عفو المجني عليه أو وارثه) ولا يمنع عفو المجني عليه أو وارثه من الاستمرار في دعوى الحق العام».

لكل من اطلع على حالة تحرش إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه وفقاً
للفقرة رقم (١) من هذه المادة.

وهنا يبرز دور أفراد المجتمع تجاه هذه الظاهرة الشاذة، إذ ربما يسكت المجني
عليه، كما ورد آنفاً، ويتمادى المتحرش في نهجه وسلوكه تجاه الآخرين، ويسكت
هذا ويتغاضى ذاك حتى تعم الطامة الكبرى.

المادة الرابعة:

- ١- يلتزم كل من يطلع -بحكم عمله- على معلومات عن أي من حالات التحرش بالمحافظة - على سرية هذه المعلومات.
- ٢- لا يجوز الإفصاح عن هوية المجني عليه إلا في الحالات التي تستلزمها إجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة.

التعليق

تكملة للمادة السابقة على أنه يجب على المطلع على جريمة التحرش المبادرة إلى إبلاغ الجهات المختصة لتقوم بدورها تجاهها، فإنه يجب أن يكون هذا البلاغ مختصاً -و فقط- للسلطات المعنية بهذه الأمور، فإن الستر على المسلم، وعدم إشاعة الفاحشة في المجتمع من متطلبات الشريعة ومبادئها، لذا جاء فيما يسمى بضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل الذي اعتمدته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ما يلي:

المادة الأولى: ضوابط الحماية من التعديات السلوكية: مجموعة من الإجراءات والمتطلبات التي يجب على المنشأة الالتزام بها بهدف صيانة خصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية.

والمشتكى: هو الشخص الذي يقوم بتقديم شكوى أو إبلاغ حول أي تعدي سلوكي في بيئة العمل وقد يكون هو المعتدي عليه بنفسه أو من شاهد أو اطلع على

الحادثة.

تعتبر المساعدة أو التستر على الإيذاء في حكم التعدي السلوكي.

٢- لا يجوز الإفصاح عن هوية المجني عليه...

نعم، لا يجوز التشهير، والإعلان عن شخص هذه الواقعة لعامة الموظفين أو الناس، ما دام الأمر سيصل إلى لجنة التحقيق التي ستبشر التحقيق في الواقعة وسماع الشهود وجمع الأدلة... والتأكد من عدم كيدية الشكوى... إلخ.

المادة الخامسة:

١- يجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل في كل منها، على أن يشمل ذلك:

أ- آلية تلقي الشكوى داخل الجهة.

ب- الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكوى وجديتها وبما يحافظ على سريتها.

ج- نشر تلك التدابير وتعريف منسوبيها بها.

٢- يجب على الجهات المختصة في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي مساءلة أي من منسوبيها- تأديباً- في حالة مخالفته أيًا من الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة.

٣- لا تخل المساءلة التأديبية التي تتم وفقاً لهذه المادة بحق المجني عليه في التقدم بشكوى أمام الجهات المختصة نظاماً.

التعليق

جاء في ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل ما يلي^(١):

(١) انظر: ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل، ص ٢-٤.

تدابير الوقاية والحماية العامة التي يجب أن تتخذها المنشأة:

المادة الثالثة:

١ - اتخاذ كافة التدابير الوقائية التي تمنع الخلوة بين الجنسين أثناء العمل، ومن ذلك وضع لوحات إرشادية، وضع إجراءات لعقد الاجتماعات، تصميم توزيع مكاتب وقاعات بيئة العمل ونشر التصاميم بين العاملين، وغير ذلك.

٢ - توفير وسائل تقديم الشكوى وذلك من خلال موقع المنشأة الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني، أو عبر المكالمات المسجلة، أو عبر أي وسيلة أخرى مناسبة، لضمان وصول الشكوى في الوقت المناسب إلى الجهة المعنية بالمنشأة (سواء الإدارة المعنية أو الأشخاص المعنيين) بإدارة هذه الضوابط أو أي ضوابط أخرى نظامية ذات علاقة متوافقة مع الأنظمة المحلية.

٣ - إتاحة التقدم بالشكوى للمعتدى عليه أو من شاهد أو اطلع على واقعة إيذاء لمدة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ وقوع التعدي السلوكي، (نموذج أ)

٤ - وضع إجراءات مناسبة تهدف لحفظ حق العاملين في مغادرة مكان العمل لسبب معقول يعتقد أنه يشكل تهديداً وشيكاً وخطيراً على أجسادهم أو صحتهم أو حياتهم بسبب التعدي السلوكي، دون أن يترتب عليهم من ذلك عواقب لا مبرر لها.

٥ - حفظ حق العامل المعتدى عليه، خصوصاً بعد ثبوت التعدي السلوكي في حقه، من أي ضرر يؤدي أو أدى إلى حرمانه من أي ميزة من مميزات العمل المنطبقة

عليه مثل الترقيات والمكافآت والدورات التدريبية وغيرها، وكذلك ضمان إتاحة الوسائل المناسبة لمطالبة العامل بحقوقه النظامية في هذا الشأن.

٦- حفظ حق العامل المشتكى عليه من أي ضرر أدى إلى حرمانه من أي ميزة من مميزات العمل المنطبقة عليه مثل الترقيات والمكافآت والدورات التدريبية وغيرها، وكذلك ضمان إتاحة الوسائل المناسبة لمطالبة العامل بحقوقه النظامية في هذا الشأن في حال ثبوت أن الشكوى كيدية.

٧- حماية المشتكي والشهود والأشخاص الذي يتعاملون مع أي عملية من عمليات هذه الضوابط وأي ضوابط نظامية أخرى ذات علاقة متوافقة مع الأنظمة المحلية، من أي ضرر قد يتعرضون له نتيجة اضطلاعهم بأي مهمة من مهام تلك الضوابط المتبعة.

٨- حماية سرية أي طرف يضطلع في أي عملية من عمليات هذه الضوابط والضوابط النظامية الأخرى ذات العلاقة المتوافقة مع الأنظمة المحلية، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لتحقيق هذا الغرض، بما لا يُخل بسير عمليات التحقيق وإيقاع الجزاء في أي حادثة تعدي سلوكي، والحفاظ على سرية عملية تقديم الشكوى والإجراءات المتعلقة بها.

٩- توعية العاملين بأهمية مواجهة التعديات السلوكية والإبلاغ عنها، من خلال اتباع إجراءات العمل اللازمة لهذه الضوابط وأي ضوابط أخرى نظامية ذات علاقة

متوافقة مع الأنظمة المحلية.

١٠- تبليغ وتوعية العاملين بشكل مستمر بكافة الإجراءات والحقوق والواجبات المتعلقة بهذه الضوابط وأي ضوابط أخرى نظامية ذات علاقة متوافقة مع الأنظمة المحلية من خلال الدورات وورش العمل، والأدلة الاسترشادية، والملصقات والبروشورات، والرسائل التوعوية، وغير ذلك، عبر أي وسيلة من وسائل التواصل مثل البريد الإلكتروني، وغير ذلك.

١١- إدماج العاملين قدر الإمكان في تطوير وتنفيذ سياسة وإجراءات الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل بما في ذلك تحديد الأخطار وتقييم المخاطر المتعلقة بالتعديات السلوكية وبحث وسائل الحماية والوقاية وكيفية القضاء على التعديات السلوكية وكيفية نشر التوعية بين العاملين.

١٢- مراعاة مسألة التعديات السلوكية والمخاطر النفسية والاجتماعية المرافقة لها عند وضع أنظمة وإجراءات السلامة والصحة المهنية.

تدابير تمكين ضوابط الحماية من التعديات السلوكية التي يجب أن تتخذها

المنشأة

المادة الرابعة:

١- تعيين جهة معنية بالمنشأة بإدارة ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل، سواء إدارة معنية أو أشخاص معينين، وتضمين أدوار

ومسؤوليات هذه الضوابط وأي ضوابط أخرى نظامية ذات علاقة متوافقة مع الأنظمة المحلية من ضمن مهامهم، وإعطائهم الصلاحيات اللازمة، والإعلان عن هذه الجهة المسؤولة من ضمن الإدارات أو الأقسام الرئيسية لهيكل المنشأة.

٢- تأهيل وتدريب الجهة المعنية على متطلبات وآليات ووسائل تعزيز حماية العاملين.

٣- تشكيل لجنة بقرار من صاحب العمل (صاحب الصلاحية أو من يتم تفويضه) عند تقديم الشكوى للجهة المعنية بالمنشأة، تكون مهمتها التحقيق في حالات التعديات السلوكية في بيئة العمل، والاطلاع على الأدلة، والتوصية بإيقاع الجزاء التأديبي المناسب على من تثبت إدانته، وتكون أمانة هذه اللجنة لدى الجهة المعنية بإدارة ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل.

٤- توفير ملف سري وخاص لحالات التعديات السلوكية في بيئة العمل والإجراءات المتخذة ونتائج التحقيقات فيها والتوصيات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ويكون موثقاً ومحفوظاً بسرية لدى الجهة المعنية بإدارة ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل، ويحق لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والجهات المختصة الاطلاع عليه

حسب الحاجة وما تقتضيه المصلحة العامة.

تدابير تمكين لجنة التحقيق من التعديات السلوكية التي يجب أن تتخذها المنشأة.

المادة الخامسة:

١- تعيين أربعة أعضاء للجنة التحقيق في التعديات السلوكية في بيئة العمل من بينهم امرأة واحدة على الأقل - في حال توفر ذلك - في حال كان عدد العاملين في المنشأة عشرة فأكثر، وفي حال كان عدد العاملين في المنشأة أقل من عشرة فيجب أن تكون اللجنة مكونة على الأقل من صاحب العمل، وشخص آخر إذا أمكن.

٢- في حال كان المعتدي أحد أعضاء اللجنة أو يعمل في إدارة أحد أطراف الشكوى، أو تربطه بأحد أطراف الشكوى علاقة أخرى تؤثر على سير الشكوى، يجب فوراً استبعاده من اللجنة، ويكتفي بثلاثة أعضاء للجنة في حال كان عدد العاملين في المنشأة عشرة فأكثر، أو يكتفى بعضو واحد في اللجنة في حال كان عدد العاملين في المنشأة أقل من عشرة.

٣- في حال كان المعتدي هو صاحب العمل أو أعلى سلطة بالمنشأة، فيكون التقدم بالشكوى للجهات الحكومية المختصة لعمل الإجراءات النظامية اللازمة.

٤- يجب أن يتسم أعضاء لجنة التحقيق بالعدل والحيادية وأن يكون لديهم

اطلاع على نظام العمل، وألا يكون أي منهم مداناً سابقاً بأي جريمة - خلال آخر خمس سنوات - أو تحت التحقيق بقضية أخلاقية.

٥- يجب إلزام أعضاء اللجنة بمراعاة مبدأ السرية وتجنب نشر أي معلومات متعلقة بحادثة التعدي السلوكي في بيئة العمل، ما لم يكن ضمن إجراءات نظامية متوافقة مع الأنظمة والإجراءات المحلية فيما يتعلق بالنشر وسرية المعلومات.

٦- على اللجنة التحقيق والبت في الشكوى المقدمة حول التعديات السلوكية في بيئة العمل والرفع بالتوصية إلى صاحب العمل (صاحب الصلاحية أو من يفوضه) خلال خمسة أيام عمل من تلقيها الشكوى، وفي حال تعادل الأصوات في التوصية يتخذ صاحب العمل (صاحب الصلاحية أو من يفوضه) القرار المناسب على التوصية (نموذج ب).

٧- على اللجنة إبلاغ المعتدي عليه والمعتدي بنتيجة التحقيق، والجزاء إن وجد، بشكل رسمي وواضح بعد الحصول على موافقة صاحب العمل (صاحب الصلاحية أو من يفوضه) خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل (نموذج ج).

٨- في حال تخلف المعتدي عن حضور التحقيق للمدة التي تضعها اللجنة - على أن لا تتجاوز المدة كحد أقصى أربعة أيام عمل - فللجنة إيقاع

العقوبات المنصوص عليها في جدول المخالفات والجزاءات المعتمد في لائحة تنظيم عمل المنشأة، ما لم يتم تقديم عذر مبرر تقبله اللجنة في حال التخلف عن حضور التحقيق خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل من إبلاغ المعتدي بحضور التحقيق، ولا يمنع ذلك من استكمال التحقيقات اللازمة والبت في الحادثة برفع التوصية حسب الضوابط في هذا القرار بما يحمي حق المعتدى عليه وكرامته.

٩- إذا ثبت للجنة المشكلة أن الاعتداء يشكل جريمة جنائية (مثل: الاعتداء بالشتم أو التحقير، الاعتداء بالإيذاء الجسدي، التحرش، الابتزاز، الإغراء، التهديد، المساعدة في التستر أو الإيذاء) وجب على اللجنة رفع الشكوى للمدير العام (أو صاحب الصلاحية في المنشأة أو من يفوضه) لتبليغ الجهات الحكومية المختصة بذلك.

المادة السادسة:

١- مع مراعاة ما تقضي به الفقرة رقم (٢) من هذه المادة، ودون إخلال بأي عقوبة أخرى تقرها أحكام الشريعة الإسلامية، أو أي عقوبة أشد ينص عليها أي نظام آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال أو إحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب جريمة تحرش.

٢- تكون عقوبة جريمة التحرش السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على ثلاثمائة ألف ريال أو إحدى هاتين العقوبتين في حالة العود أو في حالة اقتران الجريمة بأي مما يأتي:

أ- إذا كان المجني عليه طفلاً.

ب- إذا كان المجني عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج- إذا كان الجاني عليه له سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه.

د- إن وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية.

هـ- إذا كان الجاني والمجني عليه من جنس واحد.

و- إن كان المجني عليه نائمًا أو فاقدًا للوعي أو في حكم ذلك.

ز- إن وقعت الجريمة في أي من حالات الأزمات أو الكوارث أو الحوادث.

التعليق

العقوبة في الفقه الإسلامي هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع بالابتعاد عن كل قول أو فعل يستقبحه الشرع وإصلاح حال البشر وحمايتهم من المفساد، وتعد جريمة التحرش الجنسي إحدى الجرائم التي يعاقب عليها في الشريعة الإسلامية بالتعزير^(١)، لكونها من الجرائم التي ليس لها حد مقدر يوقع على الجاني، وقد اتفق الفقهاء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد مقدر يوقع على الجنس، وقد اتفق الفقهاء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد^(٢).

ومعلوم أن كل صور التحرش الجنسي التي تبدأ بالكلام الفاحش والمعاكسة مروراً بالحركات الجنسية وصولاً إلى الملامسة والاحتكاك والمضايقات ليس لها حد مقدر، ما دامت لم تصل إلى حد الاغتصاب، وإنما تدل على سوء أدب من يقوم

(١) التعزير: تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالب. القاموس الفقهي لغة واصطلاح، د. سعيد أبو حبيب، ص ٢٥٠، والتعزير قيل: لفظ مشترك بين الإهانة والتكريم، لقوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، وقيل: بل معناه: المنع، فتعزير الجناة منعه من العود إلى الجنائيات وتعزير رسول الله صلى الله عليه وسلم منعه من المكاره. الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي، ت: محمد بوخيزة ١٢٢/١٢.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٥/٤٠٢.

بها ومدى احتياج من يأتيها إلى التأديب والإصلاح، فكل ما دون الوقاع في الأفعال التي تمس العرض كجريمة التحرش الجنسي تعتبر في الشريعة الإسلامية من المعاصي التي ليست فيها عقوبة مقدرة ويجب فيها التعزير^(١).

فمن تحرش بإنسان ذكرًا كان أو أنثى صغيرًا كان أو كبيرًا يجب بحقه عقوبة تعزيرية حسب ما يراه القاضي^(٢) يقدرها بحسب المصلحة في كل زمان ومكان وبحسب حال الجاني والمجني عليه وبحسب الجرم صغر أو كبر^(٣)، ولا يجب أن يتساوى العقاب في جميع الأحوال ومن يقوم بالمساواة في كل حال لم يفقه حكمة الشارع من العقوبة^(٤)، ليتمكن ولالة الأمور من مواجهة مدى انتشار الجرائم وبشاعتها فمن يكتفي بمعاكسة المجني عليه لا يكون عقابه كمن يتحسس أو يمسك بجسد غيره أو يكشف أعضائه التناسلية ويتعمد أن يريه إياها.

وإن كان الفقهاء قد صرحوا بأن التعزير يختلف باختلاف الجاني حيث لا

(١) التعزير في الشريعة الإسلامية، د. عمر بن عبد العزيز، دارا لفكر العربي، ص ١٨٨.

(٢) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، سعود بن عبد العالي العتيبي، دار التدميرية، ١ / ٢٠٤.

(٣) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، ١ / ١٣١.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، دار الكتب العلمية، ٢ / ٢٣.

يتساوى أهل الصيانة وذو الهيبة في التأديب مع أهل البذاءة والسفاهة^(١)، فترى مع البعض^(٢) أن من ينزل بنفسه إلى ممارسة هذا السلوك لا يمكن أن يكون من أهل الصيانة أو من ذوي الهيبة لأن جميع صور التحرش الجنسي لا تصدر إلا من شخص ذنيء القدر سيئ الخلق يحتاج إلى إعادة تأديب وتقويم، فليس المراد بذوي الهيبة أو رفيع القدر من كان ذو مال أو جاه كصاحب شركة أو مديرها - وكثير ما يقوم هؤلاء بالتحرش - أو مسؤول كبير أو معلم، وإلا لأفلت هؤلاء جميعاً من العقوبة، إنما المراد بذوي الهيبة من كان من أهل الآداب الإسلامية وهؤلاء لا يمكن أن يأتي أحداً منهم بتصرف مثل التحرش الجنسي.

والعقوبات التعزيرية متنوعة ومتفاوتة فقد تكون بالتوبيخ أو بالهجر أو بالتنكيل أو بالغرامة المالية أو بمصادرة المال أو إتلافه أو الفصل من الوظيفة أو بالحبس أو بالجلد أو بهما معاً، وقد تصل إلى من هو أعلى من ذلك فيكون التعزير بالقتل ومرد ذلك كله يرجع إلى اجتهاد القاضي الناظر في القضية^(٣)، فالتعزير يتصف بالمرونة

(١) الأحكام السلطانية للماوردي، ١ / ٣٤٤.

(٢) د/ شبل إسماعيل عطية، مرجع سابق، ص ١٠١٩.

(٣) ينظر: د/ أحمد موافى، من الفقه الجنائي المقران بين الشريعة والقانون، القاهرة، ١٣٨٤، ص ٧٢، د/ زيد عبد الكريم زيد، العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي، دار العاصمة، الرياض، ٤٨٧.

التي تمكنه من حفظ أمن المجتمع واستقراره، بالمبادرة إلى مواجهة الجريمة عن طريق تجريم الأفعال التي تشكل تهديدًا للمجتمع الإسلامية إذا لم تقدر لها عقوبات في الشريعة الإسلامية^(١)، وأحوال الناس مختلفة في التعزير فمنهم من ينزجر بالصيحة ومنهم من يحتاج إلى اللطمة وإلى الضرب ومنهم من يحتاج إلى الحبس^(٢).

وباستعراض العقوبات التعزيرية ومدى ملائمة أي منها للمتحرش جنسيًا نجد أن هناك ثلاثة أنواع من هذه العقوبات هي الحبس والغرامة والتنكيل ويمكن تطبيقها مجتمعة أو الاستعانة باثنين منها أو بواحدة فقط حسب قدر الجريمة وحال المجرم وما إذا ارتكبت الجريمة في صورتها البسيطة أو المشددة^(٣).

والمنظم هنا قد جمع بين عقوبتين تعزيريتين، وذلك حسب كل حالة (السجن، الغرامة) مع أحكام زائدة أخرى جاءت في الشريعة، أو قررتها أنظمة أخرى لها علاقة بجريمة التحرش، أو قد يقتصر على إحدى العقوبتين فكل على حسب الحالة والظروف والملابسات التي تحيط بها.

ما مر من ذكر العقوبتين (ستان - الغرامة مائة ألف ريال) هذه العقوبة في

(١) د/ أبو حسان محمد، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنار الزرقاء - الأردن، ١٩٨٧، ص ٥٤١.

(٢) شرح فتح القدير، ٣٤٥/٥.

(٣) انظر: د. أنيس حسيب، ص ٣٨٣.

صورتها البسيطة أو غير المستردة، أما العقوبة في صورتها المشددة أي في حالات معينة لا تجدي العقوبة المخففة أو البسيطة نفعاً مع هؤلاء الذين ثبت في نفوسهم المعوجة وأخلاقهم الرديئة تتغلب عليهم وتجرحهم إلى الرذيلة جرّاً، بل في أحيان كثيرة يطلب هؤلاء الصنف من البشر أن تغلظ عليهم العقوبة وتشدّد عليهم الإهانة ليمتنعوا ويكفوا عن هذا الفساد الذي هم فيه، والمنظم قد ذكر لهذه العقوبة المشددة حالتين؛ الحالة الأولى: حالة العود وتكرار الجريمة مرة أخرى، والحالة الثانية: حالة اقتران الجريمة بصور مخصوصة.

أما الحالة الأولى: العود فلم يذكر المنظم المدة التي من خلالها يعتبر الشخص عائداً في جريمته ولكنه أطلق ولم يقيد، وإن كانت بعض القوانين قد اشترطت أن يكون العود خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً، عموماً إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة التي فعلها بالشروط التالية، فسوف يعاقب بالعقاب المذكور:

ويشترط لاعتبار الشخص عائداً الآتي:

١- أن يرتكب الجاني جريمة ثانية ونفس نوع الجريمة الأولى، لكن ليس بشرط أن يكون النشاط في كل من الجريمتين متماثلاً، فقد يقع التعرض

في الجريمة الأولى بالقول بينما يقع في الجريمة الثانية بالفعل^(١).

٢- أن ترتكب الجريمة الثانية مثلاً في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً في الجريمة الأولى، ويكون الحكم نهائياً إذا استنفذت في شأنه أو سدت في سبيله كافة طرق الرد بالمعارضة أو الاستئناف أو الطعن.

٣- إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نوع الجريمة نفسه المنصوص عليها في النظام خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً في الجريمة الأولى... وللقاضي عند تقرير مقدار العقوبة التي سيوقعها على المجرم العائد الاستعانة في هذا الصدد بعناصر تعينه على التقدير مثل ماضي المتهم، بيئته الاجتماعية، درجة تعليمه، الظروف التي أحاطت بارتكاب الجريمة كأخلاق المجني عليها... إلخ^(٢).

وفي حال اقتران الجريمة بأصناف معنية التي ذكرها المنظم فإن الرؤوس لتشتعل شيباً، وتقشع الأبدان ألماً، وتمتعض النفوس حزناً، وتلطم الإنسانية لطمًا أن فيها أصنافاً من هؤلاء الذين تتبرأ منهم الخلائق كافة بشريها السوي وحيوانها الأعجمي.

(١) انظر: العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة، د. مجدي محمد جمعة، منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠١٣، ص ٣٨١.

(٢) د. مجدي جمعة، المرجع السابق، نفس الموضع.

أسمح لنفسه هذا الشقي أن يعتدي على طفل بريء، صفحة بيضاء نقية من خلق الرحمن، فيدنس نفسه، ويشوه أخلاقه ويلطخ عرضه وعرض أسرته، ويأليت الأمر قد يقتصر على هذا الفساد العريض، فبسبب هذا الشقي... وهو الحاصل فعلاً وواقعاً أن ينضم هذا الطفل إلى طائفة الشواذ المشؤمة، ويفعل فعل قوم لوط الملعونين، فجُلُّ من يفعل فيه هذا الفعل كان بسبب شقي من هؤلاء المتحرشين كان قد فجر به صغيراً، فجره إلى الرذيلة كبيراً عن طريق قطعة حلوى أو لعبة أو خدعة ما من الخدع الرخيصة، وهذا الطفل الفريسة لا يدري أن هذا الذئب الضاري والكلب المسعور إنما يفتك به فتكاً ويدمره تدميراً، إلى أن يعتاد المسكين هذا الفعل، ويكون الأوان قد آن وذهب في خبر كان، والآخر المنكود الذي يعتدي على طفل أو طفلة أو شابة أو شاب قعيد أو أشلّ أو أعمى أو أبكم لا يستطيع حراكاً ولا يملك صراخاً وليس له حول ولا قوة، وهذا الصنف المتحرش من البشر ما دام قد وصل إلى هذا الدرك الأسفل من الصغار وطابت له نفسه أن يعتدي على هؤلاء المساكين الضعاف الصغار، أيقظ لهذا حياة! أيقظ من الجدير بهذا أن يحسب في زمرة البشر!، كلا والله، فبدلاً من أن يقدم له يد العون يسلبه العون، ويدخل مع هؤلاء الصنفان الآخرين الضعيفان، أولهما النائم أو الفاقد للوعي، أو من هم في حكم ذلك، مثل قليل الذكاء، قليل الحيلة، سليم النية... إلخ، أو إذا وقعت الجريمة في أي من حالات الأزمات أو الكوارث أو الحوادث، حيث الضعف والعوز والحاجة والفاقة ويستغل المتحرش هذه الأزمات والظروف الصعبة لإشباع نزواته ورغباته.

وكذلك إن كان الجاني له سلطة مباشرة، أو غير مباشرة على المجني عليه، فالسلطة المباشرة ربما يقصد بها المنظم أصول المجني عليها مثلاً أي من تناسلت منهم تناسلاً حقيقياً وهم: الأب، والجد وإن علا، سواء كان والد الأب أو والد الأم، وهؤلاء تشدد العقوبة عليهم؛ لأن قيام صفة من هذه الصفات في شخص تسهل له ارتكاب الجريمة لقربه من الضحية دائماً وما يملكه من سلطة عليها، بالإضافة إلى أن هذه الرابطة الأسرية يترتب عليها ألفة ومودة يأمن بعضهم بعضاً فلا ينفذ أي منهم الاحتياطات المعتادة التي يتخذها تجاه الغرباء، حيث لا يتوقع أن تصدر أي خيانة لهذه العلاقة فلا يحتاط منه ويثق فيه وكان من الواجب على الجاني أن يكون هو من يدافع عن الضحية ويحميها من مثل هذه الأفعال لا أن يكون هو مصدرها، فإذا فعل ذلك استحق تشديد العقوبة لتخليه عن واجبه وخيانتته للثقة التي منحت له.

كذلك المتولون تربية المجني عليها أو ملاحظتها، ويقصد بمتولي التربية أو الملاحظة هو كل من عهد إليه بأمر المجني عليها في أي ناحية من نواحي الحياة سواء كانت المعيشية أو التهذيبية أو العلمية أو الثقافية، فقد يكون الولي أو الوصي أو القيم أو زوج الأم حين يتولى تربية بنات زوجته والعم والخال والأب والأخ وزوج الأخت وقد يكون المدرس الذي عهد إليه بالتدريس للمجني عليها أو عليه، والمقصود بالسلطة على المجني عليها أو عليه ما يكون للجاني من مقدرة التأثير على الضحية مما يجعلها تتأثر بطلباته وتمثل لنواحيه ولا أهمية إذا كان مصدر السلطة مشروعاً أو غير مشروع ولا يشترط أن تكون السلطة قانونية أو فعلية، فمن يعهد إلى شخص

ليرعى ابنته أثناء تغيبه عن المنزل مع زوجته لحضور أمر ما يتوافر في حقه الظرف المشدد، ومن تطبيقات السلطة القانونية: سلطة الأب على ابنته، وسلطة الوصي، والقيم على المشمولة بالوصية، وسلطة المخدوم على خادمتها، وسلطة صاحب المنشأة الخاصة على العاملات فيها، وسلطة رئيس المصلحة أو الهيئة على مرؤوسيه، وسلطة المدرس على تلاميذه، وهي سلطة غير قابلة لإثبات عكسها بحيث إنه يكفي لصحة الحكم لأخذه بالظرف المشدد أن يثبت أن الجاني له سلطة قانونية على المجني عليها.

ومن تطبيقات السلطة الفعلية: سلطة زوج الأم بالنسبة لبناتها المقيمات معه، وسلطة العم بالنسبة لابنة أخيه....

وهذه السلطة تستمد مصدرها من واقع الحال، وهذه السلطة تخضع لتقدير القاضي وما إذا كان من شأنها التأثير على المجني عليها من عدمه بحيث تخضع لسلطانها أم لا.

وكذلك إن وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية. وهنا تظهر السلطة الوظيفية ويقصد بها صاحب العمل ورؤساء المجني عليها ممن لهم سلطة فعلية تمكنه من التأثير على المجني عليه مما يجعلها تأتمر بطلباته، ومن أمثلة ذلك الرئيس المباشر ومدير الإدارة ورئيس مجلس الإدارة، وكل من له سلطة على المجني عليها، والخادم بأجر عند المجني عليها أو عند من تقدم ذكرهم ويمكن التشديد في

أن الخادم قد خان الثقة الموضوعة فيه من جانب مخدمته المجني عليها، وأنه يتمتع بحرية الدخول والخروج من منزل المخدمة مما يجعله محل ثقتها ومن أمثلة الخدم البواب والطباخ والسفرجي، والسائق الخاص، ويدخل في هذا التشديد الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على خادمة أخرى تعمل لدى نفس المخدم، وكذلك يتوافر الظرف المشدد في حق فراش المدرسة التي تتلقى فيها المجني عليها تعليمها؛ لأن فراش المدرسة يعتبر خادماً بالأجرة لدى المتولين تربيته وملاحظتها.

وهذه السلطة تسمى السلطة الموقوتة، كسلطة الطبيب على مريضته، فهي وإن كانت سلطة موقوتة بفترة العلاج إلا أنها سلطة فعلية تخضع المجني عليها خلالها لتأثير وسلطان الطبيب وتجعلها تحت سيطرته الفعلية.

وسواء كانت هذه السلطة التي للجاني على المجني عليها سلطة مادية، أي يملك الجاني أن يلحق الأذى بجسم المجني عليها أم كانت مجرد سلطة معنوية كالمدرس أو المربي وسواء كان مصدر هذه السلطة مشروعاً أم غير مشروع، وسلطة المحامي على موكلته هي سلطة معنوية موقوتة تخضع خلالها لتأثيره، وسلطة ضابط الشرطة على المجني عليها إذا كانت متهمة في قضية ما وتحت إشرافه ورقابته تعتبر سلطة مادية قانونية تستمد مصدرها من القانون.

والملاحظ أن حالات التحرش الجنسي المبلغ عنها في أماكن العمل قليلة جداً، وذلك لعدة أسباب:

١- لأن الضحية قد تلوم نفسها وتعتقد أنها السبب في هذا التحرش.

٢- لشعور الضحية بالعجز وفقدان الأمل والضعف.

٣- لاعتقادها أن شكواها لن تؤخذ بجدية.

٤- لخوفها من المتحرش أو التابعين له مثل عائلته وأصدقائه.

٥- لاعتقادها بعدم المساندة من أهلها وأصدقائها

المادة السابعة:

١- يعاقب كل من حرّض غيره أو اتفق معه، أو ساعده بأي صورة كانت على ارتكاب جريمة تحرش بالعقوبة المقررة للجريمة.

٢- يعاقب كل من شرع في جريمة تحرش بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقرر لها.

٣- يعاقب كل من قدم بلاغاً كيدياً عن جريمة تحرش، أو ادعى كيداً تعرضه لها بالعقوبة المقررة لها.

التعليق

نحن أمام عقوبتين تامتين، تتوسطهما نصف عقوبة تقريباً، فمن المعلوم شرعاً أن النية أساس العمل والباعث على الشيء أو ما يسمى قانوناً القصد الجنائي، ففي الصنف الأول من أصحاب العقوبة التامة: المحرّض، والمتفق، والمساعد، هؤلاء الثلاثة وإن لم يفعلوا شيئاً أو يختلسوا متعة أو يلقوا نظرة، إلا أنهم سيعاقبون بنفس العقوبة المقررة، لأنهم عاونوا وساعدوا وتمنوا أن يكونوا مكان الفاعلين الأصليين وعلى ذلك يعد شريكاً في جريمة التحرش من يحرض شخصاً عليها وبناء عليه وقعت الجريمة، ولا عبرة بالباعث على التحريض فقد يكون انتقاماً من المجني عليها أو عليه أو لإجبارهما على قبول أمر معين أو غير ذلك من البواعث، ومن اتفق مع آخر على التحرش ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق عُدّ هذا شريكاً بطريق الاتفاق

على ارتكاب الجريمة، ويسأل الشريك عن الجريمة، ولو كانت غير تلك التي اتفق عليها طالما أنها تعد نتيجة محتملة للجريمة محل الاتفاق، ويعد شريكاً أيضاً من ساعد الجاني على ارتكاب الجريمة بتقديم التسهيلات والتيسيرات اللازمة لارتكابها، ويعاقب الشريك في جريمة التحرش بذات عقوبة الفاعل ويعامل معاملة الفاعل الأصلي بالنسبة للظروف المشددة التي تتوافر في الفاعل الأصلي ولو كان يجهل توافر هذه الظروف في الفاعل.

فمن يشترك مع آخر في التحرش ويجهل أن الجاني خادماً بالأجرة عند هذه المرأة أو ممن يتولون رعايتها مما يوجب تشديد العقوبة على الفاعل، فإن الشريك يعتبر مسؤولاً مع الفاعل عن جميع الظروف المشددة ولو كان يجهلها.

أما الشروع في الجريمة، فقد اختلف فقهاء القانون في تكملة العقوبة على الشارعين فيها وإن لم يفعلوها، فذهبت بعض الآراء بأن جريمة التحرش لا يتصور الشروع فيها وأن الفعل المادي (وهنا يتصور فعل مادي وليس قولاً أو إشارة) المكون للجريمة إما أن يقع فتعتبر هتك عرض أو لا يقع فلا يعتبر هتك عرض، وأن هناك من يساوي بين الجريمة التامة والشروع وجعل حكمها واحداً؛ لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يفترق عن الفعل التام فمتى شرع إنسان في التحرش لاسيما بالفعل، فإن الفعل الذي وقع به الشروع يعتبر نفسه الفعل الذي تقع به الجريمة التامة ومن ثم فلم يتصور أصحاب هذا الرأي إمكان وقوع شروع في جريمة هتك

العرض^(١).

بينما ذهب الرأي الغالب إلى القول بأن التسوية بالفعل بين الشروع والجريمة التامة وجعل حكمهما واحداً خلافاً للقواعد العامة التي توجب أن تكون عقوبة الشروع أقل من عقوبة الجريمة التامة... وأن جريمة هتك العرض بالقوة والتهديد هي جناية.. والجنايات مقصور العقاب فيها على الشروع دون حاجة للنص على ذلك.. ولهذا كان من المتصور قانوناً العقاب على الشروع في هتك العرض بالقوة والتهديد طالما أن الجاني قد ارتكب فعلاً وإن لم يدخل في الركن المادي للجريمة فإنه يؤدي إليه حالاً ومباشرة^(٢).

إلا إنه يتعين التفرقة بين وضعين، كما يذهب بذلك رأي في الفقه القانوني، الوضع الأول جريمة هتك العرض التي لا يقترب بها ظرف مشدد، والأمر الثاني أنه إذا انفصل عن الفعل ركن القوة والتهديد، فإن الفعل المادي للجريمة يقع بمجرد البدء في تنفيذه ولا يوجد درجات لهذا الفعل والوضع الثاني هو الذي يقترب الفعل المادي للجريمة بركن القوة والتهديد ويجعل الجريمة جناية يصح العقاب على الشروع فيها حسب القواعد العامة وأساس تصور الشروع في هذا الوضع أن أفعال القوة والتهديد المصاحبة للفعل المادي للجريمة يستفاد منها قصد المتهم ارتكاب جناية هتك

(١) الجرائم المخلة بالأداب، سيد حسن البغال، ص ٦٤٩.

(٢) شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - د. محمود نجيب حسني، ص ٢٩٥.

العرض، فإذا لم تتم الجريمة بأن خاب أثرها أو أوقف تنفيذها لسبب خارج عن إرادة الجاني صح اعتبار الأفعال التي صدرت منه شروعاً في هتك العرض استخلاصاً من قصد الجاني أن هذه الأفعال تؤدي بالضرورة إلى الجريمة وهدفه منها، فضابط التفرقة بين ما يعتبر شروعاً أو جريمة تامة في هذا الصدد وقوع أفعال مادية كالعنف تسبق الركن المادي للجريمة - فإذا وقعت أفعال العنف ولم تتم الجريمة - كنا بصدد شروع فيها، وإن لم تقع أفعال عنف ووقع الفعل المادي غير مسبوق بأفعال عنف كنا بصدد جريمة تامة. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا صرح شخص إنساناً بنيته في هتك عرضه وهدده وضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وألقاه على الأرض ليعبث بعرضه ولم ينل من عرضه بسبب استغاثته، فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجني عليه بالقوة.

ويلاحظ أن الفروق بين الفعل المعتبر شروعاً وبين الجريمة التامة في جنائية هتك العرض هي فروق دقيقة قد تؤدي إلى الخلط بين ما يعتبر شروعاً من عدمه، وليس مكمناً للخطورة بين عدم اعتبار الفعل شروعاً أو اعتباره جريمة تامة - إذ أن العقوبة في الحالتين واحدة سواء كان شارعاً أو فاعلاً في جريمة تامة.

والمنظم قد مال إلى عدم عقوبة الذي يشرع في الجريمة عقوبة كاملة، وأرى أن هذا غير سائغ، إذا لم يفرق الشرع بين الذي يفعل الفعل وبين الذي لم يفعله ولكنه أراد إرادة جازمة أن يفعله ولكن حالت الظروف والملابسات دون ذلك، وليس المقام سرد الأدلة الشرعية على ذلك، فتلراجع في مظانها ومصادرها.

٣- يعاقب كل من قدم بلاغًا كيديًا عن جريمة تحرش، أو ادعى كذبًا بتعرضه لها، بالعقوبة المقررة للجريمة.

التعليق

مع تنوع العلاقات الإنسانية وتشابكها، واختلاط الناس فيما بينهم في الوظائف والدواوين والمحلات ومع التعاملات اليومية... إلخ، يظهر التفاوت فيما بينهم في القدرات والإمكانات البدنية والعقلية والنفسية، ويظهر كل امرئ على حقيقته أمام الآخرين، وعلى هذا الأساس يظهر التنافس على الوظائف المرموقة والأدوار العالية... إلخ، ومن لم يستطع أن يحصل على هذه الوظائف والأدوار يتجه اتجاهًا آخر شريئًا، فبدلاً من أن يرضى بما قسم الله له، ويعلم أن الله عليم حكيم يضع الأمور في نصابها، ويعطي لحكمة ويمنع لعله وغاية، ويرضخ ويسلم لأمر الله، يلجأ إلى الكيد والمكر والخديعة والغيبة والنميمة والانتقام من زملائه، وليس أدل من ذلك ما حدث من إخوة يوسف عليه السلام إذ كان ضحية إخوته لا لسبب سوى محبة أبيه له حباً يزداد قليلاً عن حبه أبيهم لهم، فهل هذا الحقد والغل والكيد حقق لهم -أي للحاسدين والحاquدين- غاية أو رفع لهم راية، بالعكس فهام في الدنيا يعاقبون بالسجن والغرامة وفي الآخرة.. إن لم يتوبوا بالحسرة والندامة.

ولا تقتصر البلاغات الكيدية على تلك التي تتلقاها الأجهزة المسؤولة، بل تشمل كل محاولات الوقعة بين طرف وبين آخر وتلفيق معلومات غير صحيحة وإصاقها

بالبراء بقصد أن يتضرروا منها عند المساءلة من الجهة المختصة على صعيد الأفراد والمؤسسات، وهي لا تختلف عن البلاغات الكاذبة إلا في التسميات، لأنها جميعاً تتفق على أنها تقدم معلومات غير صحيحة عن الشخص المعني بقصد أذيته.

هذه البلاغات غاية في السوء؛ لأن أضرارها كبيرة، يلجأ إليها ضعاف النفوس ليخفوا الحقائق وينشروا الأكاذيب ولا يلتفتوا أبداً عن مدى معاناة المتضررين من سوء أفعالهم التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية، فهمهم أن يحققوا غاياتهم أما لغيرهم فليكن الطوفان.

غرف عمليات الشرطة -على سبيل المثال- تتلقى آلاف المكالمات الكيدية التي تضلل رجال الأمن وتستنزف جهودهم في البحث والتحري والانتقال إلى أماكن البلاغات الكاذبة بفعل معلومات مضللة لتفاجأ في النهاية بأنها مزحة ثقيلة الدم أو بلاغ من حاقد لئيم ومن الممكن أن يحرم المجرم صاحب البلاغ الكيدي الكاذب شخصاً ما أو جهة ما من مساعدة تم توجيهها إلى موقع خطأ بفعل البلاغ، تماماً كأن تتحرك عربات الدفاع المدني في منطقة ما إلى مكان معين ادعى بلاغ وجود حريق هائل فيه في حين لم يجد حريق حقيقي في مكان آخر من يطفئه.

المعلومات الكيدية ضد زميل العمل تستهدف المساس بسمعته أو تغيير انطباع إيجابي موروث عنه أو إلحاق الضرر به من خلال حرمانه من الترقية أو مكافأة وغيرها من الميزات.

في كل الحالات وأي المواقع، فإن البلاغات الكاذبة جريمة تستهدف إلحاق الأضرار بالآخرين وتقديم معلومات مضللة تمس بالسوء أناسًا بريئين، وبالتالي فإن على المجتمع أن يتشدد في مواجهتها ليحمي نفسه من الآثار المدمرة لها وليصون أفرادهم ويؤمنهم ضد محترفي المصالح الخاصة الذين يأبون أن يرتفعوا إلى منزلة سوية، وهاهو النظام قد ساوى بين مقدمي البلاغات الكيدية والمدعين كذبًا بالجريمة وبين ما قام بالجريمة بالفعل وجعل العقوبة واحدة، وعيًا منه بخطورة الكيد والكذب على المجتمع والدولة.

المادة الثامنة:

يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



الخاتمة

الخاتمة

تعتبر جريمة التحرش الجنسي من الجرائم الحديثة نسبياً والداخلية على نظام الجزاءات السعودي والقوانين الجنائية العربية في الآونة الأخيرة، حيث ما زالت تطرح إشكالية فهم دقيق لمعناها والمغزى الذي من أجله شُرعت هذه الجريمة، فهي تتطلب توعية المجتمع بها وإنذاره بخطورتها وتقديم المساعدة القانونية لضحاياها، فخطورة الظاهرة وآثارها التي تتركها على صحة المجني عليه النفسية والاجتماعية وجو اللاأمن الذي تخلقه في ميدان العمل تجعل من تجريمها أمراً حتمياً؛ لأن عدم التجريم يوحى بأن المنظم يبيح هذا السلوك، وهو ما لا يمكن قبوله نظاماً، وأذكر القارئ الكريم بما حواه هذا المؤلف من موضوعات ومباحث:

- ١- التعريف المختار للتحرش الجنسي: هو: كل ما يصدر من شخص لآخر دالاً على الرغبة في فعل الجنس المحرم، ويشكل تجاوزاً للدين والأخلاق العامة والأنظمة.
- ٢- مصطلح التحرش الجنسي ليس مصطلحاً محلياً فحسب، بل هو مصطلح عالمي ويرجح البعض ظهور هذا المصطلح عام ١٩٧٥.
- ٣- هناك جرائم مشابهة لجريمة التحرش الجنسي كهتك العرض، الفعل الفاضح، الابتزاز، وبينها فروق سبق ذكرها.

٤- التحرش الجنسي له صور متعددة، منها: التحرش بالإثارة، والتحرش بالقول، والتحرش بالفعل... إلخ.

٥- أسباب التحرش الجنسي منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث، ومن تلك الأسباب: الاختلاط، وتأخير الزواج، وعدم غض البصر، وضعف الوازع الديني، والخلوة بالمرأة الأجنبية، ومشاهدة المواقع الإباحية، والغلاء الفاحش، والبطالة، ومناوبة بعض الموظفين مع الرجال، وارتفاع المهور، واستغلال حاجة المرأة للمال أو الوظيفة، وغير ذلك.

٦- التحرش الجنسي يثبت بأكثر من طريق، ومن ذلك: الإقرار والشهادة، والبينة، وبعض القرائن القوية كالفحص الطبي الشرعي أو بعض التحاليل المخبرية للبصمة الوراثية (DNA) بالحمض النووي.

٧- التحرش الجنسي عقوبته في الفقه الإسلامي التعزير، والتعزير يختلف باختلاف الزمان والمكان واجتهاد القاضي ونوع الجرم، فقد يكون بالتوبيخ أو بالسجن، أو بالجلد وقد يكون بهما، وقد تكون عقوبته التحقيق أو الحبس أو الغرامة المالية أو الفصل من الوظيفة نظاماً، وفي النهاية لا أملك إلا أن أقول هذا ما وفقني الله إليه في التعليق على مواد النظام، فإن أصبت فمن فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كنت قد أخطأت

— وما أبرئ نفسي — فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله العلي القدير
أن يتقبل صالح الأعمال، ويغفر ما قد وقع فيها من نقص أو إهمال إنه
هو العفو الكبير المتعال.

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- أثر القرائن الحديثة في إثبات التحرش الجنسي، أ/ مريم بنت عيسى بن حامد العيسى، مجلة دار الإفتاء المصرية، مصر، ٢٠١٤م، العدد ١٩.
- الإجرام الجنسي، نسرین عبد الحمید نبیه، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م، مصر.
- أحكام التحرش الجنسي، دراسة مقارنة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية، إعداد الطالب عبد العزيز سعدون العبد المنعم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم السياسة الشرعية، شعبة الأنظمة الفصل الدراسي الأول، للعام الجامعي ١٤٣٢ - ١٤٣٣ هـ.
- أصول الطب النفساني، د/ فخري الدباغ، دار الطليعة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.
- الاعتداء الصامت على المرأة، د/ هشام بحري، المركز المصري لحقوق المرأة.

- الاغتصاب والشذوذ بين الشرع والقانون، محمد برهام المشاعلي، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، الرياض.
- الأمراض النفسية والعقلية، د. فيصل الدباغ، منشورات جامعة دمشق، ١٤٠٢هـ، سوريا.
- الانحرافات الجنسية، د. ناجي الجيوش، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- البث المباشر التحدي الجديد، عبد الرحمن بن إبراهيم عسيري، دار طويق للخدمات الإعلامية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، الرياض.
- تجريم التحرش الجنسي وعقوبته، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العدالة الجنائية، د/ مهند بن حمد بن منصور الشعبي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، ٢٠٠٩م.
- التحرش الجنسي بالمرأة واختلال منظومة القيم في المجتمع المصري- المجلة العربية لعلم الاجتماع- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب- جامعة القاهرة- ٢٠١٤م- د/ رانيا محمود الكيلاني، العدد ١٣، أ/ راضية ويس: آثار صدمة الاغتصاب

- على المرأة- رسالة ماجستير -جامعة منتوري- قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم علم النفس- الجزائر-.
- التحرش الجنسي بالمرأة، مكتبة مدبولي، د/ هبة عبد العزيز، القاهرة، ٢٠٠٩م، ط ١.
- التحرش الجنسي خطر يواجه طفلك، د/ سميحة محمود غريب، الأندلس الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- التحرش الجنسي في المغرب، أ. رقية الخيازي، دراسة سوسيولوجية وقانونية، دار الفتك، المغرب، بدون سنة.
- التحرش الجنسي وجرائم العرض، د. هشام عبد الحميد فرج الطبعة الأولى ٢٠١١، جمهورية مصر العربية.
- التحرش الجنسي، د/ محمد علي قطب، إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، القاهرة.
- التحرش بالمرأة دراسة اجتماعية وحلول قانونية، رجاء محمد خير، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- التحرش بالنساء من منظور إسلامي، د/ عبد الفتاح محمود إدريس، مجلة البحوث الإسلامية، مصر، ٢٠١٥، العدد ٢.

- تساؤلات حول التحرش الجنسي والاغتصاب الجنسي والعطر الجاذبية الجنسية- مطبعة وهبة حسان- القاهرة ٢٠٠٩- ط١، د/ رشاد علي عبدالعزيز موسى، د/ أسماء جميل راشد: الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي- أطروحة مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة علم الاجتماع- ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- جرائم الإنترنت، وضاح محمود الحمود ونشأت بن مفضي المجالي، دار المنار، ٢٠٠٥م، عمان.
- جرائم العرض في قانون العقوبات المصري، تأليف عزت محمد النمر، المحامي، إصدار: الدار العربية للموسوعات، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٤.
- الجرائم المستحدثة وطرق مواجهتها، د/ محمد علي قطب، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د/ نهى القاطرجي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، بيروت.

- جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري والقانون المقارن
مذكرة لنيل الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية إعداد
الطالب: لقاط مصطفى، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون
السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.

- جريمة التحرش الجنسي في القانون الجنائي والفقهاء الإسلاميين، د.
أنيس حسيب السيد المحلاوي، مجموعة بحوث فقهية.

- جريمة التحرش الجنسي وعقوبتها في الفقهاء الإسلاميين والقانون،
دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، د/ جعفر عبد الله جاهد الرسول، جامعة
أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، السودان، ٢٠١٦.

- جريمة التحرش الجنسي، د. السيد عتيق، دار النهضة العربية، القاهرة،
الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

- جريمة التحرش في التشريع الجزائري، مذكرة مكملية لمقتضيات نيل
شهادة الماجستير، أ/ بن حليمة حسينة، جامعة محمد بو ضياف-
٢٠١٤/٢٠١٥.

- حصاد الفضائيات، خالد أبو صالح، مدار الوطن للنشر، الطبعة
الأولى، ١٤٢٥ هـ، الرياض.

- دعاوى التحرش والاعتداء الجنسي، نزيه نعيم شلالا، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الرسوم المتحركة في ميزان الشريعة، عبيد بنت علي بن محمد عقلا، (بدون أي معلومات أخرى).
- سيكولوجية العنف ضد الأطفال، أ.د/ رشاد علي عبد العزيز موسى، د/ زينب بنت محمد زين العايش، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- شرح قانون العقوبات القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص، د/ أحمد حسني طه، مطبعة النور، بتفهما الأشراف، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.
- شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأشخاص، د/ محمد سعيد نمور، دار الثقافة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٢هـ.
- شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، د/ سامح السيد جاد، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٤٠٨هـ، بمصر.

- شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، د/ عمر السعيد رمضان، دار النهضة العربية، ١٩٨٦ م.
- شرح قانون العقوبات، القسم العام، د. مأمون سلامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، القاهرة.
- الظاهرة الإجرامية، دار الثقافة العربية، د/ عبد الرحيم صدقي، القاهرة ١٩٨٩.
- العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة، د. مجدي محمد جمعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ٢٠١٣.
- العنف ضد المرأة دراسة تطبيقية على «الاغتصاب والتحرش الجنسي»، د/ مجدي محمد السيد جمعة: القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، ٢٠١٤ م، المجلد ٢٣، العدد ٨٩.
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، د/ سعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
- القانون الجنائي الدستوري، د. أحمد فتحي سرور، دار الشروق، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١.

- القسم الخاص في قانون العقوبات، العدوان على أمن الدولة الداخلي والعدوان على الناس في أشخاصهم وأموالهم، د. رمسيس بهنام، منشأة المعارف، ١٩٨٢.

- القسم الخاص في قانون العقوبات، د/ رمسيس بهنام، منشأة المعارف، ١٩٨٢م، الإسكندرية.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

- المرأة والتحرش الجنسي في بيئة العمل، د/ نوال علي الشهري، د/ وحيد بن أحمد الهندي، دراسة استطلاعية على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مجلد ٢٢، عدد ٣، ٢٠١٥م.

- مشروع ميثاق التحرش السعودي، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٨٨، وتاريخ ١٤٣٩/٩/١٤هـ، والمرسوم الملكي (م/٩٦) وتاريخ ١٤٣٩/٩/١٦هـ.

- مشكلة السلوك السيكوباتي، السيكوباتي، بحث في الطب النفسي الاجتماعي، د. صبري جرجس، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.
- معجم القانون، لجنة تضم نخبة من رجال القانون، منهم: د/عبد الحميد بدوي، أ.د/عبد الرزاق بن أحمد السنهوري وآخرون.
- المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، د/محمود أبو زيد، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع.
- مقدمة في العلوم السلوكية، د. حامد ربيع، دار الجليل، دمشق، طبعة ثانية، ١٩٨١.
- الملامسات والإشارات الجنسية غير المرغوب فيها سلسلة الأوراق القانونية (٩) المجموعة المتحدة للقانون - المحامي بالنقض - نجاد البرعي.
- الوسيط في جريمة التحرش الجنسي وجرائم الفعل الفاضح العلني وغير العلني في ضوء القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤، المستشار إبراهيم عبد الخالق، شركة آل طلال للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٥.

فهرس الموضوعات

٥	تقديم
٧	مقدمة
٢٠	تمهيدى
٢٤	ماهية الانحراف الجنسى
٦٨	تعريف التحرش الجنسى
٧٨	مفهوم التحرش الجنسى فى الفقه الإسلامى
٨١	تارىخ استخدام مصطلح التحرش الجنسى فى العصر الحديث
٨٣	أسباب التحرش الجنسى
١٠٨	صور التحرش الجنسى
١١٤	أنواع المتحرشين والحذر منهم
١١٦	أشكال سلوكيات ودوافع التحرش
١٢٣	التمييز بين التحرش الجنسى والاغتصاب
١٢٦	التمييز بين التحرش الجنسى وهتك العرض

التمييز بين التحرش الجنسي والفعل الفاضح	١٢٨
التمييز بين التحرش الجنسي والزنا	١٣٠
أركان جريمة التحرش الجنسي في القانون الجنائي والفقه الإسلامي	١٣٤
إثبات جريمة التحرش الجنسي	١٥٧
حكم التحرش الجنسي في الشريعة الإسلامية	١٩٥
طرق مواجهة التحرش الجنسي	٢٢٠
المواجهة الشخصية للمتحرش	٢٢٩
توثيق وقائع التحرش الجنسي	٢٣٣
عقوبة التحرش الجنسي في الفقه الإسلامي	٢٣٨
تطور قوانين التحرش الجنسي في أماكن العمل في العالم	٢٥٣
التعليق على المواد	٢٦١
الخاتمة	٣١٣
الفهارس	٣١٧